



وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040



20 التقرير 21 السنوي

التقرير 2021 السنوي



«إننا نقف اليوم بإرادة صلبة وعزيمة لا تلين على أعتاب مرحلة مهمة من مراحل التنمية والبناء في عُمان، مرحلة شاركتهم في رسم تطلعاتها بالرؤية المستقبلية عُمان 2040، وأسهمت في وضع توجهاتها وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما يجسد الرؤية الواضحة والطموحات العظيمة لمستقبل أكثر ازدهاراً ونماءً.»

«إن بناء الأمم وتطورها مسؤولية عامة يلتزم بها الجميع، ولا يُستثنى أحد من القيام بدوره فيها، كلٌ في مجاله وبقدر استطاعته.»

«إن شراكة المواطنين في صناعة حاضر البلاد ومستقبلها دعامة أساسية من دعائم العمل الوطني.»

«على كافة الجهات الحكومية، العمل كمنظومة واحدة تتعاون، وتتكامل فيما بينها؛ لأداء واجباتها ومسؤولياتها على الوجه الأكمل، وتسريع وتيرة عملها؛ لخدمة أبناء هذا الوطن العزيز في كل مكان.»

من النطق السامي

«سنحافظ على مصالحنا الوطنية باعتبارها أهم ثوابت المرحلة القادمة التي حددت مساراتها وأهدافها «رؤية عُمان 2040»، سعياً إلى إحداث تحولات نوعية في كافة مجالات الحياة، مجسدة الإرادة الوطنية الجامعة. إنَّ إنجاح هذه الرؤية مسؤوليتنا جميعاً - أبناء هذا الوطن العزيز - دون استثناء، كلٌ في موقعه، وفي حدود إمكاناته ومسؤولياته.»

هيثم بن طارق
سلطان عُمان



قائمة المحتويات

105 البرامج الوطنية

106 البرنامج الوطني
للاستدامة المالية

110 البرنامج الوطني
للاستثمار وتنمية
الصادرات (نزهة)

122 البرنامج الوطني
للتشغيل (تشغيل)

130 برنامج التحول
الرقمي الحكومي

138 الخاتمة

8 كلمة معالي الدكتور
رئيس وحدة متابعة
تنفيذ رؤية عُمان 2040

13 المقدمة

28 مؤشرات رؤية عُمان
2040

97 جهود تحقيق رؤية
عُمان 2040



معالي الدكتور خميس بن سيف بن حمود الجابري
رئيس وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040

ويأتي إصدار هذا التقرير، ترجمة لمبدأ الشفافية والمشاركة المجتمعية – أحد أبرز مبادئ رؤية عُمان 2040 – حيث يُبرز التقرير السنوي الأول للوحدة بشكل عام الموقف التنفيذي لمؤشرات الرؤية والجهود الوطنية الرئيسية المتعلقة بمتطلبات المرحلة الحالية من خلال البرامج الوطنية قيد التنفيذ، بالإضافة إلى عرض منهجيات وآليات العمل التي تنتهجها الوحدة للمتابعة والتقييم المستمر لمسار الرؤية، مع أهمية التنويه بأن الموقف التنفيذي الحالي لمؤشرات الرؤية قد لا يعكس بالضرورة الجهود المبذولة في السنوات الأولى للرؤية نظراً لطبيعة دورية قياسها (من سنة إلى ثلاث سنوات)، إضافة لحاجة بعض المؤشرات إلى سنوات حتى تعكس أثر الجهود المبذولة لتحسينها.

طوّرت الوحدة نموذجاً تنفيذياً عاماً للرؤية لترتيب أولوياتها وتحديد علاقتها ببعضها البعض «سبباً ونتيجة»، تم من خلاله تقسيم أولويات الرؤية إلى ثلاثة مستويات: **المستوى الأول**: مجموعة من الأولويات وهي: القيادة والإدارة الاقتصادية، الحوكمة والأداء المؤسسي، التشريع والقضاء والرقابة) لتكون هي حجر الأساس حيث أن تحقيقها يمهد للانطلاق نحو تنفيذ بقية أولويات الرؤية ومستهدفاتها، والعكس صحيح، أي أن عدم تحقيقها سيؤثر سلباً على تحقيق بقية أولويات الرؤية. بينما **المستوى الثاني**: فيشمل مجموعتين من الأولويات، المجموعة الأولى تشمل أولويات القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي، التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية، سوق العمل والتشغيل، تنمية المحافظات والمدن المستدامة، بالإضافة إلى أولوية البيئة، بحيث أنه في حال تمكين القطاع الخاص لبناء اقتصاد متنوع متين قادر على مواكبة المتغيرات يضمن الاستدامة المالية والاقتصادية ويوفر فرص عمل مناسبة مع ضمان الحفاظ على البيئة وحسن استغلال الموارد الطبيعية بشكل مستدام؛ فإن ذلك سيساعد على بناء جيل مرتبط بقيم مجتمعه وهويته الوطنية مستشعر للمسؤولية يتمتع بالصحة وبفكر إبداعي ونقده بناء وبمهارات تنافسية تواكب احتياجات المستقبل. وهذا ما تصبو إليه المجموعة الأخرى من الأولويات: الصحة، المواطنة والهوية والتراث والثقافة الوطنية، التعليم والتعلم والبحث العلمي والابتكار، مما سيمكّن بدوره تسارع واستدامة التنمية الاقتصادية بكل مقوماتها الأنفة الذكر، وسينعكس ذلك على تحسن مستوى المعيشة

لقد بُدلت جهود وطنية حثيثة بقيادة مولانا جلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم – حفظه الله ورعاه – وبشراكة مجتمعية واسعة من مختلف الفئات من أجل إخراج الوثيقة النهائية للرؤية المستقبلية عُمان 2040 لتغدو المرجع الوطني للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي لسلطنة عُمان خلال الفترة من 2021م – 2040م، والتي حددت الأولويات الوطنية والأهداف الاستراتيجية والمؤشرات المطلوبة للوصول إلى مصاف الدول المتقدمة بحلول العام 2040 بإذن الله تعالى، ولا شك أن الرؤية جاءت طموحة وشاملة في مخرجاتها، حيث اشتملت وثيقتها على أربعة محاور رئيسية هي: **الإنسان والمجتمع، الاقتصاد والتنمية، البيئة المستدامة، الحوكمة والأداء المؤسسي**، وتندرج تحتها 12 أولوية وطنية و75 هدفاً استراتيجياً بالإضافة إلى 68 مؤشراً دولياً ومحلياً؛ ويأتي إنشاء وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040 – بموجب المرسوم السلطاني رقم (2020/100) الصادر بتاريخ 18 أغسطس 2020م – لتكون إحدى أبرز الأدوات لضمان تحقيق الرؤية في المرحلة المقبلة عبر متابعتها للجهات المعنية بتنفيذ مستهدفات الرؤية ومؤشراتها، وتقديم الدعم والمساندة لها.

حوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشاريع «برنامج التحول الرقمي الحكومي»، وذلك لكونها **تلامس ظروف المرحلة وتعالج تحدياتها** وليكون ذلك بمثابة خطوة تمهيدية ضرورية نحو مسار تحقيق رؤية عُمان 2040، مع عدم إغفال أهمية أن تكون المبادرات والمشاريع التي تنبثق عن تلك البرامج ملائمة لمتطلبات الأولويات الأخرى في بقية المحاور: الإنسان والمجتمع، البيئة المستدامة، الحوكمة والأداء المؤسسي.

وفي سياق متصل، تعمل الوحدة حالياً على التركيز - بصورة أكبر - على متابعة تنفيذ أولويات الرؤية عبر الجهود التي تُبذل في البرامج الوطنية الأنفة الذكر لتحسين مؤشرات الملفات المالية والاقتصادية، وبما ينسجم مع أهداف ومركبات خطة التنمية الخمسية العاشرة (2021 - 2025م) الهادفة إلى تحقيق الاستدامة المالية وتحفيز قطاعات التنويع الاقتصادي، لا سيما أن هذا الأمر يتيح للوحدة سهولة التنسيق مع مختلف الجهات المعنية في إطار منظومة عمل متكاملة، من أجل تطوير وتصميم الخطط التنفيذية التفصيلية لها وفق مؤشرات أداء واضحة لرصدها ومتابعة أثرها على الأولويات، فضلاً عن تمتع هذه البرامج بحوكمة واضحة لتصعيد تحدياتها، مع أهمية التوضيح بأن البرامج الوطنية ليست هي المعنية بالتنفيذ المباشر للمبادرات والمشاريع المنبثقة منها وإنما هو دور الجهات الحكومية، حيث أن البرامج تتابع سير هذه المبادرات وتسعى لمعالجة التحديات التي تواجهها من أجل تحقيق مستهدفات البرنامج.

علاوة على ما تم ذكره؛ تعكف الوحدة على تصميم **لوحة متابعة "Dashboard Monitoring System - DMS"** تربط **مؤشرات الرؤية الرئيسية مع المؤشرات القطاعية** (مؤشرات التحسن خلال العام لتحقيق أهداف الرؤية) و**مؤشرات البرامج** (مراحل التنفيذ)، وصولاً للجهود المبذولة في كل قطاع من المبادرات والمشاريع، فضلاً عن متابعة الإجراءات المتعلقة بإنشاء مكاتب للرؤية في مختلف الجهات الحكومية لتكون حلقة وصل مباشرة بين الوحدة وتلك الجهات في متابعة تنفيذ مؤشرات ومستهدفات الرؤية.

وفي الختام، أتوجه لكافة موظفي الوحدة بوافر الشكر والامتنان على جهودهم وإخلاصهم وتفانيهم في أداء واجبهم؛ فحماسهم المتدفق وحرصهم على تطوير البرامج المختلفة ومساندتهم للجهات الحكومية - رغم التحديات المختلفة - كان محركاً أساسياً للوصول إلى ما تم تحقيقه حتى الآن، والشكر موصول كذلك لجميع الجهات الحكومية وشركات القطاع الخاص والمجتمع المدني على مساهمتهم الفاعلة ودعمهم في كل ما من شأنه الإسهام في تحقيق توجهات رؤيتنا جميعاً، سائلاً الله العلي القدير أن يعيننا ويوفقنا لخدمة هذا الوطن المعطاء، مستنيرين بالتوجيهات السامية لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه-، وأن يديم على سلطنة عُمان وأهلها النماء والرخاء، إنه سميع مجيب الدعاء.

للمواطنين ويحقق الرفاه الذي تطمح له الرؤية، والذي يمثل **المستوى الثالث** من هذا النموذج وتحديداً أولوية «الرفاه والحماية الاجتماعية».

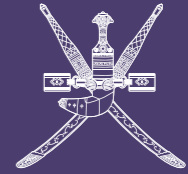
بالمقابل، وسعيًا من الوحدة لبناء خطة تنفيذية للرؤية، انطلاقاً من المستهدفات الرئيسية للخطة الخمسية العاشرة بما يراعي محددات النموذج أعلاه، وبما يتسق مع الأوضاع المالية والاقتصادية التي فرضت نفسها كواقف بالتزامن مع مرحلة إطلاق الرؤية، ناهيك عن التغييرات المستقبلية التي طرأت خلال الفترة منذ إعداد وثيقة الرؤية وحتى إعلان إطلاقها؛ كان لا بد للوحدة من تأسيس منهجيات عمل واقعية للتعامل مع كل هذه الظروف والمتطلبات الطموحة التي وضعتها الرؤية، بما يساهم في تحقيق انطلاقة سليمة للتنفيذ بصورة تكاملية من المستوى الاستراتيجي إلى المستوى العملياتي وتأخذ في الاعتبار تحديات ومتطلبات كل مرحلة.

طوّرت الوحدة منهجيات عملها وفقاً ل**خمس منهجيات**؛ حيث تُعنى **المنهجية الرئيسية** بمسار المتابعة العام لأولويات الرؤية وممكناتها والتشخيص الدوري لكل أولوية من حيث الجهود المبذولة نحو تحقيق مستهدفاتها، و**منهجية تحسين مؤشرات الرؤية** والتي تُعنى بمسار متابعة فاحصة لمؤشرات الرؤية المركبة وبالأخص المؤشرات الدولية ذات الأثر العالي على تنافسية سلطنة عُمان عالمياً ووضع خطط محددة لتحسين هذه المؤشرات عبر دراسة الفجوات ومتابعة طرق تحسينها، وتركز **منهجية المتابعة المكثفة** على تطوير **برامج وطنية** مسرعة للتعامل مع أولويات المرحلة وبما يتسق مع مستهدفات الخطة الخمسية العاشرة، ويتمتع كل برنامج بإدارة مستقلة وفريق متفرغ، وينضوي تحت كل برنامج مجموعة من المبادرات والمشاريع التي يتم متابعتها من خلال خطط تفصيلية. وتُعنى **منهجية استشراف المستقبل** برصد كل جديد يطرأ على الساحة المحلية والعالمية ومن ثم إسقاطه على مجالات أولويات الرؤية، وتقديم التوصيات المناسبة من أجل وضع خطط واضحة للاستفادة من الفرص وتفادي المخاطر المتوقعة وتحفيز الجهات المعنية بالتنفيذ لتبنيها. أما المنهجية الأخيرة فهي **منهجية التدخل السريع** ويتم تطبيقها عند حدوث تحديات مفاجئة على المستوى الوطني، تتم فيها دراسة وتحليل التحدي بشكل سريع، ثم تطوير برنامج لمعالجة التحدي يتم التركيز فيه مبدئياً على المكتسبات السريعة، وفي ضوء ذلك، فقد تمت هندسة منظومة العمليات الإدارية بالوحدة وتوزيع كادرها البشري وأساليب عملها لتكون متنسقة مع متطلبات تفعيل المنهجيات الأنفة الذكر بصورة عملية.

ونظراً لتركز الجهود الحكومية الراهنة من عمر الرؤية في التعاطي مع الأوضاع والتحديات المالية والاقتصادية التي فرضت نفسها إبان إطلاق الرؤية؛ تم إطلاق برامج وطنية لفترة تتراوح ما بين (1 - 4 سنوات) تُعنى بصورة مباشرة بخدمة توجهات الأولويات ذات الصلة بتلك التحديات وبما يتسق مع مستهدفات الخطة الخمسية العاشرة وهي: أولوية التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية «البرنامج الوطني للاستدامة المالية»، و«برنامج التنويع الاقتصادي» - قيد التطوير - والذي يهدف لاستكمال وتعزيز الجهود الوطنية المبذولة في هذا المجال، وأولوية سوق العمل والتشغيل «البرنامج الوطني للتشغيل»، وأولوية القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي «البرنامج الوطني للاستثمار وتنمية الصادرات»، وأولوية

13

المقدمة



وحدة متابعة تنفيذ
رؤية عُمان 2040

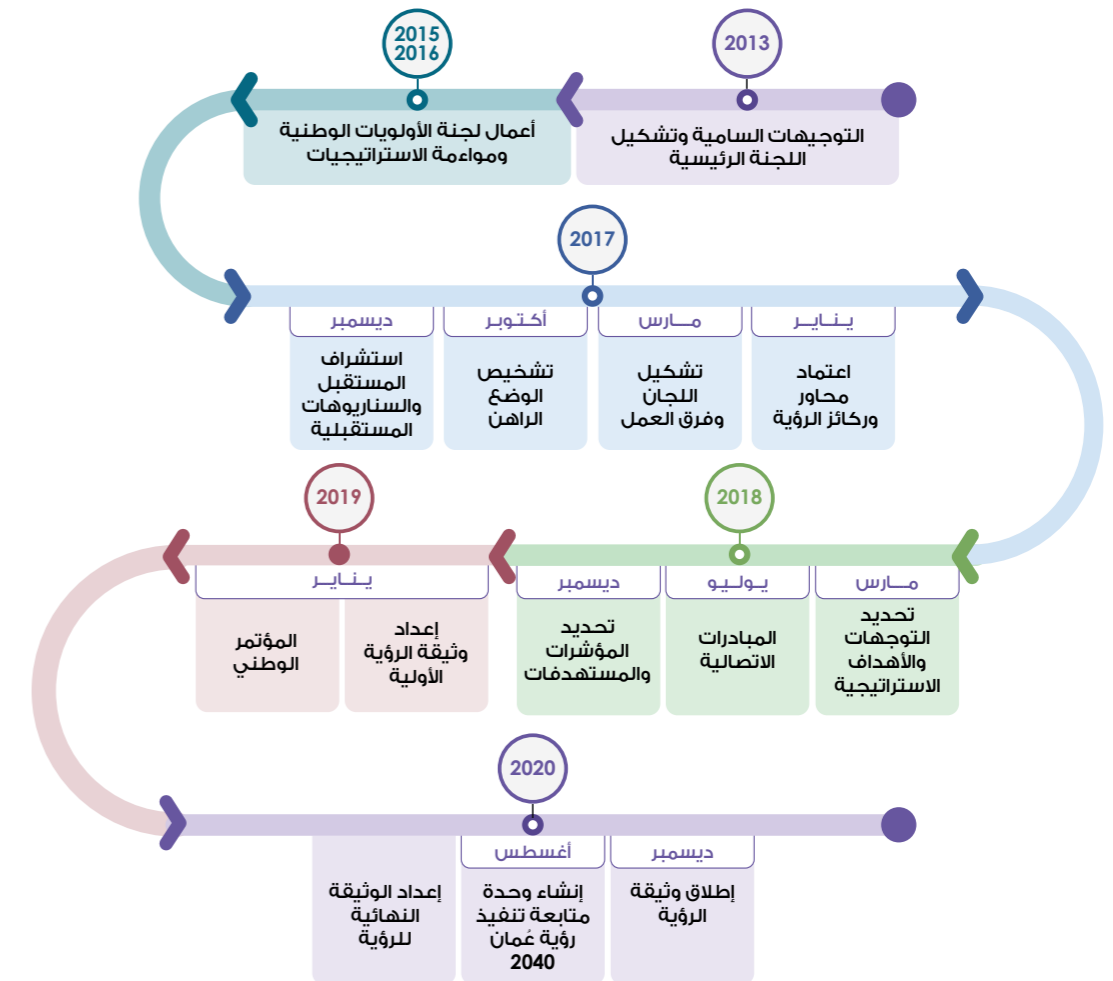


رؤية عُمان 2040

تم إعداد رؤية عُمان 2040 امتثالاً للأوامر السامية للمغفور له - بإذن الله - جلالة السلطان قابوس بن سعيد -طيب الله ثراه- واعتمادها لتكون دليلاً ومرجعاً أساسياً لأعمال التخطيط خلال الفترة (2021-2040)، مع مراعاة استيعابها للواقع الاقتصادي والاجتماعي واستشرافها للمستقبل بموضوعية، وقدرتها على مواكبة المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية. وتهدف الرؤية إلى الوصول بعُمان إلى مصاف الدول المتقدمة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وفي مجال الحوكمة والتطوير المؤسسي.

مرت عملية إعداد الرؤية بمراحل متعددة، واستعانت اللجان وفرق العمل بذوي الخبرة والاختصاص، للعمل وفق أفضل المنهجيات العلمية والممارسات العالمية، إذ انطلقت أعمالهم بتحديد محاور الرؤية، ثم تشخيص الوضع الراهن للبلاد، وتحديد الأولويات الوطنية، كما أقيم ملتقى استشراف المستقبل للرؤية لتحقيق التكامل بين كافة الأدوار والقطاعات، تبعه تنفيذ عدد من ورش العمل التي استهدفت إعداد السيناريوهات وتحديد التوجهات الاستراتيجية للرؤية وأهدافها ومؤشراتها.

التسلسل الزمني لرؤية عُمان 2040



ومن أهم الجوانب التي تم التركيز عليها في مرحلة تحديد الأولويات الوطنية للرؤية:

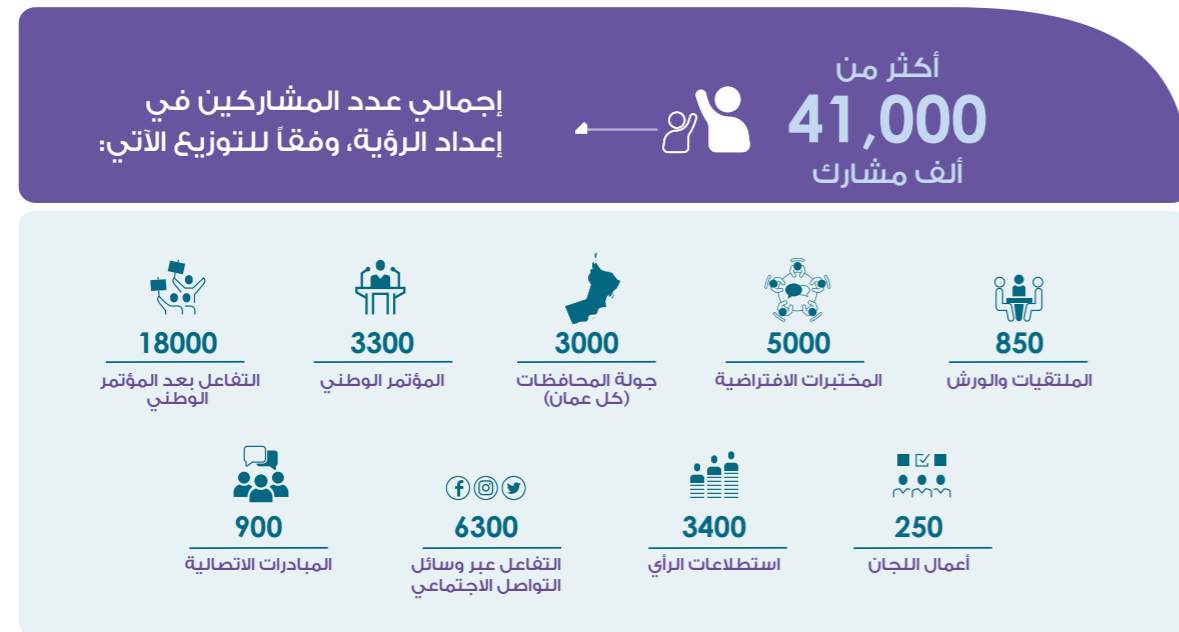
- إعادة تحديد الأدوار بين القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني
- تحقيق اقتصاد وطني متطور ومتنوع ومستدام
- تحديث منظومة التعليم ودعم البحث العلمي والابتكار
- توزيع مقدرات التنمية بشكل متوازن بين المحافظات
- صون الموارد الطبيعية والمقومات البيئية المتفردة
- تطوير الأنظمة والخدمات الصحية

كما ركزت الرؤية على القضايا المتعلقة بالحوكمة نظراً لأهميتها وتأثيرها في الأولويات الوطنية، من حيث تفعيل الرقابة، والاستخدام الفاعل للموارد الوطنية، وتحقيق مبادئ النزاهة والشفافية والعدالة والمساءلة.

المشاركة المجتمعية

ترسيخاً وتعزيزاً لدور المجتمع بمختلف فئاته في بناء المستقبل، أعدت رؤية عُمان 2040 وفق نهج تشاركي، حيث شارك المواطنون من كافة أنحاء عُمان بأرائهم وتطلعاتهم عبر مراحل مختلفة من إعداد الرؤية والتي تضمنت مشاركة واسعة من مختلف القطاعات والفعاليات وفئات المجتمع، تمثلت في القطاعين الحكومي والخاص، ومؤسسات المجتمع المدني، والمجالس البلدية، والمؤسسات والهيئات الأكاديمية، وقطاعات أخرى مثل المرأة، والشباب، والإعلاميين، وذوي الاحتياجات الخاصة، وطلاب الجامعات والمدارس، إضافة إلى مجموعة من المقيمين.

أهم البيانات الإحصائية للمشاركة المجتمعية



محاور وأولويات الرؤية

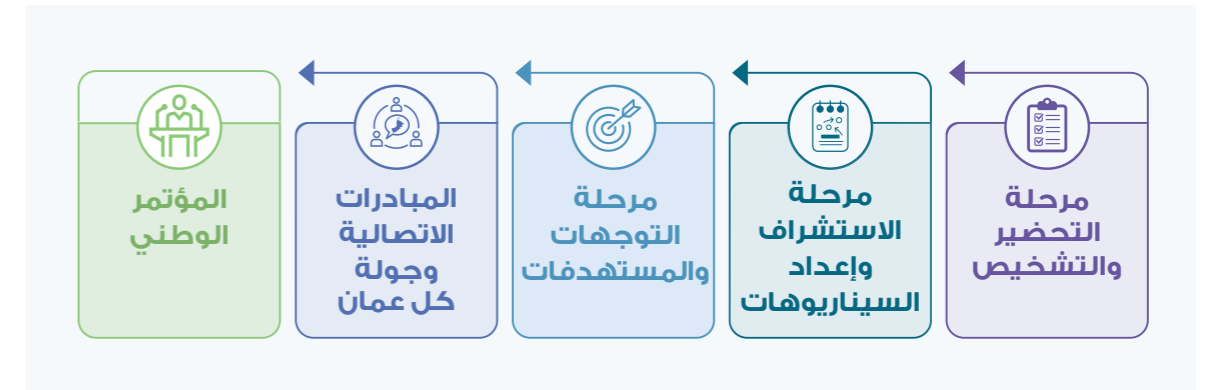


وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040



أُنشئت وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040 بموجب المرسوم السلطاني رقم 2020/100 الصادر في 18 أغسطس 2020. تتبع الوحدة مجلس الوزراء وتتابع الأعمال التي تنفذها الجهات الحكومية وشبه الحكومية وأدوار مختلف قطاعات الدولة فيما يخص تنفيذ برامج الرؤية كلاً في نطاق اختصاصه، بالإضافة لتقديم الدعم اللازم والحلول المناسبة للتحديات التي تواجهها هذه الجهات، مع ضمان التكاملية بينها.

مراحل المشاركة المجتمعية



وثيقة رؤية عُمان 2040

أقر صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم إطلاق رؤية عُمان 2040 في ديسمبر 2020. وتتمحور وثيقة الرؤية حول 12 أولوية وطنية تدرج ضمن أربعة محاور رئيسية:

الاقتصاد والتنمية

الإنسان والمجتمع

البيئة المستدامة

الحوكمة والأداء المؤسسي

وتتناول الوثيقة كل أولوية على حدة مع شرح مفصّل لها، يشمل التوجه الاستراتيجي للأولوية وأهدافها والمؤشرات الدولية والوطنية المتعلقة بها، وتم تحديد الأداء المستهدف لكل مؤشر في عام 2030 وعام 2040، بالإضافة إلى شرح العلاقة التي تربط التوجهات الاستراتيجية للرؤية بأهداف التنمية المستدامة 2030.

مكونات وثيقة رؤية عُمان 2040



اختصاصات وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040

متابعة تنفيذ أهداف ونتائج ومؤشرات رؤية عُمان 2040.

توفير بيئة محفزة لتحقيق رؤية عُمان 2040.

متابعة السياسات الخاصة بتبسيط الإجراءات وتسهيل الخدمات.

مساندة الجهات المعنية بالتنفيذ، وتعزيز الشراكة الفاعلة مع مختلف الجهات.

وضع النظم والإجراءات الكفيلة بحصول المتعاملين مع الجهات الحكومية الخدمة على أفضل الخدمات.

تعزيز التعاون بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص لضمان تنفيذ الخطط والمشاريع المنبثقة عن الرؤية.

تعزيز التعاون مع الجهات الحكومية وتمكينها من تطوير خدماتها وتحسين جودتها وفقاً للمبادئ المعتمدة، ومتابعة وتحقيق التميز وترسيخ ثقافة الابتكار ومبادئ الجودة الشاملة وفق أفضل الممارسات الإدارية.

متابعة الخدمات التي تقدم للجمهور للتأكد من جودتها وفق المعايير المعتمدة.

رؤية الوحدة ومهمتها وقيمتها



القيم

- التركيز على النتائج والأولويات
- الإبداع والمرونة في إيجاد الحلول
- التعاون لتحقيق الأهداف
- التحسين والتطوير المستمر
- التجرد والموضوعية
- المصداقية



المهمة

- متابعة تنفيذ خطط وبرامج رؤية عُمان 2040 وتعزيز الشراكة بين الجهات وتمكينها لتحقيق أهداف الرؤية



الرؤية

معاً نحقق الرؤية

أبرز الأسس التي تعتمد عليها الوحدة لمتابعة تنفيذ الرؤية

إنجاح الرؤية مسؤوليتنا جميعاً دون استثناء كل من موقعه، وفي حدود إمكانياته ومسؤولياته، حيث أعدت الرؤية بمشاركة مجتمعية واسعة.



الشراكة

أعدت وثيقة الرؤية لتكون مرنة بمؤشرات قياس أداء قابلة للتحديث ومواكبة للمتغيرات.



المرونة

الجهات المعنية بالتنفيذ هي المسؤولة عن ضمان تحقيق مستهدفات مؤشرات الرؤية.



المسؤولية

تم إنشاء الوحدة لمساندة الجهات المعنية بتحقيق الرؤية وتعزيز التعاون والتكامل بينها، ومتابعة قيام هذه الجهات بالتنفيذ وفقاً للمنهجيات وآليات العمل والخطط التنفيذية المعتمدة.



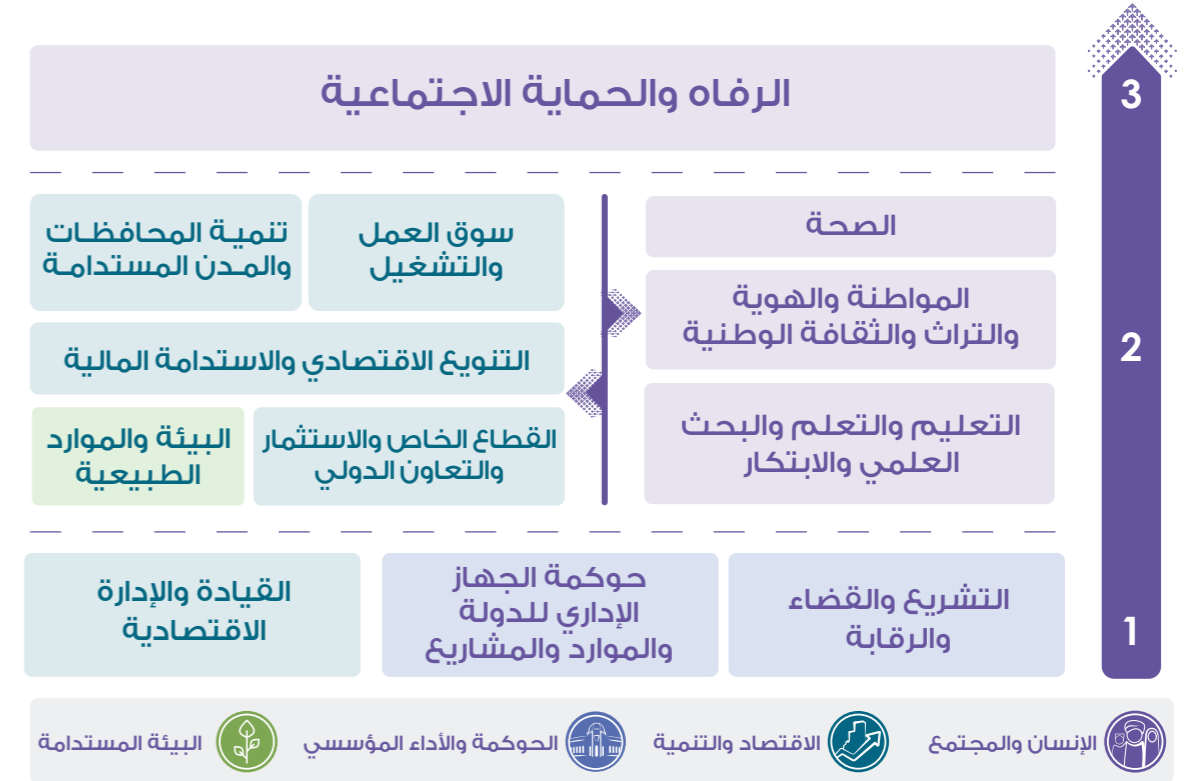
التكامل

منهجيات الوحدة في متابعة ودعم جهود تحقيق رؤية عمان 2040



ترابط أولويات الرؤية

سعيًا لضمان تحقيق مستهدفات رؤية عُمان 2040، عملت الوحدة فور إنشائها على تحليل أولويات الرؤية وربطها ببعضها البعض، وذلك باستخدام نموذج السبب والأثر، بهدف تحديد الأولويات ذات الأهمية القصوى والتي تقود مسار تحقيق الرؤية.



بعد تحليل كافة الأولويات الوطنية للرؤية وأهدافها ومؤشراتها، اتضح أنها تتربط في منظومة واحدة متكاملة. ويوضح الشكل أعلاه طريقة ارتباط الأولويات ببعضها حسب نموذج السبب والأثر:

- 1- السهم المتجه من الأسفل للأعلى يوضح أن كل أولوية معتمدة على الأولويات التي تسبقها.
- 2- المستوى الأول يوضح الأولويات الرئيسية التي تعتبر حجر الأساس لباقي الأولويات.
- 3- السهمان المتجهان إلى اليمين واليسار في المستوى الثاني يوضحان الترابط العضوي بين أولويات محاور الإنسان والمجتمع والاقتصاد والتنمية والبيئة المستدامة من حيث التأثير المتبادل بين القطاعات الاقتصادية والتنموية من جهة والقطاعات الاجتماعية من جهة أخرى.
- 4- المستوى الثالث يوضح الأثر المرجو من جميع الأولويات وهو أن تنعكس في أولوية الرفاه والحماية الاجتماعية للإنسان العماني.

ترابط الخطط والمؤشرات من المستوى الاستراتيجي إلى المستوى التنفيذي

بعد تحليل أولويات الرؤية، حرصت الوحدة على إيجاد منظومة واضحة للتخطيط بدءاً من المستوى الاستراتيجي، وصولاً إلى المستوى التنفيذي الذي يشمل البرامج وخططها التفصيلية، وتحديد أثر تطبيق هذه المنظومة وفق مؤشرات محددة تقيس الأداء في كل مستوى من مستويات التخطيط.



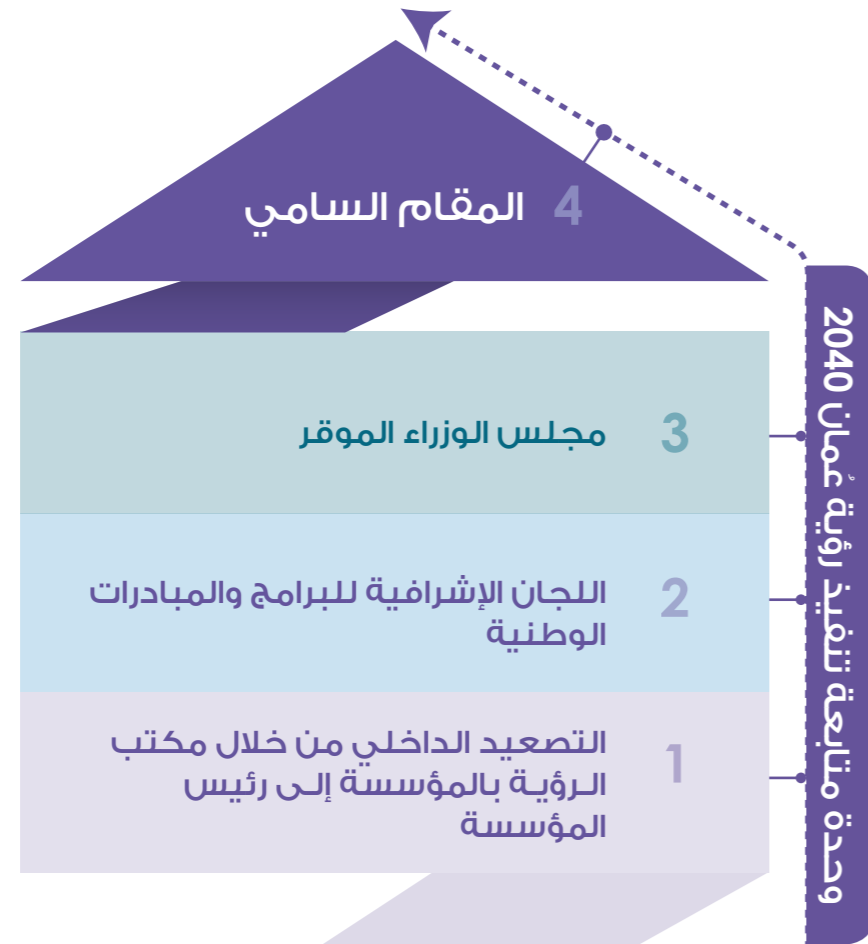
تحديات ومتطلبات المرحلة الحالية

منذ إطلاق رؤية عُمان 2040، واجهت البلاد العديد من التحديات التي فرضت نفسها على النطاق المحلي والدولي، مثل تضخم الدين العام، وتراجع مستويات التصنيفات الائتمانية لسلطنة عُمان، وانخفاض أسعار النفط وعدم استقرارها، والتأثيرات الناجمة عن جائحة كوفيد 19، فضلاً عن مجموعة من المتطلبات المهمة مثل:



آلية التصعيد الخاصة ببرامج ومبادرات ومشاريع الرؤية

حددت الوحدة مساراً واضحاً لتصعيد أية تحديات تواجهها البرامج والمبادرات والمشاريع الوطنية في مراحلها المختلفة، والعمل على معالجتها أولاً بأول وفق اجتماعات أو منصات ممنهجة لهذا الغرض، بدايةً بالسعي لمعالجة التحدي داخل المؤسسة، إلى تصعيده للمستويات الأعلى، مع وجود فترة زمنية محددة لهذه الآلية.



آلية التصعيد الخاصة ببرامج ومبادرات ومشاريع الرؤية

منظومة المتابعة

لوحة مؤشرات وطنية متكاملة

يعتبر وجود لوحة مؤشرات وطنية متكاملة من أهم عوامل نجاح نظام الرصد والمتابعة، فهي تربط مؤشرات الرؤية الرئيسية بالمؤشرات العملية القطاعية ومؤشرات البرامج، بحيث يتم رصدها وتقييمها بصورة مستمرة على مختلف المستويات.



التقارير

تعمل الوحدة على إعداد مجموعة من التقارير الدورية (أسبوعية، شهرية، ربع سنوية، سنوية)، يُرصد من خلالها التقدم في تحقيق مستهدفات رؤية عُمان 2040 ومؤشراتها الوطنية والدولية، إلى جانب التحديات التي قد تواجه عمليات التنفيذ، ومنها ما يرصد المتغيرات المحلية والدولية ويُحدَّث سنوياً لربط المستجدات مع توجهات الرؤية، ومنها ما يرصد مدى التحسّن في ترتيب سلطنة عُمان في المؤشرات الدولية.

مكاتب الرؤية

تطبيقاً لأفضل الممارسات الدولية في تحقيق الرؤى الوطنية، يُعد تأسيس مكاتب الرؤية من أهم أدوات نجاح رؤية عُمان 2040، فهي المسؤولة عن متابعة وضمان تنفيذ الجهات المختلفة لدورها في تحقيق مستهدفات الرؤية. وتعتبر حلقة الوصل بين الجهات الحكومية ووحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040 والجهات ذات العلاقة.

وتغليلاً للتوجيهات السامية بإنشاء مكاتب لرؤية عُمان 2040 تتبع رؤساء الجهات الحكومية، قامت الوحدة بإعداد نموذج هيكلية مكاتب الرؤية واختصاصاتها وآليات عملها، بالإضافة إلى إطار العمل الخاص بنقل المعرفة وآليات إنشاء البرامج وتطوير مؤشراتها ومتابعة تنفيذها.

وتتلخص أهم أدوار مكتب الرؤية في:

- ضمان جودة الخطط ذات الصلة بالرؤية
- ضمان جودة مخرجات الجلسات التطويرية المتعلقة بالرؤية
- إدارة الأداء وإعداد التقارير للبرامج والمبادرات المتعلقة بالرؤية
- تقديم الدعم، ومعالجة وتصعيد التحديات التي تواجه المبادرات والبرامج المتعلقة بالرؤية
- تعزيز معرفة موظفي الجهة برؤية عُمان 2040

أوجه الدعم

برنامج نقل المعرفة

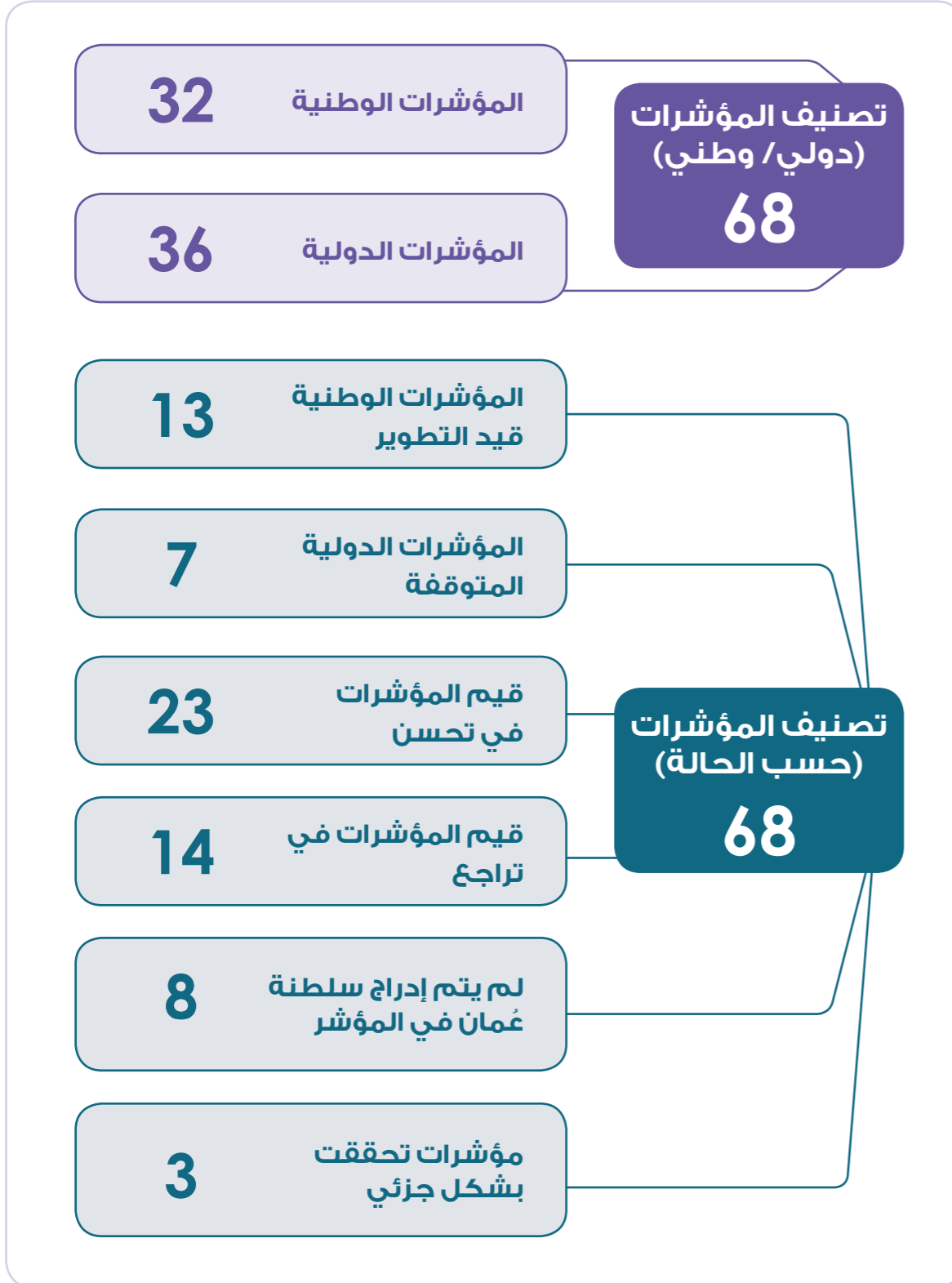
كخطوة تمهيدية لازمة لرفع مستوى الجاهزية لدى وحدات الجهاز الإداري للدولة للتعامل مع منهجيات متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040، فقد عملت الوحدة منذ تأسيسها في أغسطس 2020 على تصميم وتنفيذ مجموعة من ورش العمل المشتركة مع الجهات الحكومية المسؤولة عن القطاعات الاقتصادية، كجزء من برنامج متكامل لنقل المعرفة والخبرة منها إلى هذه الجهات، بالإضافة لنقل منهجيات العمل ونموذج تطوير المبادرات وآلية تحديد المستهدفات وبناء المؤشرات وآلية المتابعة. واستهدفت الورش الجهات المعنية بالقطاعات الاقتصادية كمرحلة أولى، وذلك من أجل استكمال مبادرات ومشاريع التنويع الاقتصادي.

المشاركون	المخرجات	مقياس الجهد	الإطار الزمني	وصف المنصة	المنصة
الأطراف المعنية بالقطاع	برامج متكاملة تشمل مبادرات ومشاريع	عالي	أربعة-ستة أسابيع	منصة واسعة النطاق تهدف إلى إحداث تغيير جذري في قطاع معين	مختبر
الأطراف المعنية بالقطاع	مبادرات ومشاريع	متوسط	أسبوع-أسبوعين	منصة لتصميم مبادرات ومشاريع تهدف إلى تحسين وضع القطاع	ورشة تطويرية
الأطراف المعنية بالمشكلة/التحدي	حلول وتوصيات	منخفض	يوم-يومين	منصة مركزة تهدف إلى حل مشكلة أو تحدي معين	ورشة مركزية Clinic

مؤشرات رؤية عُمان 2040



إحصاءات عامة عن مؤشرات رؤية عُمان 2040



ما المقصود بمؤشر الأداء الرئيسي؟

مؤشر الأداء الرئيسي هو قيمة قابلة للقياس تعبر عن مستوى التحسّن في أداء الدولة في قطاع أو مجال معيّن، ويستخدم لمتابعة التقدم الذي تحرزه الدولة في تحقيق أهدافها الاستراتيجية.

مؤشرات رؤية عُمان 2040

حددت رؤية عُمان 2040 مجموعة من المؤشرات الدولية والوطنية ضمن كل أولوية، وتستهدف سلطنة عُمان تحقيق تصنيف أو قيمة معيّنة في هذه المؤشرات في عام 2030 و عام 2040.

وقد ظهرت بعض التحديات خلال عملية متابعة مؤشرات الرؤية، منها ما يتعلق بالمؤشرات الدولية والتي لا يمكن التنبؤ باستمراريتها نظراً لعدم استقرارها، كما أن بعض المنظمات المسؤولة عن احتساب هذه المؤشرات توقفت عن احتسابها لأسباب عديدة. بالإضافة إلى ذلك، تلجأ هذه المنظمات إلى تغيير منهجيات احتساب مؤشراتنا كل بضعة سنوات كآلية تحسين لهذه المؤشرات ولضمان مواكبتها للمتطلبات في كل مرحلة، مما يؤثر على قيم وتصنيف الدول المشاركة في هذا المؤشر. كما أن مؤشرات الرؤية تم تحديدها منذ فترة طويلة مرت البلاد بعدها بعدة ظروف مالية واقتصادية، فضلاً عن تأثيرات جائحة كوفيد 19.

لذلك، ولضمان تحقيق مستهدفات الرؤية والتحقق من مدى فاعلية مؤشراتنا في قياس وتقييم مسار تحقيق الرؤية، يتم حالياً بالتعاون الوثيق بين الوحدة ووزارة الاقتصاد والمركز الوطني للإحصاء والمعلومات وبالتنسيق مع الجهات المعنية مراجعة مؤشرات الرؤية بشكل تفصيلي لتحديد ما يتوجب تعديله منها أو تطويره أو إضافته، والخروج بمستهدفات واضحة لكل خمس سنوات (2025، 2030، 2035، 2040).

سيتم تسليط الضوء فيما يلي على كافة مؤشرات رؤية عُمان 2040 وآخر مستجداتها، علماً بأن نتائج هذه المؤشرات تعكس واقع مؤشرات الرؤية حالياً وهو نتاج الجهود المبذولة في السنوات السابقة، حيث أن جهود تحسين الكثير من المؤشرات قد تأخذ أكثر من عامين لتظهر بوادر التغيير عليها. ومن المهم أيضاً أن عام 2021 هو العام الأول للرؤية وبعض المؤشرات لا تزال غير محدثة لهذا العام.

ما الفرق بين المؤشرات الدولية والمؤشرات الوطنية؟

المؤشرات الدولية

- يتم حسابها عن طريق منظمات دولية.
- تتكون معظم المؤشرات الدولية من عدة مؤشرات فرعية، ولكل مؤشر فرعي تأثير على النتيجة النهائية للمؤشر العام حسب وزنه في الحساب، ويعتمد ذلك على أهمية المؤشر الفرعي حسب وجهة نظر المنظمة.
- لكل مؤشر دولي دورة زمنية محددة للقياس تحدها المنظمة التي تصدر المؤشر (سنوياً/كل سنتين/كل عدة سنوات).
- تصدر أغلب المؤشرات الدولية على شكل تقارير دولية تعرض من خلالها نتائج المؤشرات بعد تحليلها حسب المعايير التي تضعها المنظمة.
- التقرير عادة ما يعرض قيم المؤشرات وتصنيف (ترتيب) الدول حسب القيم التي حققتها في المؤشر العام والمؤشرات الفرعية.
- لضمان تحسّن المؤشرات الدولية، لابد من إيجاد مبادرات ومشاريع وطنية تُعنى بتحسين المجالات الخاصة بالمؤشرات الفرعية.
- في المؤشرات الدولية التي تعتمد على الاستطلاعات، تحدّد المنظمة توقيتاً معيناً لجمع البيانات من خلال استبانات خاصة ترسلها المنظمة لفئات معينة تختارها المنظمة بنفسها.
- من الضروري معرفة الإطار الزمني والفئات المعنية بهذه الاستطلاعات، للتأكد من إدراكهم بأهم المبادرات والإنجازات المتعلقة بالمؤشر.

المؤشرات الوطنية

- يتم حسابها محلياً وتصدر أغلبها عن طريق المركز الوطني للإحصاء والمعلومات على شكل تقارير إحصائية دورية.
- يقوم المركز الوطني للإحصاء والمعلومات بجمع بيانات المؤشرات من الجهات الحكومية ذات العلاقة.
- يتم حساب بعض المؤشرات عن طريق منهجيات مصممة من قبل منظمات دولية، ولكن يُفضّل الاعتماد على حساب هذه المؤشرات محلياً لضمان حداثة البيانات ودقتها.
- يساهم ربط المؤسسات الحكومية بالمركز الوطني للإحصاء والمعلومات في تحسين جودة البيانات ودقتها.
- يجب اعتماد منهجية وطنية موحدة لحساب هذه المؤشرات ونشرها عن طريق الجهات المعنية، وذلك لتحسين دقة البيانات وتقليل نسبة الأخطاء الواردة في بيانات المنظمات الدولية.

نظرة عامة على أبرز مؤشرات رؤية عُمان 2040

المؤشرات الوطنية:

المؤشر	خط الأساس	الوضع الحالي	المستهدف عام 2030	المستهدف عام 2040
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	2017 القيمة 7617.8 ر.ع	2021 القيمة 7657.1 ر.ع نسبة الزيادة: 0.15%	زيادة بنسبة 40%	زيادة بنسبة 90%
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	2000-2017 بالمعدل 3.6%	2021 القيمة 2.95%	زيادة بنسبة 5%	زيادة بنسبة 5%
مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي	2017 61%	2021 72.8%	أكثر من 83%	أكثر من 90%
نسبة الاستثمار الأجنبي إلى الناتج المحلي الإجمالي	2017 4.12%	2020 4.5%	أكثر من 7%	أكثر من 10%
حصة القوى العاملة العمانية من إجمالي الوظائف المستحدثة في القطاع الخاص	2016 11.6%	2021 16.5%	أكثر من 35%	أكثر من 40%

المؤشرات الدولية:

المؤشر	خط الأساس	الوضع الحالي	المستهدف عام 2030	المستهدف عام 2040
مؤشر الابتكار العالمي	2018 من 127 دولة 69	2021 من 132 دولة 76	من أفضل 40 دولة	من أفضل 20 دولة
مؤشر التنافسية العالمية	2018 من 140 دولة 47	2020 و 2021 لم يحتسب	من أفضل 30 دولة	من أفضل 20 دولة
مؤشر التنافسية العالمية، ركيزة المهارات	2018 من 140 دولة 36	2020 و 2021 لم يحتسب	من أفضل 20 دولة	من أفضل 10 دول
مؤشرات الحكومة العالمية، الكفاءة الحكومية	2017 من 209 دولة 81	2020 من 214 دولة 88	من أفضل 30 دولة	من أفضل 10 دول
مؤشر الأداء البيئي	2018 من 127 دولة 115	2020 من 180 دولة 110	من أفضل 40 دولة	من أفضل 20 دولة

تحليل أبرز المؤشرات الدولية

بالنظر إلى أداء سلطنة عُمان في أبرز المؤشرات الدولية للعامين 2020 و 2021، يتضح بأن هناك تحسناً في تصنيف سلطنة عُمان في مؤشر الابتكار العالمي بثمانية مراكز ليرتفع تصنيفها إلى المركز 76 في عام 2021 مقارنة بالمركز 84 في عام 2020. كما شهد مؤشر الأداء البيئي تحسناً طفيفاً في عام 2020 مقارنة بالعام 2018. من جانب آخر، تراجع تصنيف سلطنة عُمان في مؤشرات الحكومة العالمية - الكفاءة الحكومية لتعود إلى المركز 88 في عام 2020 مقارنة بالمركز 81 في عام 2017، وذلك قبل إعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة في النصف الثاني من عام 2020، والذي من الممكن أن يكون له دوراً إيجابياً في تحسن المؤشر في التحديث القادم.

تحليل أبرز المؤشرات الوطنية

شهدت أبرز المؤشرات الوطنية للرؤية بشكل عام تحسناً في أدائها في 2021، ويعزى ذلك إلى الانتعاش التدريجي للأنشطة الاقتصادية بعد بدء انحسار جائحة كوفيد 19، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط والذي أدى بدوره إلى رفع الإيرادات النفطية وحركة الأنشطة الاقتصادية المعتمدة عليها. وفيما يتعلق بمؤشر مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، يُظهر المؤشر انخفاضاً بسبب الارتفاع الكبير في مساهمة الأنشطة النفطية.

* التقرير لا يشمل كافة المستجدات المتعلقة بالمؤشرات، حيث أن صدور بعض المؤشرات يأتي في وقت لاحق من العام.

* التقرير لا يشمل كافة المستجدات المتعلقة بالمؤشرات، حيث أن صدور بعض المؤشرات يأتي في وقت لاحق من العام.



الأولوية: التعليم والتعلم والبحث العلمي والقدرات الوطنية
التوجه الاستراتيجي: تعليم شامل وتعلم مستدام، وبحث علمي
يقود إلى مجتمع معرفي وقدرات وطنية منافسة

تستهدف هذه الأولوية بشكل رئيسي بناء كفاءات وقدرات وطنية مؤهلة ومنافسة، وتحقيق الاستفادة من مخرجات البحث العلمي، وإيجاد منظومة متكاملة ومستدامة لدعم الابتكار.

المؤشرات

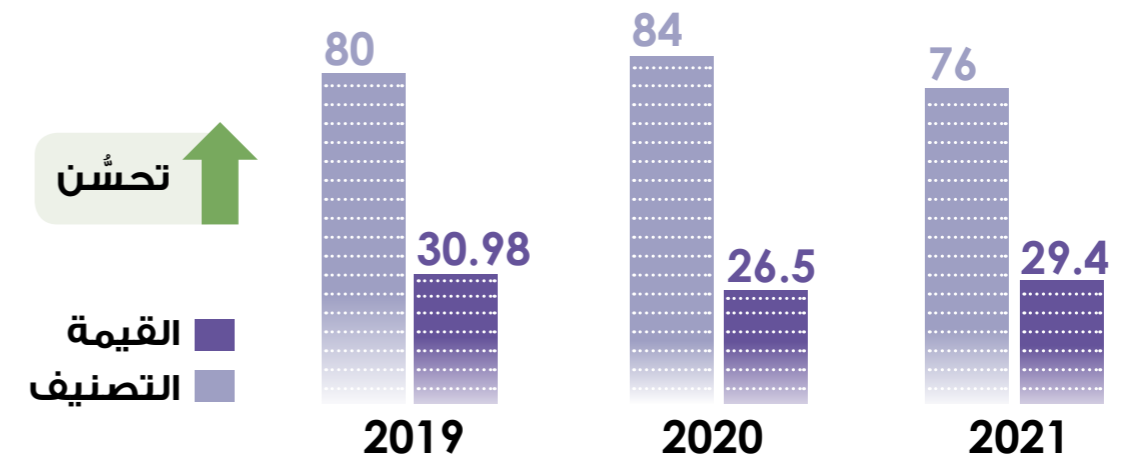
مؤشر الابتكار العالمي

دولي

مؤشر مركب يقيس أداء الابتكار في الدول عبر مدخلات ومخرجات الابتكار، وتقاس مدخلات الابتكار بناء على المؤسسات والقوى العاملة والبنية الأساسية وتطور الأسواق وتطور الأعمال التجارية، أما مخرجات الابتكار فتقاس بناء على مخرجات المعرفة والتكنولوجيا والإبداع.



تصنيف سلطنة عُمان/القيمة



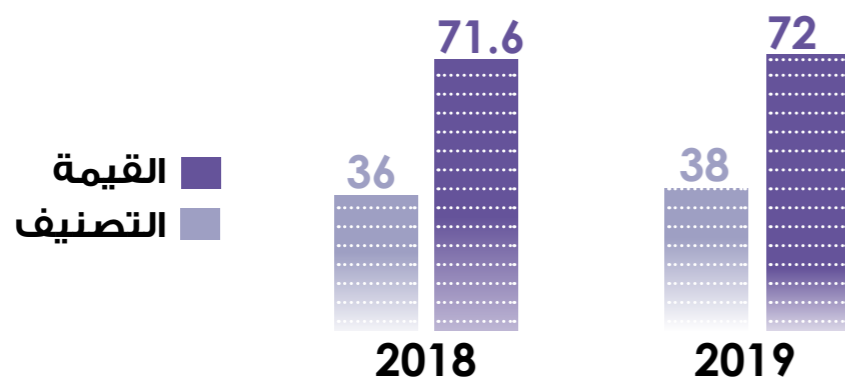
* التقرير لا يشمل كافة المستجدات المتعلقة بالمؤشرات، حيث أن صدور بعض المؤشرات يأتي في وقت لاحق من العام.

مؤشر التنافسية العالمية - ركيزة المهارات دولي

أحد ركائز مؤشر التنافسية العالمية، يُعنى بمهارات مخرجات التعليم المدرسي والتعليم العالي، واستثمار المؤسسات في تدريب موظفيها ومواءمة مهاراتهم مع متطلبات سوق العمل.



تصنيف سلطنة عُمان/القيمة



ملاحظة: لم يحتسب مؤشر التنافسية العالمية في 2020 و 2021 لسلطنة عُمان بسبب جائحة كوفيد 19.

* التقرير لا يشمل كافة المستجدات المتعلقة بالمؤشرات، حيث أن صدور بعض المؤشرات يأتي في وقت لاحق من العام.



المؤشرات

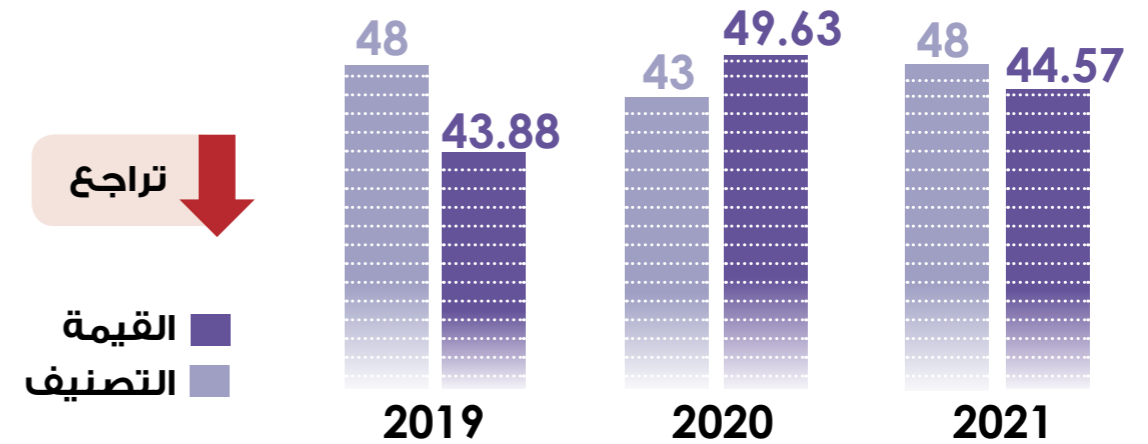
مؤشر تنافسية المواهب العالمية دولي

مؤشر يقيس قدرة الدول على المنافسة على المواهب.

ويتضمن 6 محاور: التمكين والجذب والنمو والاستبقاء والمهارات التقنية والمهنية ومهارات المعرفة العالمية.



تصنيف سلطنة عُمان/القيمة

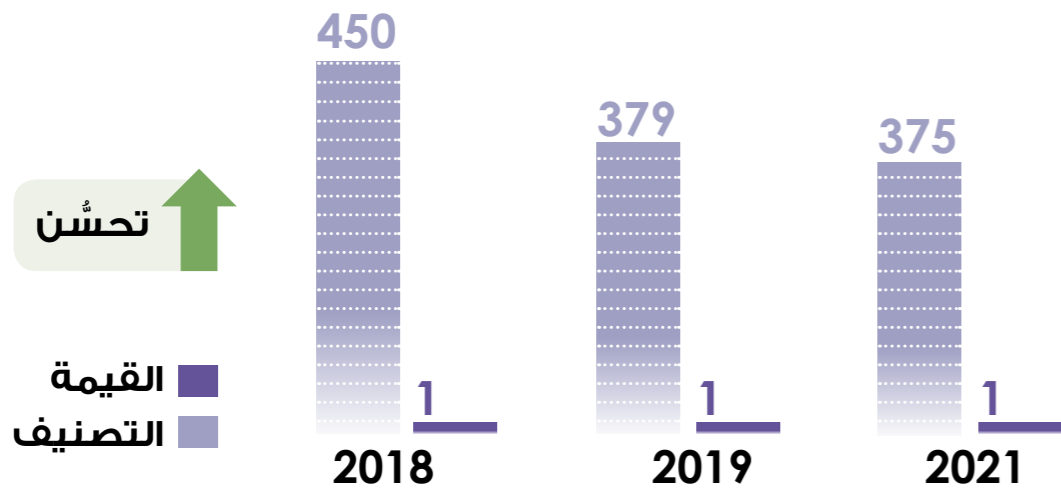


تصنيف QS للجامعات (عدد الجامعات العُمانية المدرجة ضمن أفضل 500 جامعة) دولي

مؤشر لتصنيف الجامعات، يركز على السمعة الأكاديمية، والسمعة في توظيف الخريجين، ونسبة الأساتذة إلى الطلاب، ونسبة الاقتباس البحثي إلى عدد أعضاء هيئة التدريس، ونسبة أعضاء هيئة التدريس الدوليين، ونسبة الطلاب الدوليين بالجامعة.



تصنيف سلطنة عُمان/القيمة



* التقرير لا يشمل كافة المستجدات المتعلقة بالمؤشرات، حيث أن صدور بعض المؤشرات يأتي في وقت لاحق من العام.

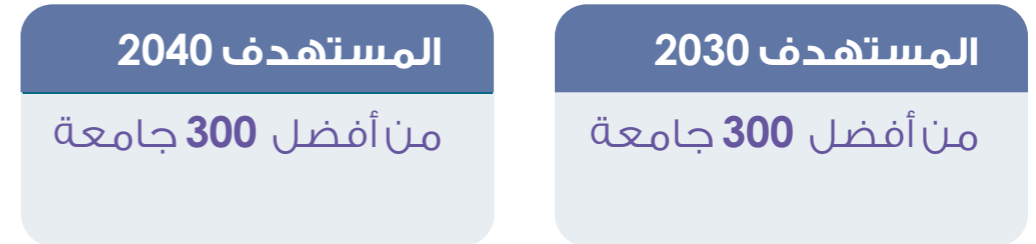
* التقرير لا يشمل كافة المستجدات المتعلقة بالمؤشرات، حيث أن صدور بعض المؤشرات يأتي في وقت لاحق من العام.



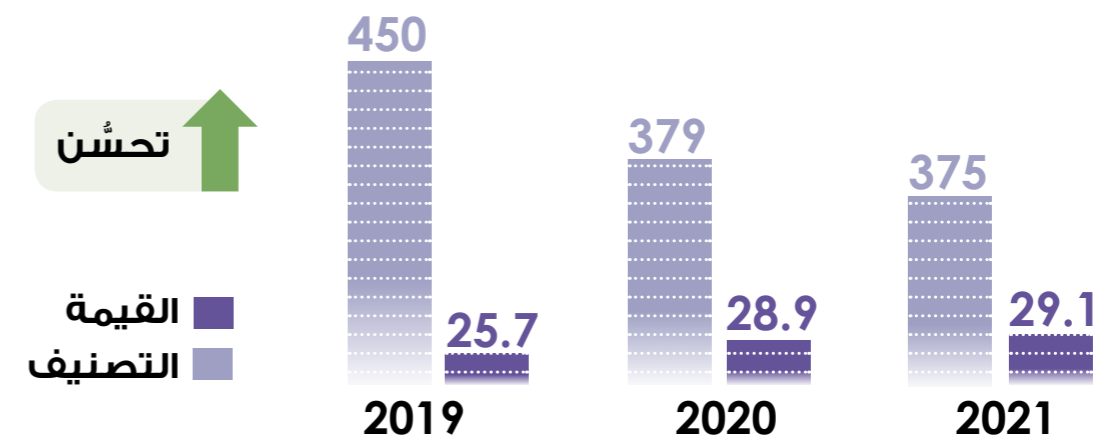
المؤشرات

دولي تصنيف QS للجامعات (متوسط ترتيب الجامعات العُمانية المدرجة ضمن أفضل 500 جامعة)

مؤشر لتصنيف الجامعات، يركز على السمعة الأكاديمية، والسمعة في توظيف الخريجين، ونسبة الأساتذة إلى الطلاب، ونسبة الاقتباس البحثي إلى عدد أعضاء هيئة التدريس، ونسبة أعضاء هيئة التدريس الدوليين، ونسبة الطلاب الدوليين بالجامعة.



تصنيف سلطنة عُمان/القيمة



دولي مؤشر تنمية التعليم للجميع

توقفت الجهة التي تصدر المؤشر عن احتسابه.

دولي مؤشر رأس المال البشري العالمي

لم يتم إدراج سلطنة عُمان في المؤشر، وبانتظار نتائج المراجعة الكلية لمؤشرات الرؤية لمعرفة إمكانية إدراجه أو استبداله أو حذفه.

* التقرير لا يشمل كافة المستجدات المتعلقة بالمؤشرات، حيث أن صدور بعض المؤشرات يأتي في وقت لاحق من العام.

* التقرير لا يشمل كافة المستجدات المتعلقة بالمؤشرات، حيث أن صدور بعض المؤشرات يأتي في وقت لاحق من العام.

تستهدف هذه الأولوية بشكل رئيسي الارتقاء بالخدمات الصحية لتحقيق أفضل المعايير الدولية، وتحسين متوسط العمر الصحي للمواطنين.

المؤشرات

مؤشر ليجاتم للازدهار - ركيزة الصحة دولي

مؤشر يقيس مستوى الخدمات للصحة الجسدية والعقلية ومستوى الرعاية والاهتمام بالوقاية الصحية.

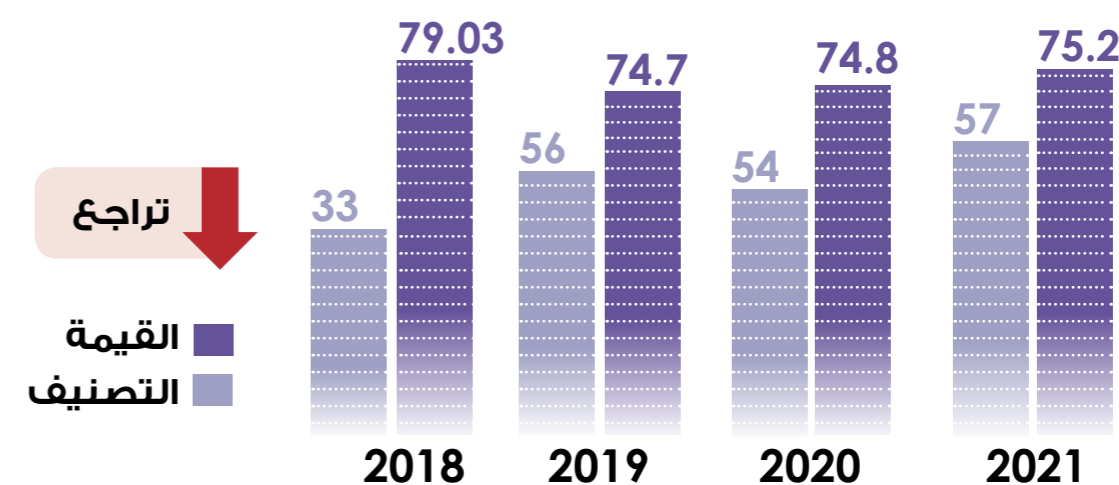
المستهدف 2040

القيمة < 81.257
أو من أفضل 20 دولة

المستهدف 2030

القيمة < 81.257
أو من أفضل 20 دولة

تصنيف سلطنة عُمان/القيمة



ملاحظة: تم تغيير منهجية حساب المؤشر مما أدى لتراجع تصنيف سلطنة عُمان بدءًا من 2019.

سنوات الحياة الصحية المتوقعة عند الولادة دولي

مؤشر يقيس متوسط عدد السنوات التي يمكن أن يعيشها الفرد في صحة كاملة، مع الأخذ بعين الاعتبار فترة الأمراض والإصابات (غير المميتة وغير المؤدية لإعاقة).

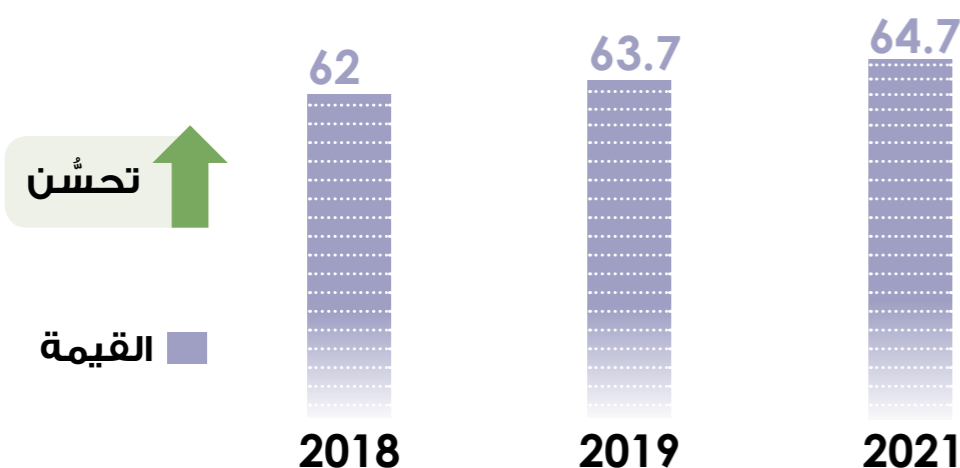
المستهدف 2040

70 سنة

المستهدف 2030

67 سنة

تصنيف سلطنة عُمان/القيمة



* التقرير لا يشمل كافة المستجدات المتعلقة بالمؤشرات، حيث أن صدور بعض المؤشرات يأتي في وقت لاحق من العام.

* التقرير لا يشمل كافة المستجدات المتعلقة بالمؤشرات، حيث أن صدور بعض المؤشرات يأتي في وقت لاحق من العام.

الأولوية: المواطنة والهوية والتراث والثقافة الوطنية

التوجه الاستراتيجي: مجتمع معترف بهويته وثقافته وملتزم بمواطنته

تستهدف هذه الأولوية بشكل رئيسي تحقيق الاتزان بين المحافظة على ارتباط المجتمع بهويته وثقافته وتراثه، والانفتاح على العالم. إلى جانب بناء مجتمع مسؤول ومدرك لحقوقه، وملتزم بواجباته.

المؤشرات

مؤشر التنافسية العالمية - ركيزة الأمن دولي

أحد ركائز مؤشر التنافسية العالمية، يشمل عدة محاور فرعية وهي تكلفة الجريمة المنظمة على الأعمال التجارية، ومعدل جرائم القتل، ووقوع الإرهاب، وموثوقية خدمات الشرطة.

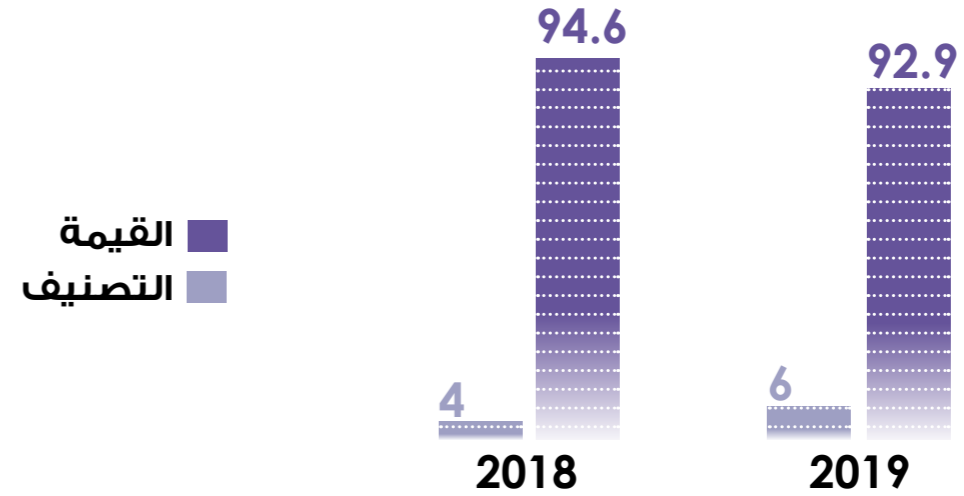
المستهدف 2040

القيمة < 94.6
أو البقاء ضمن أفضل 5 دول

المستهدف 2030

القيمة < 94.6
أو البقاء ضمن أفضل 5 دول

تصنيف سلطنة عُمان/القيمة



ملاحظة: لم يحتسب مؤشر التنافسية العالمية في 2020 و 2021 لسلطنة عُمان بسبب جائحة كوفيد 19.

* التقرير لا يشمل كافة المستجدات المتعلقة بالمؤشرات، حيث أن صدور بعض المؤشرات يأتي في وقت لاحق من العام.

مؤشر ليجاتم للازدهار - ركيزة رأس المال الاجتماعي دولي

أحد ركائز مؤشر ليجاتم للازدهار، يشمل عدة محاور فرعية وهي العلاقات الشخصية والعائلية، والشبكات الاجتماعية، والثقة الشخصية، والثقة المؤسسية، والمشاركة المدنية والاجتماعية.

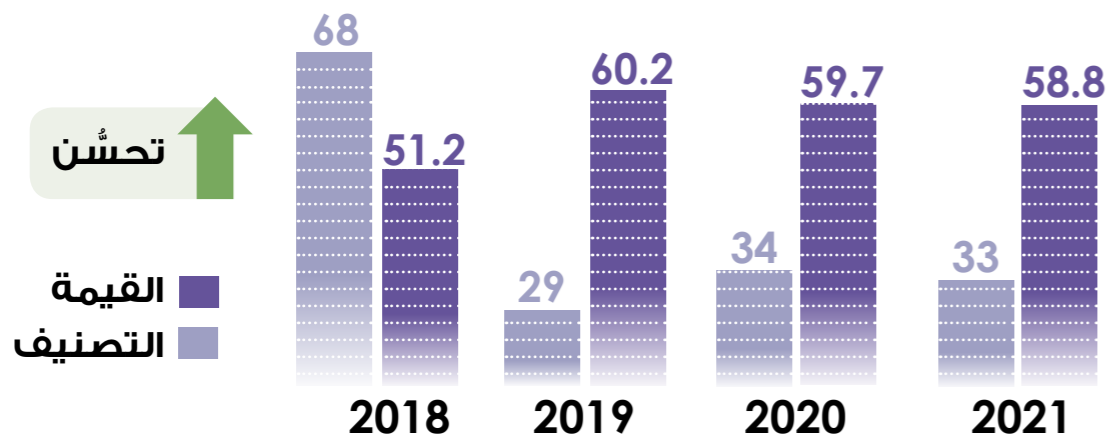
المستهدف 2040

القيمة < 63.905
أو من أفضل 10 دول

المستهدف 2030

القيمة < 60.062
أو من أفضل 20 دولة

تصنيف سلطنة عُمان/القيمة



ملاحظة: تغير كبير في تصنيف سلطنة عُمان بين 2018 و 2019 بسبب تغير منهجية حساب المؤشر.

* التقرير لا يشمل كافة المستجدات المتعلقة بالمؤشرات، حيث أن صدور بعض المؤشرات يأتي في وقت لاحق من العام.



الأولوية: الرفاه والحماية الاجتماعية

التوجه الاستراتيجي: حياة كريمة مستدامة للجميع

تستهدف هذه الأولوية بشكل رئيسي إيجاد منظومة حماية اجتماعية فعالة، وتحسين مستوى المعيشة والرفاه لكافة فئات المجتمع.

المؤشرات

مؤشر التقدم الاجتماعي

دولي

مؤشر يقيس مستوى التقدم الاجتماعي في الدول من خلال قدرة الدولة على تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين وتعزيز جودة حياتهم والحفاظ عليها.

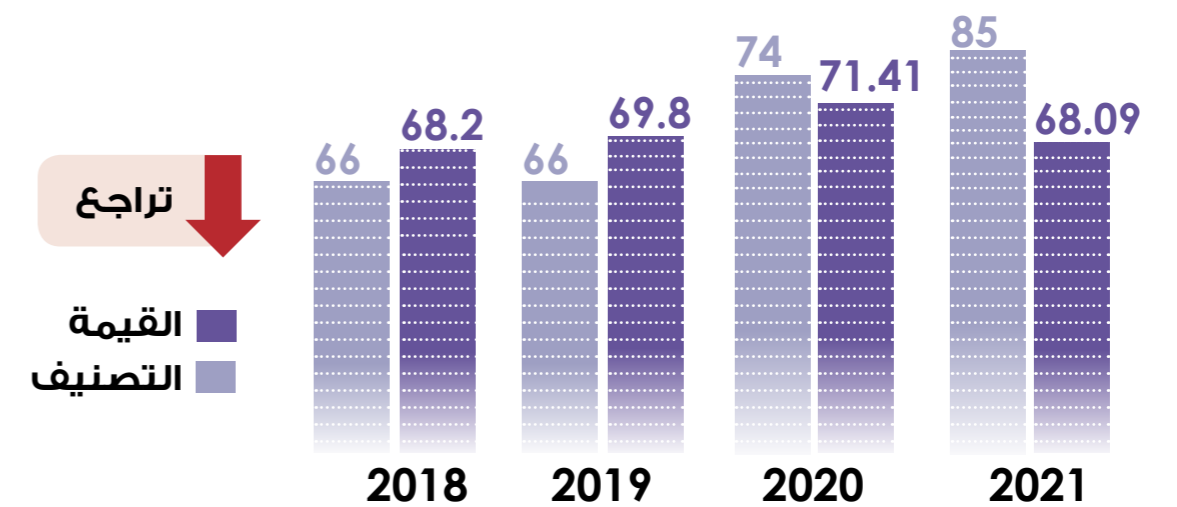
المستهدف 2030

القيمة < 7627
أو من أفضل 40 دولة

المستهدف 2040

القيمة < 8676
أو من أفضل 20 دولة

تصنيف سلطنة عُمان/القيمة



ملاحظة: التحاق المزيد من الدول بالمؤشر أدى إلى تراجع تصنيف سلطنة عُمان بدءًا من 2020.

* التقرير لا يشمل كافة المستجدات المتعلقة بالمؤشرات، حيث أن صدور بعض المؤشرات يأتي في وقت لاحق من العام.

مؤشر التنمية البشرية

دولي

مؤشر مركب يقيس مستوى رفاهية الشعوب في العالم، من خلال 3 محاور: العمر (العمر المتوقع عند الولادة)، والتعليم العلمي (محو الأمية ومعدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي والجامعي)، ومستوى المعيشة (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي).

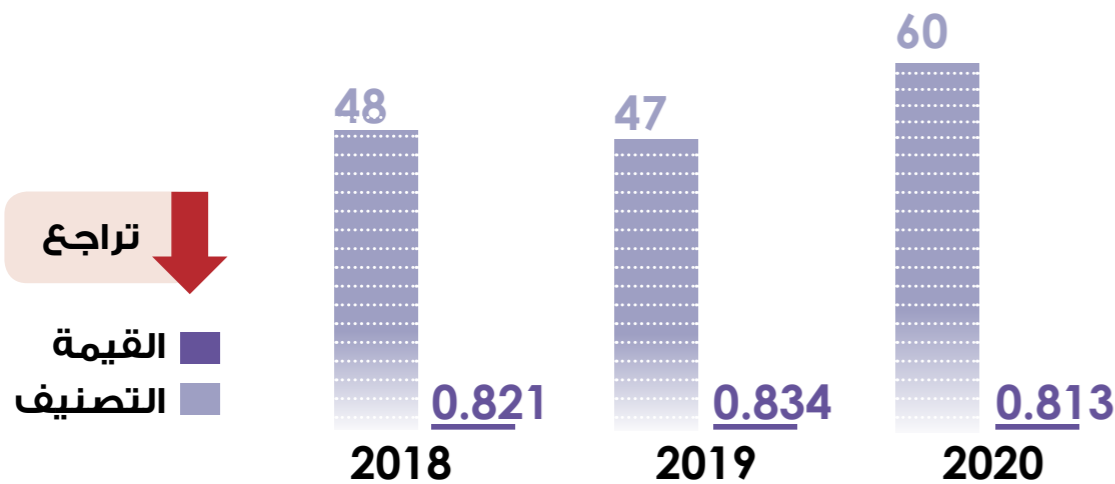
المستهدف 2030

القيمة < 0.871
أو من أفضل 30 دولة

المستهدف 2040

القيمة < 0.908
أو من أفضل 20 دولة

تصنيف سلطنة عُمان/القيمة



ملاحظة: انخفاض الناتج المحلي وبالتالي نصيب الفرد في الناتج المحلي في 2020 ساهم في تراجع تصنيف سلطنة عُمان في المؤشر.

* التقرير لا يشمل كافة المستجدات المتعلقة بالمؤشرات، حيث أن صدور بعض المؤشرات يأتي في وقت لاحق من العام.



المؤشرات

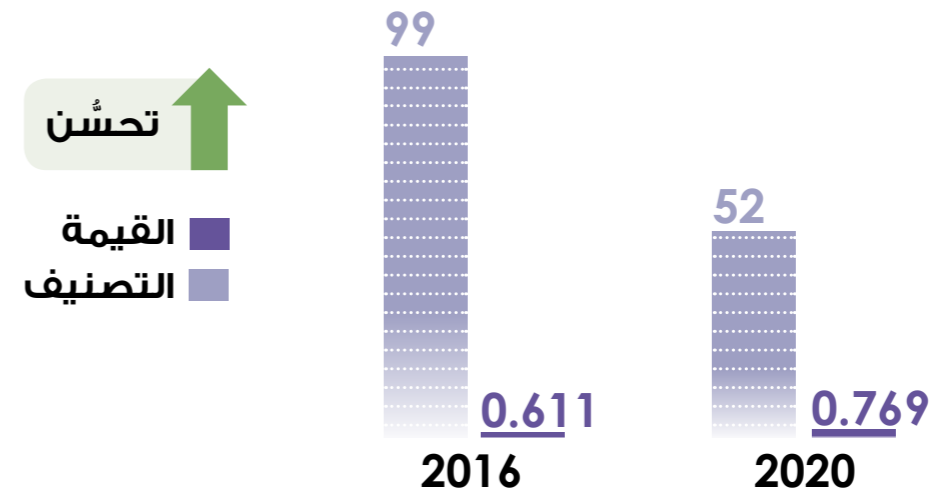
مؤشر تنمية الشباب

دولي

مؤشر يقيس فعالية الشباب وتنميتهم في عدة محاور رئيسية وهي التعليم والصحة وفرص العمل والمشاركة السياسية والمشاركة المدنية.



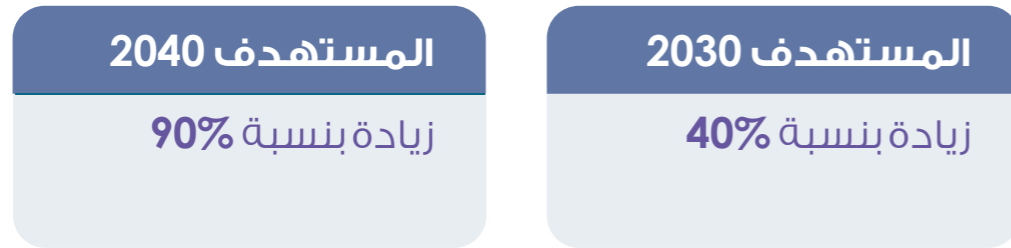
تصنيف سلطنة عُمان/القيمة



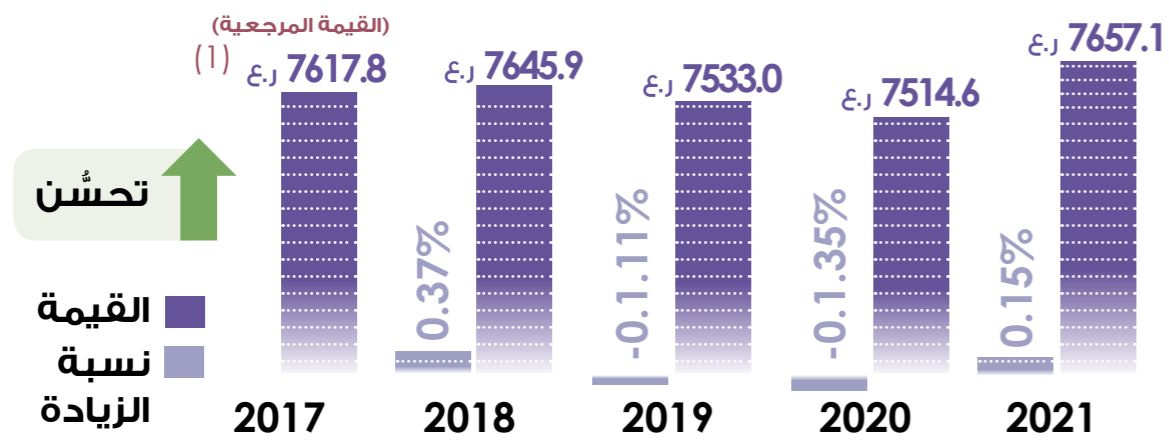
وطني

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة)

مؤشر يحسب الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة على عدد السكان.



القيمة التي حققتها سلطنة عُمان



(1) تم تحديث سنة أساس حساب الناتج المحلي (أساس 2018) في الكتاب الإحصائي السنوي 2021
ملاحظة: تحسُّن كبير مقارنة بـ 2020 بعد ارتفاع الناتج المحلي في 2021.

* التقرير لا يشمل كافة المستجدات المتعلقة بالمؤشرات، حيث أن صدور بعض المؤشرات يأتي في وقت لاحق من العام.

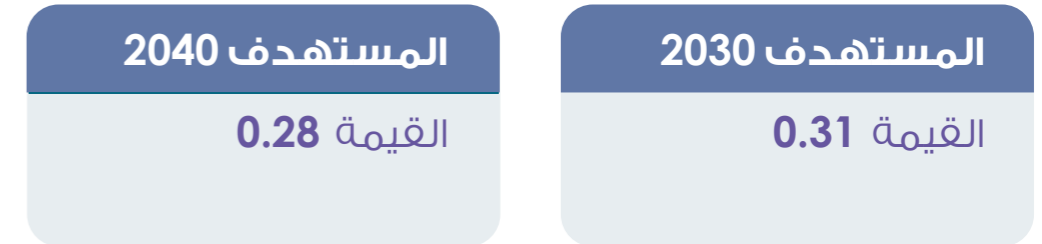
* التقرير لا يشمل كافة المستجدات المتعلقة بالمؤشرات، حيث أن صدور بعض المؤشرات يأتي في وقت لاحق من العام.



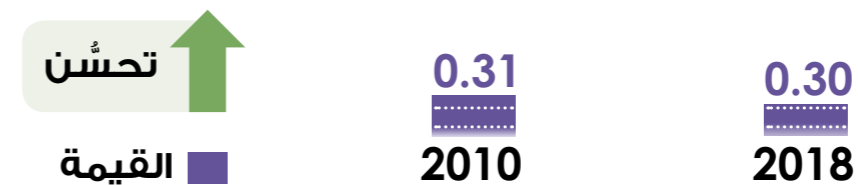
المؤشرات

معامل جيني (مسح نفقات ودخل الأسر) وطني

مؤشر يقيس التفاوت في توزيع الدخل ما بين جميع السكان، وكلما كانت قيمة المؤشر أعلى كان توزيع الدخل أكثر تفاوتاً، وهي تساوي صفرًا في حالة المساواة التامة في توزيع الدخل.



القيمة التي حققتها سلطنة عُمان



ملاحظة: أثر المؤشر لا يظهر إلا على فترات متباعدة، لذلك يفضل متابعة قيم المؤشر كل 4 سنوات. المستهدف في العشر سنوات الأولى هو الحفاظ على القيمة الحالية. وقد تؤدي الإجراءات المالية الحالية إلى زيادة التفاوت في الدخل مما يشكل تحدياً لهذا المؤشر.

(1) تم تحديث سنة أساس حساب الناتج المحلي (أساس 2018) في الكتاب الإحصائي السنوي 2021

* التقرير لا يشمل كافة المستجدات المتعلقة بالمؤشرات، حيث أن صدور بعض المؤشرات يأتي في وقت لاحق من العام.

تحليل مؤشرات محور الإنسان والمجتمع

فيما يتعلق بأولوية التعليم، هناك حاجة لإيجاد بديل لمؤشر تنمية التعليم للجميع (المتوقف) كون المؤشرات الحالية لا تعطي صورة مباشرة وكافية لمسار تحسن جودة التعليم، وهو ما يتم مراعاته حالياً في مراجعة مؤشرات الرؤية. وفي سياق آخر، يعتبر مؤشر الابتكار العالمي من المؤشرات المركبة التي تمتاز بشموليتها وتعدد مجالات قياسها. وقد حققت سلطنة عُمان تحسناً في المؤشر حيث تقدمت 8 مراتب في تصنيفها من 84 (تقرير 2020) إلى 76 (تقرير 2021). أما في أولوية الصحة، فالتحسن التدريجي لسنوات الحياة الصحية عند الميلاد تُظهر ثباتاً في مسار التحسن الحقيقي في هذه الأولوية. ومن المؤشرات المهمة التي تقيس درجة التنمية الاقتصادية في بلد ما وأثرها الاجتماعي، مؤشر معدل التغيير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة)، حيث تراجع الأداء في هذا المؤشر في عام 2020 بنسبة 1.35% - مقارنة بعام 2019، ولكنه عاد للتحسن في 2021 بسبب نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

الأولوية: القيادة والإدارة الاقتصادية

التوجه الاستراتيجي: قيادة اقتصادية ديناميكية بكفاءات متجددة تعمل في إطار مؤسسي متكامل

تستهدف هذه الأولوية بشكل رئيسي إيجاد قيادة اقتصادية فاعلة وصانعة لقرارات متكاملة وسريعة، ومواكبة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

المؤشرات

مؤشر التنافسية العالمية

دولي

ينشر المنتدى الاقتصادي العالمي تقرير التنافسية العالمي سنوياً والذي يستخدم مؤشر التنافسية لتصنيف دول العالم من حيث تنافسية اقتصاداتها وقدرتها على جذب الاستثمار، ويدخل في تركيب المؤشر 110 متغيرات تتعلق إجمالاً بالازدهار الاقتصادي، وتحسب المتغيرات إما عن طريق البيانات المفتوحة أو عن طريق استطلاعات الرأي.

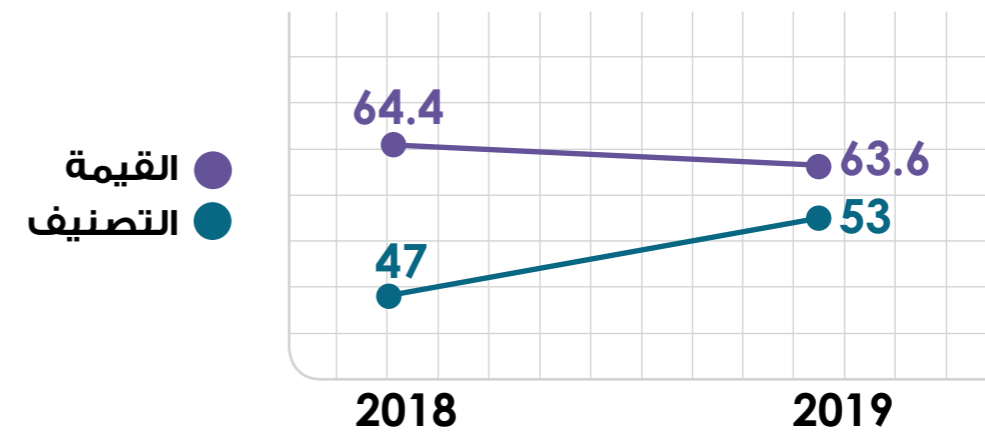
المستهدف 2040

القيمة < 76.6
أو من أفضل 20 دولة

المستهدف 2030

القيمة < 71
أو من أفضل 30 دولة

تصنيف سلطنة عُمان/القيمة



ملاحظة: لم يحتسب لسلطنة عُمان في 2020 و 2021 بسبب جائحة كوفيد 19.

* التقرير لا يشمل كافة المستجندات المتعلقة بالمؤشرات، حيث أن صدور بعض المؤشرات يأتي في وقت لاحق من العام.

مؤشرات الحوكمة العالمية - الجودة التنظيمية دولي

مؤشر استطلاعي يهدف إلى تقديم صورة عن الجودة التنظيمية لكل بلد من خلال قدرتها على صياغة وتنفيذ وإدارة سياسات وتشريعات فاعلة وممكنة للنمو المستدام وللقطاع الخاص.

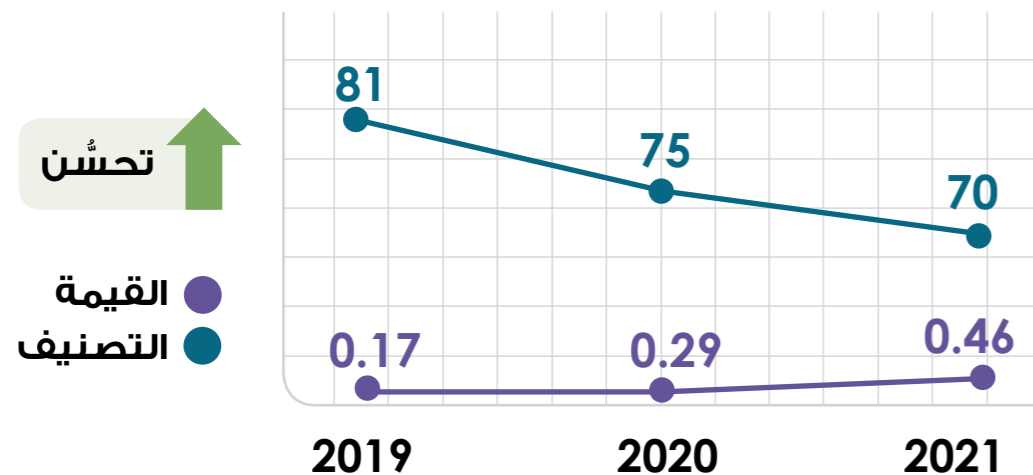
المستهدف 2040

القيمة < 1.44
أو من أفضل 20 دولة

المستهدف 2030

القيمة < 1.23
أو من أفضل 30 دولة

تصنيف سلطنة عُمان/القيمة

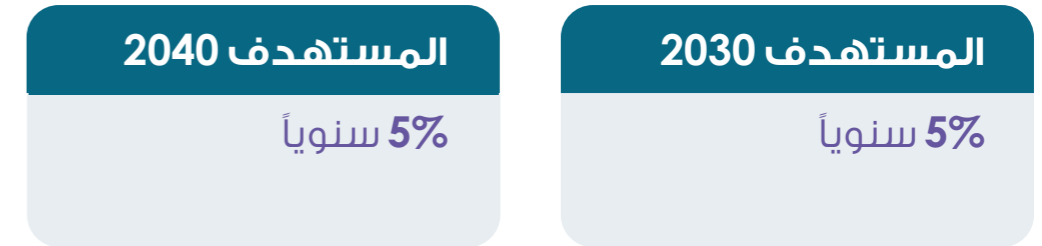


* التقرير لا يشمل كافة المستجندات المتعلقة بالمؤشرات، حيث أن صدور بعض المؤشرات يأتي في وقت لاحق من العام.

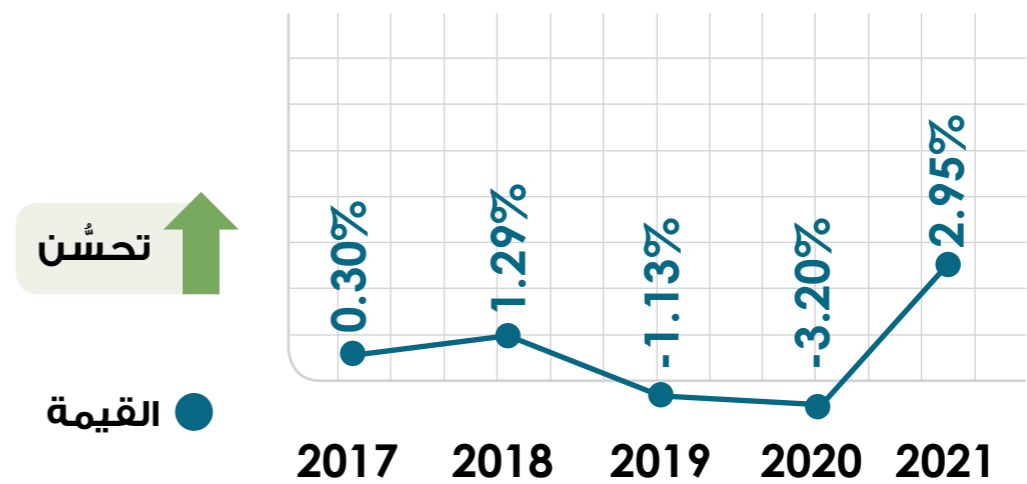
المؤشرات

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وطني

مؤشر عام يحسب نسبة التغير السنوي في نمو الناتج المحلي الإجمالي.



القيمة التي حققتها سلطنة عُمان

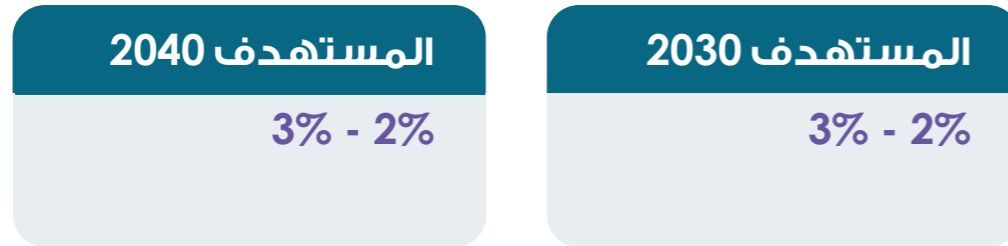


تحسُّن

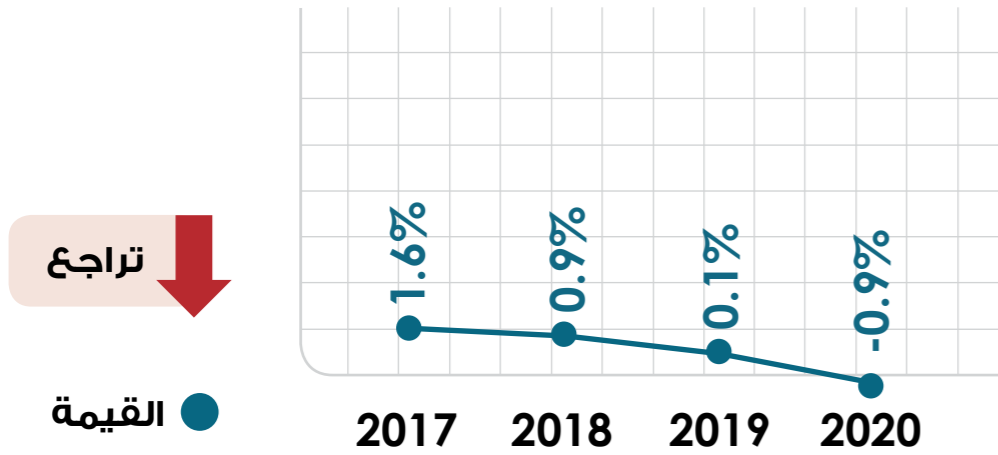
القيمة

نسبة التضخم (مؤشر السعر للمستهلك) وطني

مؤشر يقيس التغير في أسعار السلع والخدمات على المستهلك.



القيمة التي حققتها سلطنة عُمان



تراجع

القيمة

* التقرير لا يشمل كافة المستجدات المتعلقة بالمؤشرات، حيث أن صدور بعض المؤشرات يأتي في وقت لاحق من العام.

المؤشرات

وطني

نسبة عجز/ فائض الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي

مؤشر يقيس نسبة العجز أو الفائض في الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي سنوياً.

المستهدف 2040

لا يتجاوز 3% - سنوياً

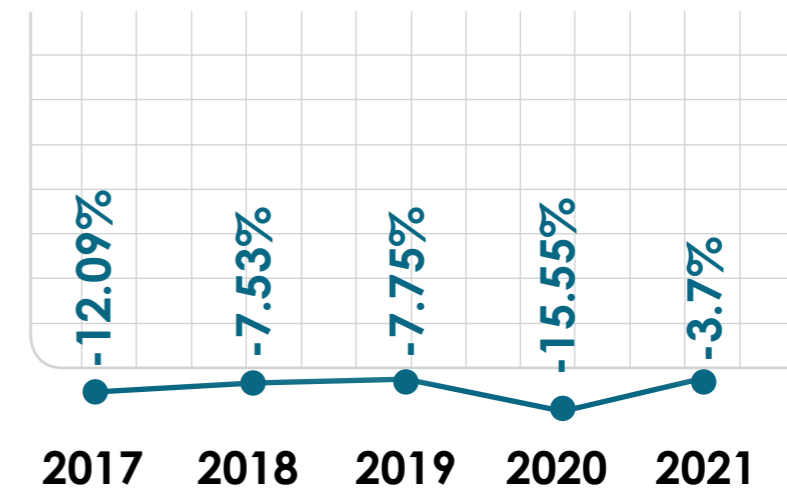
المستهدف 2030

لا يتجاوز 3% - سنوياً

القيمة التي حققتها سلطنة عُمان

تحسُّن ↑

القيمة ●



توافر قيادة اقتصادية فعّالة بحلول عام 2021 وطني

مع إنشاء وزارة الاقتصاد ودور اللجنة المالية والاقتصادية بمجلس الوزراء وإشرافها على مجموعة من البرامج الوطنية ذات العلاقة بالجوانب المالية والاقتصادية، فإن مستوى تحقيق هذا المؤشر يخضع للتقييم المستمر.

* التقرير لا يشمل كافة المستجدات المتعلقة بالمؤشرات، حيث أن صدور بعض المؤشرات يأتي في وقت لاحق من العام.

* التقرير لا يشمل كافة المستجدات المتعلقة بالمؤشرات، حيث أن صدور بعض المؤشرات يأتي في وقت لاحق من العام.



الأولوية: التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية

التوجه الاستراتيجي: اقتصاد متنوع ومستدام قائم على التقنية والمعرفة والابتكار، أطره متكاملة وتنافسيته متحققة، مستوعب للثورات الصناعية، ويحقق الاستدامة المالية

تستهدف هذه الأولوية بشكل رئيسي بناء اقتصاد متنوع ومتمين، وتحقيق الاستدامة المالية والاقتصادية.

المؤشرات

مؤشر التطوير الاقتصادي

دولي

مؤشر يقيس مدى كفاءة الاقتصاد عن طريق معادلة اقتصادية تقيس درجة تطور المنتجات المحلية وعمق الترابطات بين القطاعات وتعزيز الإنتاجية، بالتناسب مع الدول الأخرى.

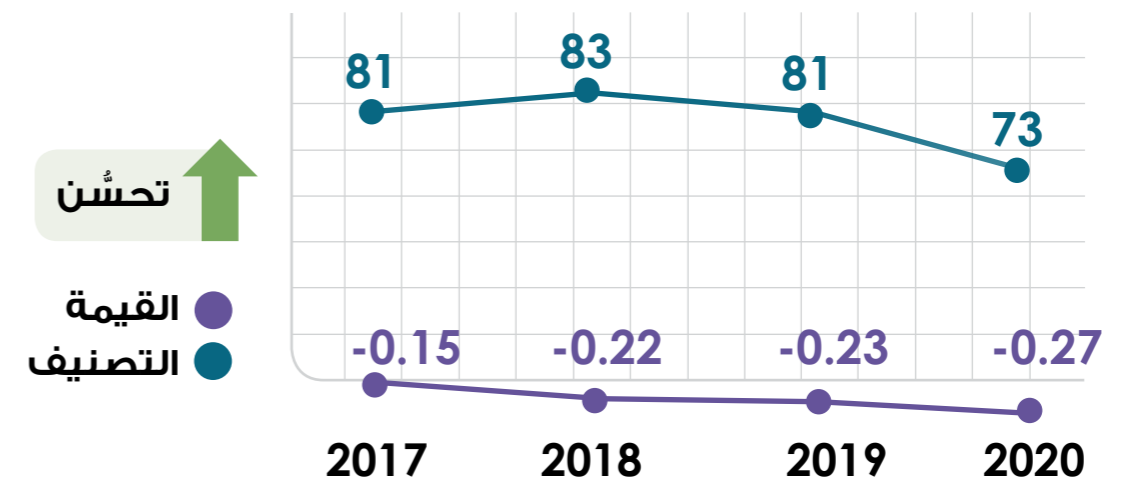
المستهدف 2030

القيمة < 1.186
أو من أفضل 20 دولة

المستهدف 2040

القيمة < 1.577
أو من أفضل 10 دول

تصنيف سلطنة عُمان/القيمة



تحسن ↑
القيمة ●
التصنيف ●

مؤشر جاهزية الشبكات

دولي

مؤشر يقيس مدى تطور الشبكات في المنظومة الاقتصادية عن طريق 4 محاور رئيسية وهي الحوكمة، والنظام – المهارات البشرية، والتكنولوجيا، والأثر.

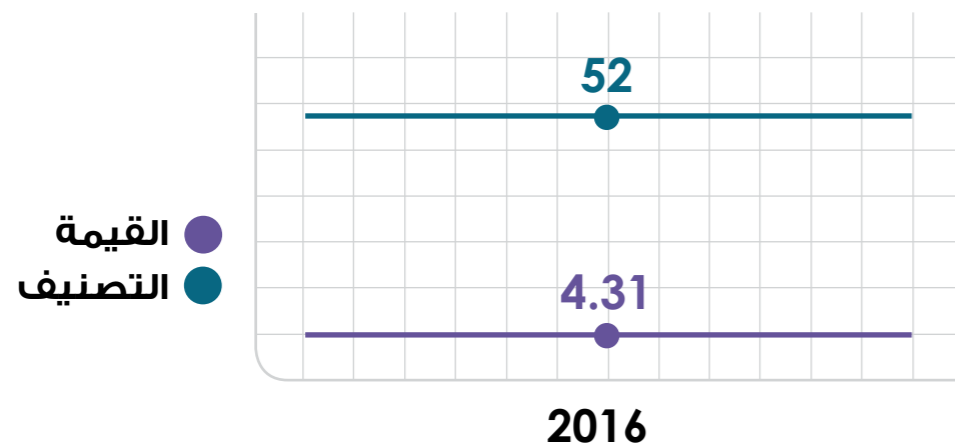
المستهدف 2030

القيمة < 5.4
أو من أفضل 20 دولة

المستهدف 2040

القيمة < 5.6
أو من أفضل 10 دول

تصنيف سلطنة عُمان/القيمة



ملاحظة: توقف المؤشر بعد 2016.

* التقرير لا يشمل كافة المستجدات المتعلقة بالمؤشرات، حيث أن صدور بعض المؤشرات يأتي في وقت لاحق من العام.

* التقرير لا يشمل كافة المستجدات المتعلقة بالمؤشرات، حيث أن صدور بعض المؤشرات يأتي في وقت لاحق من العام.

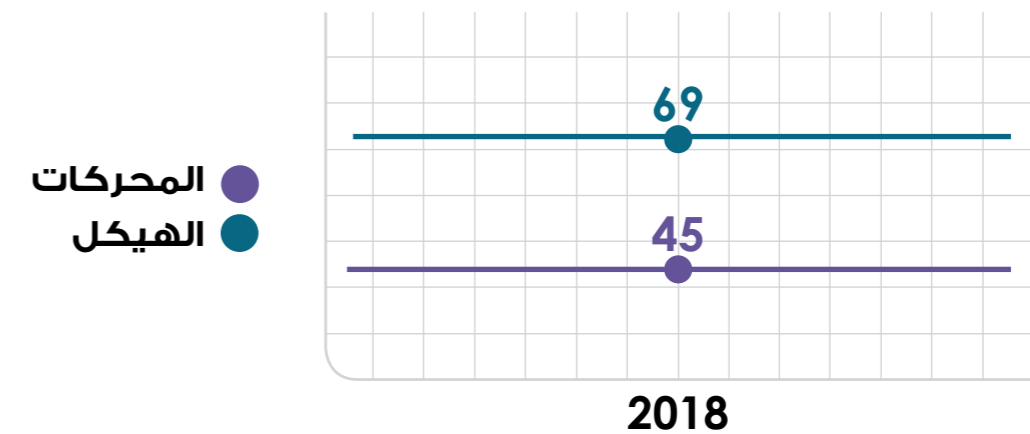
المؤشرات

الجاهزية لمستقبل الإنتاج - محركات الإنتاج دولي الجاهزية لمستقبل الإنتاج - هيكل الإنتاج

مؤشرات معنية بالعوامل الرئيسية اللازمة لتطوير أنظمة الإنتاج، ومساعدة أصحاب القرار على تقييم مدى استعداد البلاد لقيادة الطبيعة المتغيرة للإنتاج والاستفادة منها، وتحفيز الحوار بين القطاعين العام والخاص، وتطوير الأعمال المشتركة والاستراتيجيات الصناعية الحديثة.



تصنيف سلطنة عُمان/القيمة



ملاحظة: تم احتساب المؤشر لسنة واحدة فقط ثم توقف.

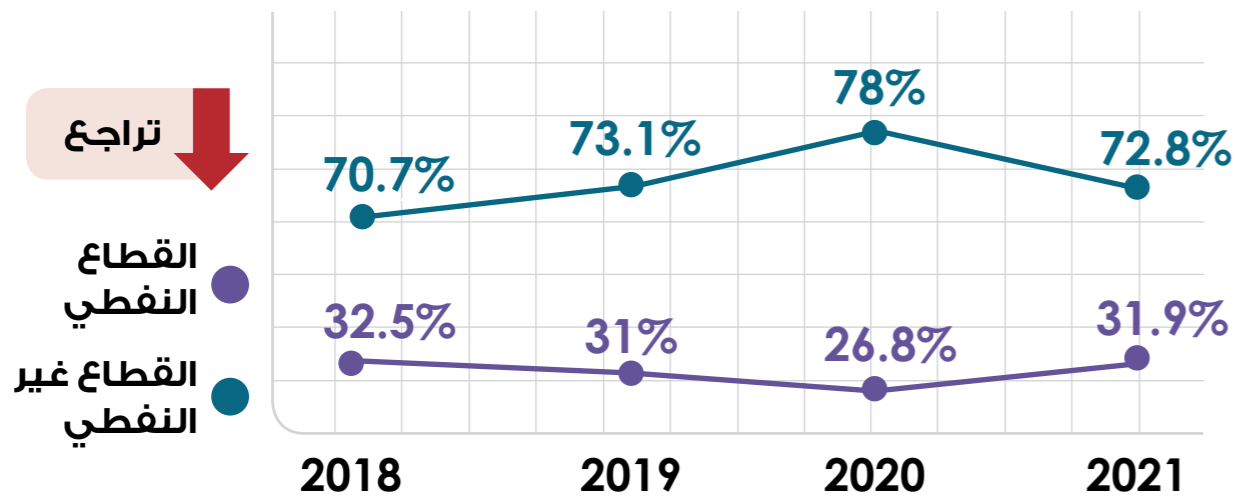
* التقرير لا يشمل كافة المستجدات المتعلقة بالمؤشرات، حيث أن صدور بعض المؤشرات يأتي في وقت لاحق من العام.

مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي وطني

مؤشر يقيس نسبة مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي ويتابع نمو القطاعات غير النفطية وتأثيرها على الاقتصاد سنوياً.



القيمة التي حققتها سلطنة عُمان



* التقرير لا يشمل كافة المستجدات المتعلقة بالمؤشرات، حيث أن صدور بعض المؤشرات يأتي في وقت لاحق من العام.



المؤشرات

وطني

نسبة عجز أو فائض الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي

مؤشر يقيس نسبة العجز أو الفائض في الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي سنوياً.

المستهدف 2040

1.5% - عجز

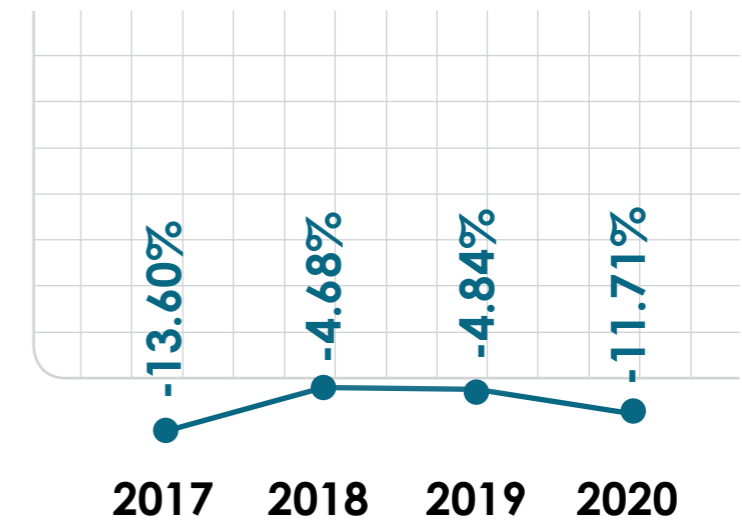
المستهدف 2030

7% - عجز

القيمة التي حققتها سلطنة عُمان

تراجع

القيمة



* التقرير لا يشمل كافة المستجدات المتعلقة بالمؤشرات، حيث أن صدور بعض المؤشرات يأتي في وقت لاحق من العام.

وطني

الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي

مؤشر يقيس نسبة الإنفاق الحكومي العام إلى الناتج المحلي الإجمالي سنوياً.

المستهدف 2040

25%

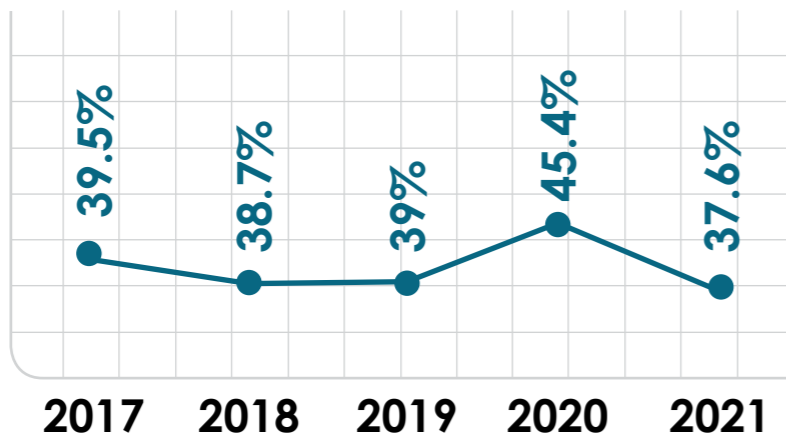
المستهدف 2030

34%

القيمة التي حققتها سلطنة عُمان

تحسن

القيمة

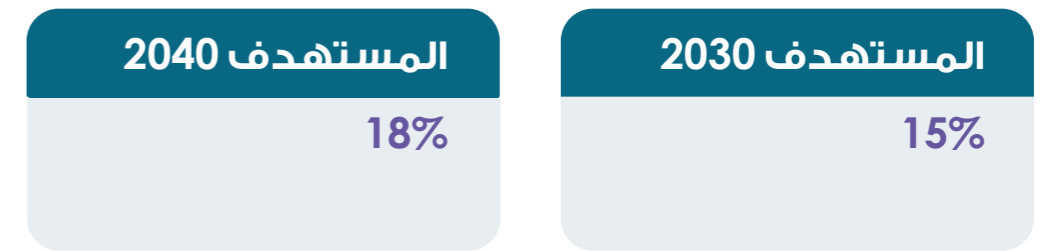


* التقرير لا يشمل كافة المستجدات المتعلقة بالمؤشرات، حيث أن صدور بعض المؤشرات يأتي في وقت لاحق من العام.

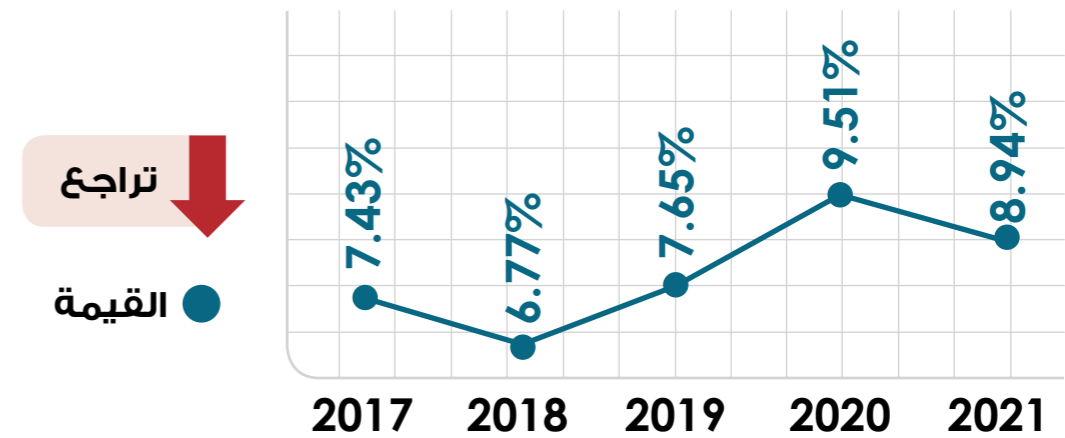
المؤشرات

الإيرادات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي وطني

مؤشر يقيس نسبة مساهمة كل القطاعات غير النفطية في الإيرادات الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي لمتابعة تحسنها سنوياً.



القيمة التي حققتها سلطنة عُمان



ملاحظة: شهدت الإيرادات غير النفطية في 2021 نمواً بنسبة 8.3%، ولكن يُظهر المؤشر انخفاضاً بسبب ارتفاع الناتج المحلي مقارنة بالعام 2020 بسبب ارتفاع أسعار النفط.

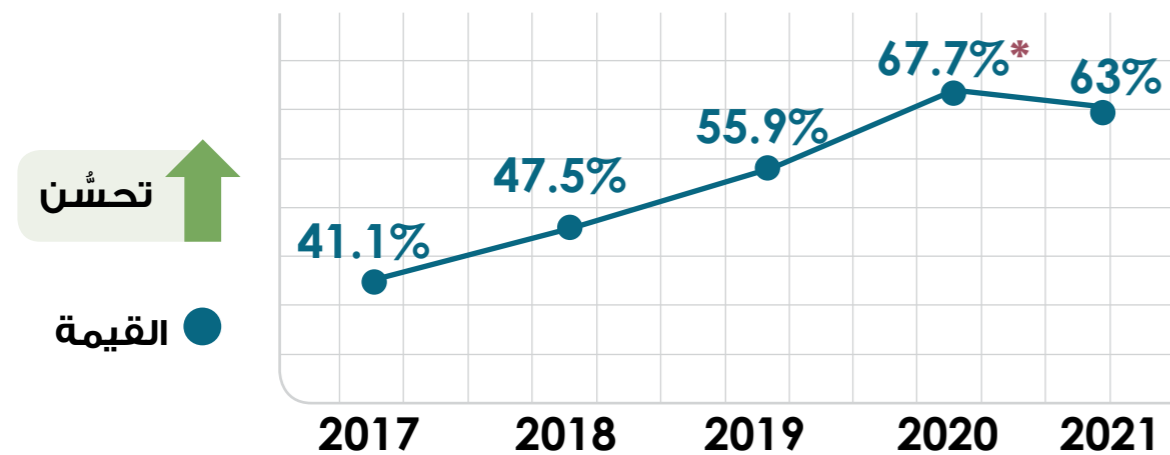
* التقرير لا يشمل كافة المستجدات المتعلقة بالمؤشرات، حيث أن صدور بعض المؤشرات يأتي في وقت لاحق من العام.

نسبة إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي وطني

مؤشر يقيس نسبة إجمالي الدين العام التراكمي إلى الناتج المحلي الإجمالي.



القيمة التي حققتها سلطنة عُمان



*أرقام مبدئية للعام 2020 من تقرير البنك المركزي للعام 2020

* التقرير لا يشمل كافة المستجدات المتعلقة بالمؤشرات، حيث أن صدور بعض المؤشرات يأتي في وقت لاحق من العام.

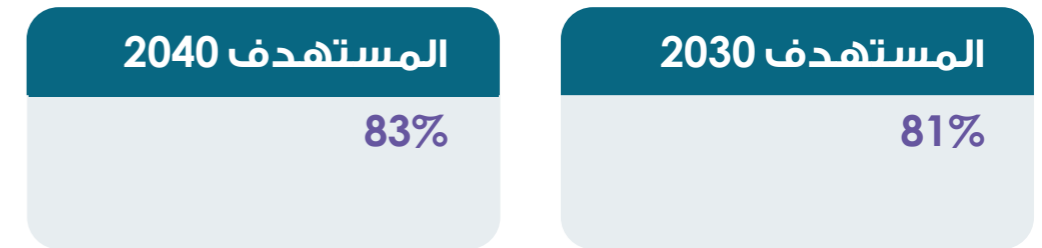
الأولوية: سوق العمل والتشغيل

التوجه الاستراتيجي: سوق عمل جاذب للكفاءات ومتفاعل ومواكب للتغيرات الديموغرافية والاقتصادية والمعرفية والتقنية تستهدف هذه الأولوية بشكل رئيسي إيجاد سوق عمل جاذب للكفاءات ومواكب للمتغيرات، وفرص عمل مناسبة، وحلول تشغيلية مستدامة، ومنظومة تشغيل وتأهيل وترقيات وحوافز مبنية على الكفاءة والإنتاجية.

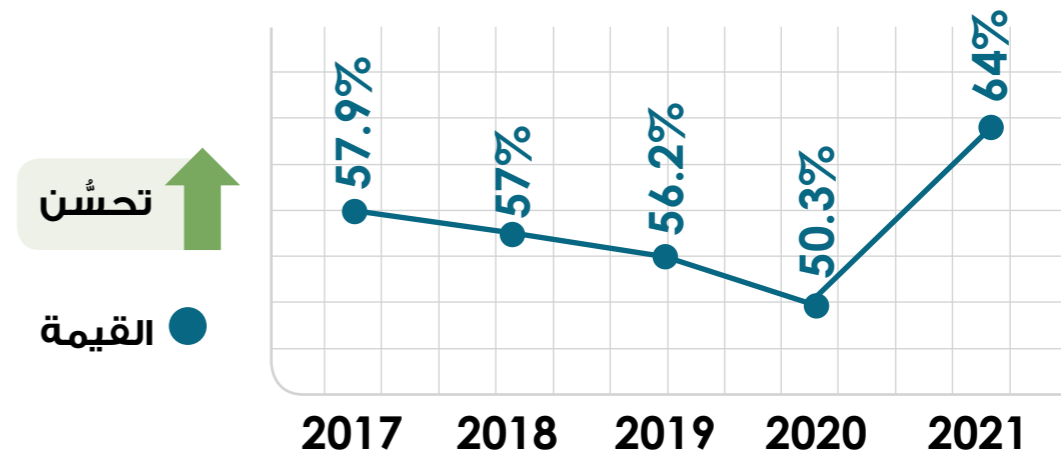
المؤشرات

نسبة العمالة الماهرة من إجمالي العمالة في القطاع الخاص وطني

مؤشر يقيس نسبة العمالة الماهرة من إجمالي العمالة في القطاع الخاص (تشمل فئة العمالة الماهرة الاختصاصيين والفنيين والعمال المهنيين والعمال الماهرين، بغض النظر عن درجاتهم العلمية).



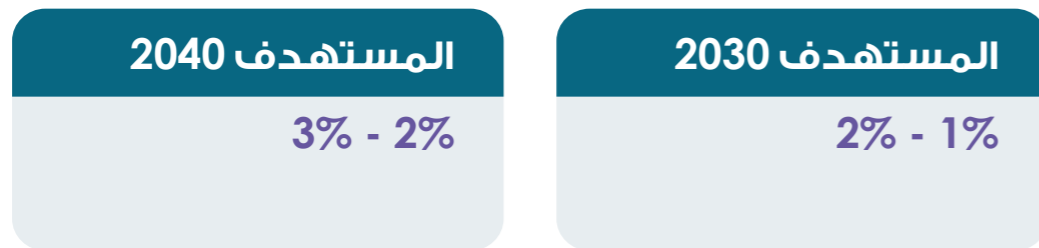
القيمة التي حققتها سلطنة عُمان



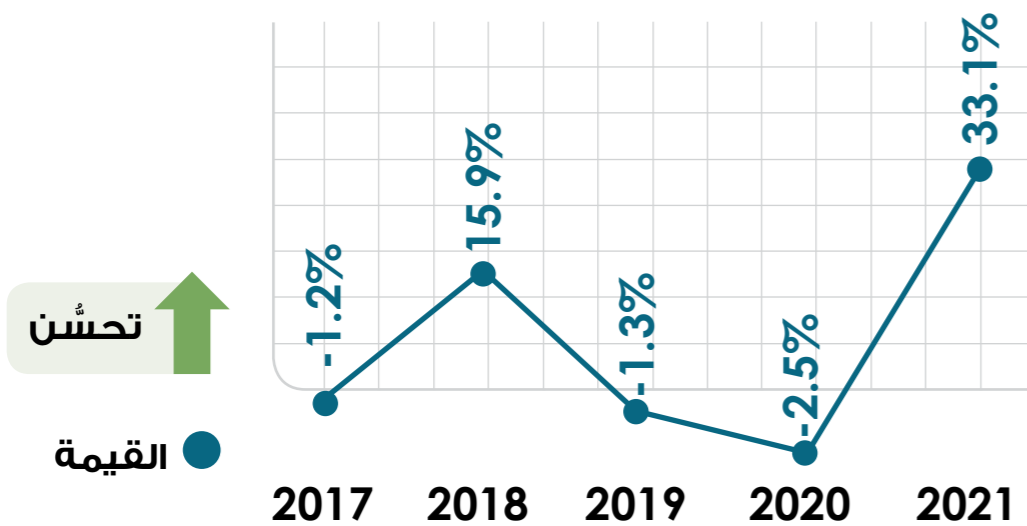
* التقرير لا يشمل كافة المستجندات المتعلقة بالمؤشرات، حيث أن صدور بعض المؤشرات يأتي في وقت لاحق من العام.

معدل نمو إنتاجية العمالة وطني

مؤشر يقيس نسبة التغير السنوي في إنتاجية العمالة (تُحسب عن طريق قسمة الناتج المحلي الإجمالي على مجموع القوى العاملة).



القيمة التي حققتها سلطنة عُمان



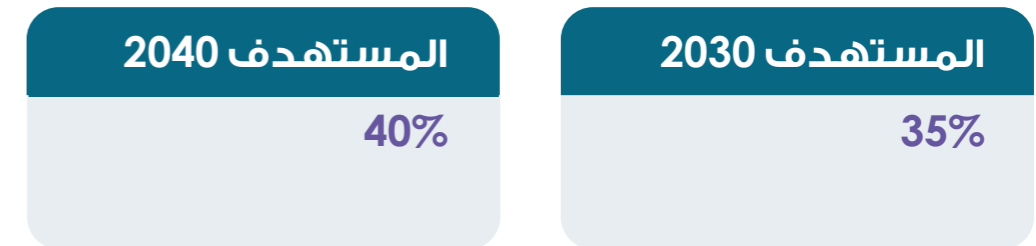
ملاحظة: الارتفاع الكبير في المؤشر هو نتيجة مباشرة لارتفاع الناتج المحلي.

* التقرير لا يشمل كافة المستجندات المتعلقة بالمؤشرات، حيث أن صدور بعض المؤشرات يأتي في وقت لاحق من العام.

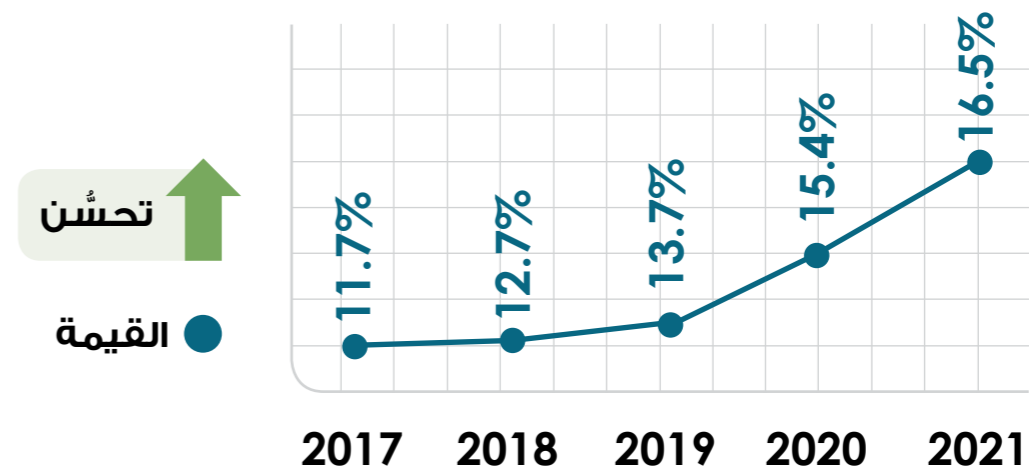


المؤشرات

وطني حصة القوى العاملة العُمانية من إجمالي الوظائف المستحدثة في القطاع الخاص. مؤشر يقيس نسبة العمانيين من القوى العاملة في القطاع الخاص.



القيمة التي حققتها سلطنة عُمان



* التقرير لا يشمل كافة المستجدات المتعلقة بالمؤشرات، حيث أن صدور بعض المؤشرات يأتي في وقت لاحق من العام.

الأولوية: القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي

التوجه الاستراتيجي: قطاع خاص ممكن يقود اقتصاد تنافسي ومندمج مع الاقتصاد العالمي

تستهدف هذه الأولوية بشكل رئيسي إيجاد قطاع خاص ممكن وتنافسي يقود الاقتصاد، وزيادة نسبة الاستثمارات المستقلة على جميع المستويات.

المؤشرات

مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال دولي

مؤشر يقيس الأنظمة أو القوانين التي تؤثر بشكل مباشر على الأعمال التجارية والاستثمارية، ويحسب عن طريق 10 ركائز مختلفة.

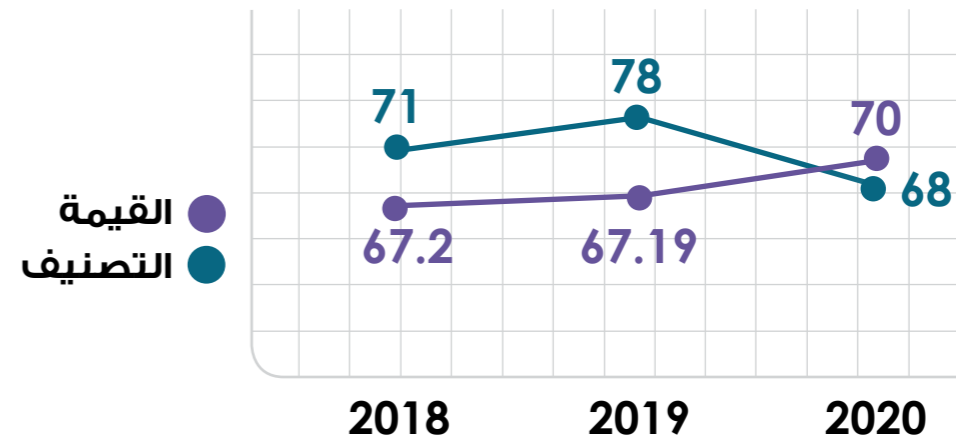
المستهدف 2040

القيمة < 81.55
أو من أفضل 10 دول

المستهدف 2030

القيمة < 79.58
أو من أفضل 20 دولة

تصنيف سلطنة عُمان/القيمة



ملاحظة: تم إيقاف المؤشر في 2021 من قبل جهة الإصدار (البنك الدولي).

* التقرير لا يشمل كافة المستجدات المتعلقة بالمؤشرات، حيث أن صدور بعض المؤشرات يأتي في وقت لاحق من العام.

مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم دولي

مؤشر يقيس حجم الحرية الاقتصادية عن طريق 5 ركائز (حجم الجهاز الإداري للحكومة، وقوة المنظومة القضائية وحقوق التملك، وقوة النظام المالي، والحرية في التجارة الخارجية، والمنظومة التشريعية).

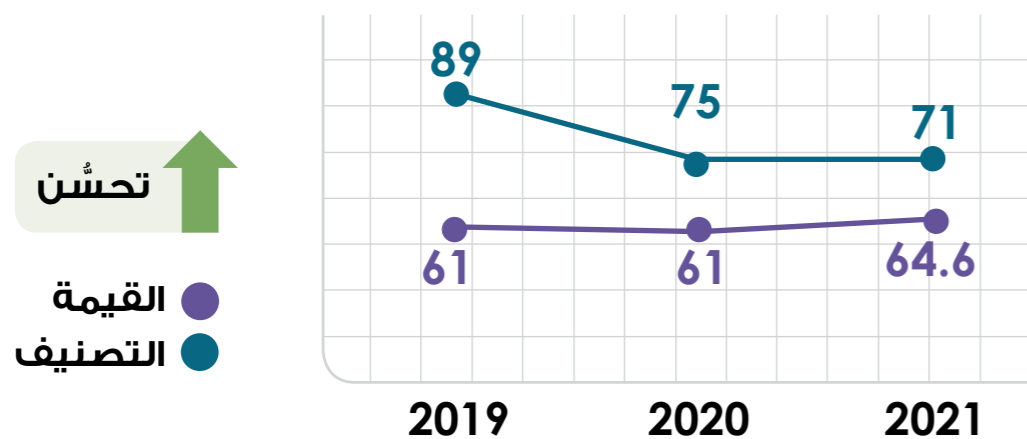
المستهدف 2040

القيمة < 7.52
أو من أفضل 40 دولة

المستهدف 2030

القيمة < 7.36
أو من أفضل 50 دولة

تصنيف سلطنة عُمان/القيمة



تحسن ↑

القيمة ●
التصنيف ●

* التقرير لا يشمل كافة المستجدات المتعلقة بالمؤشرات، حيث أن صدور بعض المؤشرات يأتي في وقت لاحق من العام.

المؤشرات

مؤشر تركُّز المنتجات الصادرة

دولي

مؤشر يقيس ما إذا كانت نسبة كبيرة من صادرات البلد يمثلها عدد صغير من السلع، أم موزعة جيداً بين العديد من السلع، وبالتالي يمكن استخدامه كعلامة تحذير من انخفاض تنوع الصادرات، مع ما يترتب على ذلك من ضعف اقتصادي. ويمكن أن يعطي تطورها عبر الزمن إشارات مهمة حول الهيكل الإنتاجي المتغير للبلد.

المستهدف 2040

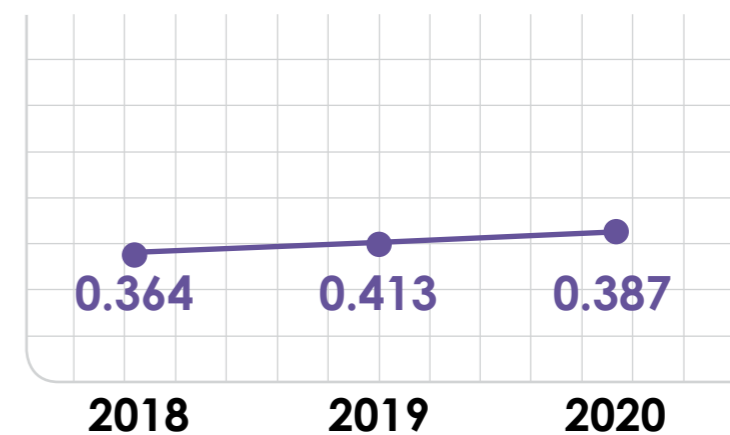
القيمة < 0.087
أو من أفضل 10 دول

المستهدف 2030

القيمة < 0.123
أو من أفضل 30 دولة

تصنيف سلطنة عُمان/القيمة

تحسُّن
القيمة



* التقرير لا يشمل كافة المستجدات المتعلقة بالمؤشرات، حيث أن صدور بعض المؤشرات يأتي في وقت لاحق من العام.

مؤشر تركُّز الأسواق

دولي

مؤشر يقيس تركُّز الأسواق ويستخدم لتحديد القدرة التنافسية للسوق، فكلما اقترب السوق من الاحتكار، زاد تركيزه وانخفضت تنافسيته.

المستهدف 2040

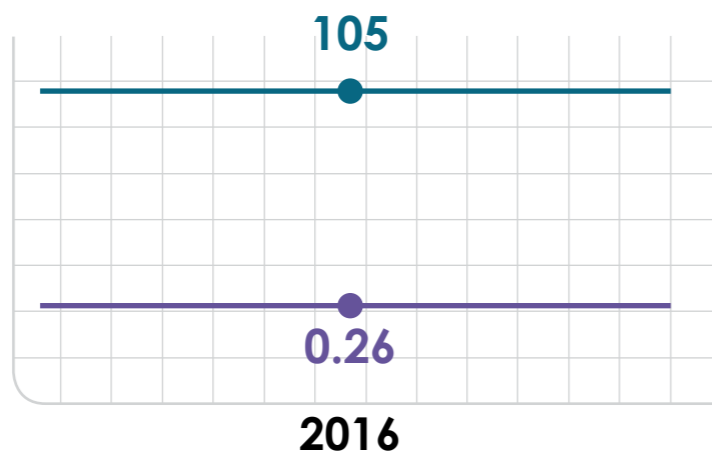
القيمة < 0.06
أو من أفضل 20 دولة

المستهدف 2030

القيمة < 0.07
أو من أفضل 30 دولة

تصنيف سلطنة عُمان/القيمة

القيمة
التصنيف



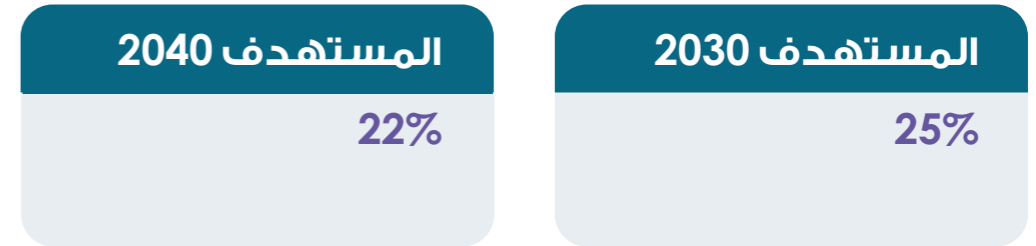
ملاحظة: لم يتم احتساب المؤشر بعد 2016.

* التقرير لا يشمل كافة المستجدات المتعلقة بالمؤشرات، حيث أن صدور بعض المؤشرات يأتي في وقت لاحق من العام.

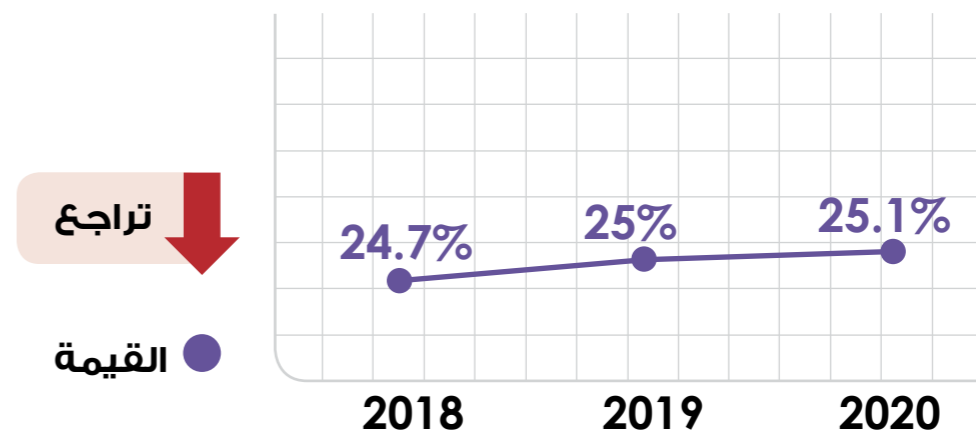
المؤشرات

نسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي وطني

مؤشر يقيس نسبة استثمارات القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل سنوي لمعرفة قوة تنامي اعتماد الاقتصاد على أموال غير حكومية.



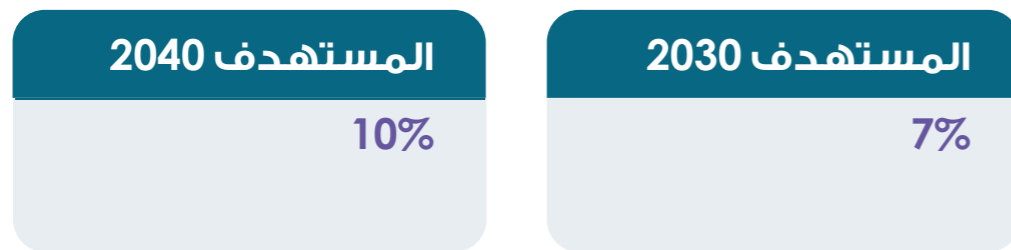
القيمة التي حققتها سلطنة عُمان



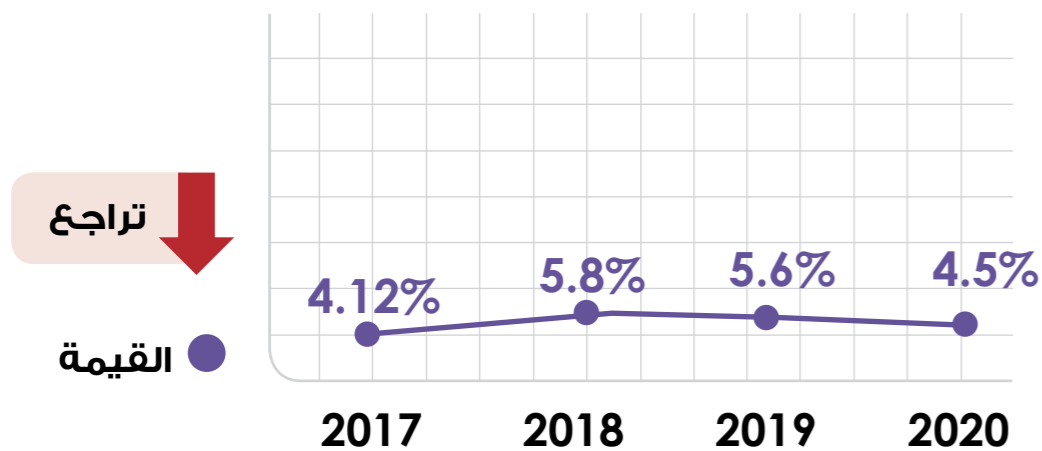
* التقرير لا يشمل كافة المستجندات المتعلقة بالمؤشرات، حيث أن صدور بعض المؤشرات يأتي في وقت لاحق من العام.

نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر (صافي التدفقات) إلى الناتج المحلي الإجمالي وطني

مؤشر يقيس نسبة الاستثمارات القادمة من الخارج إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل سنوي، لمعرفة حجم الأموال الخارجية المعززة للاقتصاد وأثر جهود وتنافسية البلد في جذب الاستثمارات الخارجية.



القيمة التي حققتها سلطنة عُمان



* التقرير لا يشمل كافة المستجندات المتعلقة بالمؤشرات، حيث أن صدور بعض المؤشرات يأتي في وقت لاحق من العام.

الأولوية: تنمية المحافظات والمدن المستدامة

التوجه الاستراتيجي: تنمية شاملة جغرافياً تتبع نهجاً لا مركزياً وتطور عدداً محدوداً من المراكز الحضرية الرئيسية، واستخدام مستدام للأراضي

تستهدف هذه الأولوية بشكل رئيسي تفعيل اللامركزية من خلال تمكين الجهات الخدمية في المحافظات، وتوزيع الخدمات الأساسية بشكل عادل، وإيجاد مدن مستدامة وتنافسية على كافة المستويات.



المؤشرات

اللامركزية القائمة بحلول عام 2022

وطني

تمثل اللامركزية إحدى منهجيات الإدارة المحلية، ويساهم تطبيقها في منح المجالس البلدية بالمحافظات وكذلك الوحدات التنفيذية فيها مثل البلديات والقطاعات الخدمية الأخرى المزيد من الصلاحيات، مما سيؤدي إلى تحسين مستوى الخدمات الاقتصادية والاجتماعية.

ويعتبر صدور المرسوم السلطاني رقم (2020/101) الخاص بإصدار نظام المحافظات والشؤون البلدية، إلى جانب إعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة، من الخطوات المتقدمة لتحقيق المؤشر حيث منح المرسوم السلطاني المحافظات الاستقلال الإداري والمالي، بالإضافة إلى تشكيل مجلس لشؤون المحافظات يختص بتنظيم كافة الأمور الإدارية والمالية وينظم ويراقب ويشرف على الأداء، كما حدد المرسوم مركزاً لكل محافظة يكون بمثابة العاصمة الإقليمية لها، تتوفر فيه أغلب الإدارات والمؤسسات الخدمية.

ويكتمل تحقيق المؤشر بإنشاء وتفعيل حوكمة وآليات عمل واضحة ومستدامة ومتسقة بين الوزارات ومديرياتها في المحافظات بما يتعلق بالجوانب الخدمية، وفي إدارة ومتابعة المحافظ لأولويات وجودة هذه الخدمات، إلى جانب الخدمات البلدية التي أصبحت تدار على مستوى المحافظات بشكل كامل.

* التقرير لا يشمل كافة المستجدات المتعلقة بالمؤشرات، حيث أن صدور بعض المؤشرات يأتي في وقت لاحق من العام.

تنفيذ نظام التسلسل الهرمي للتجمعات السكانية بحلول عام 2022

وطني

مؤشر يهدف إلى توجيه التنمية الحضرية المستدامة لاستيعاب النمو السكاني وتوفير الخدمات والمرافق الأساسية. وتم إدراج التسلسل الهرمي للتجمعات السكانية في المحافظات في الاستراتيجية العمرانية الشاملة والاستراتيجيات العمرانية الإقليمية الصادرة عن وزارة الإسكان والتخطيط العمراني، وتم اعتمادها من قبل مجلس الوزراء الموقر.

ويستهدف المؤشر تفعيل التسلسل الهرمي في وضع/تنفيذ الأولويات التنموية سواءً بتفعيل نظام المعلومات المكاني، أو بإدراجه كأحد معايير مصفوفة أولويات المشاريع التنموية وتضمين مخرجاته في آلية عمل المجالس البلدية في المحافظات عند وضع أولويات المشاريع التنموية بكل محافظة.

* التقرير لا يشمل كافة المستجدات المتعلقة بالمؤشرات، حيث أن صدور بعض المؤشرات يأتي في وقت لاحق من العام.



المؤشرات

الدول الأكثر قابلية للعيش في العالم: مؤشر التنمية البشرية المعدل حسب التباين دولي

يعتبر هذا المؤشر مؤشراً فرعياً من تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية. ويشير معامل التغير في مؤشر التنمية البشرية عند الأخذ بعين الاعتبار توزيع الخدمات والثروة على الناس إلى أنه كلما اقترب رقم المعامل من رقم واحد، كان التوزيع أكثر عدالة. ولم يتغير وضع السلطنة في هذا المعامل (IHDI) في 2018 و 2019 عن 0.706 ولم يحسب لها قبل 2018، ويعتبر جيد نسبياً حيث أنها في الترتيب 53 عالمياً مقارنة بالقيمة التي حققتها النرويج 0.899 وهي الأفضل عالمياً.

تحليل مؤشرات محور الاقتصاد والتنمية

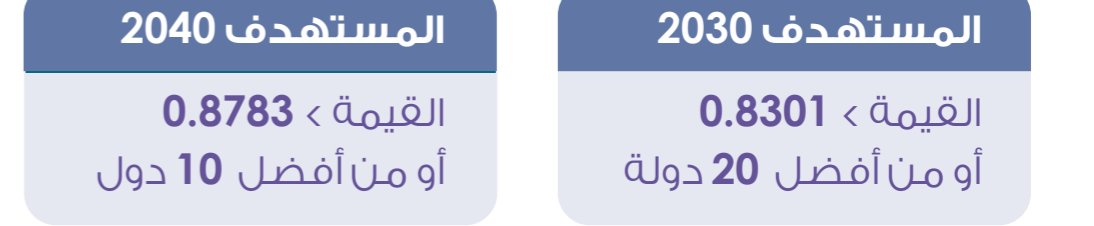
أثر انخفاض أسعار النفط وتبعات جائحة كوفيد 19 على أداء القطاعات الاقتصادية بشكل عام، ولكن مع الانحسار التدريجي لجائحة كوفيد 19 وانتعاش الأنشطة الاقتصادية بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط، شهد عام 2021 تحسناً في أغلب المؤشرات الاقتصادية والمالية الوطنية. حيث ارتفع مؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من -3.2% في 2020 إلى 2.95% في 2021. كما تحسّن مؤشر نسبة إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من 67.7% في 2020 إلى 63% في 2021، بالإضافة إلى تحسّن حصة القوى العاملة العمالية من إجمالي الوظائف المستحدثة في القطاع الخاص من 15.4% في 2020 إلى 16.5% في 2021. كما تُظهر بعض المؤشرات الوطنية انخفاضاً بسبب ارتباطها بالناتج المحلي وتأثره بأسعار النفط، ولكنها في حقيقة الأمر شهدت تحسناً نسبياً، مثل مؤشر نسبة الإيرادات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي.

الأولوية: حوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشاريع
التوجه الاستراتيجي: جهاز إداري مرن ومبتكر وصانع للمستقبل،
قائم على مبادئ الحوكمة الرشيدة
تستهدف هذه الأولوية بشكل رئيسي رفع كفاءة الجهاز الإداري للدولة وجودة الأعمال
والمشاريع الحكومية.

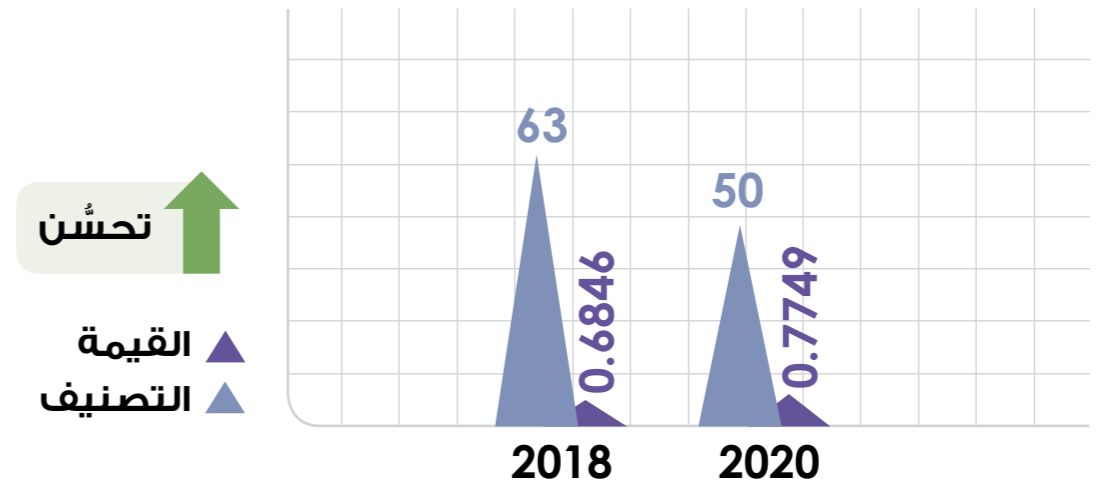
المؤشرات

مؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية دولي

مؤشر يقيس تطور الأداء الحكومي من خلال التحول الرقمي الحكومي وله ثلاثة محاور أساسية: الخدمات الإلكترونية، والبنية الأساسية للاتصالات، والكفاءات البشرية.



تصنيف سلطنة عُمان/القيمة



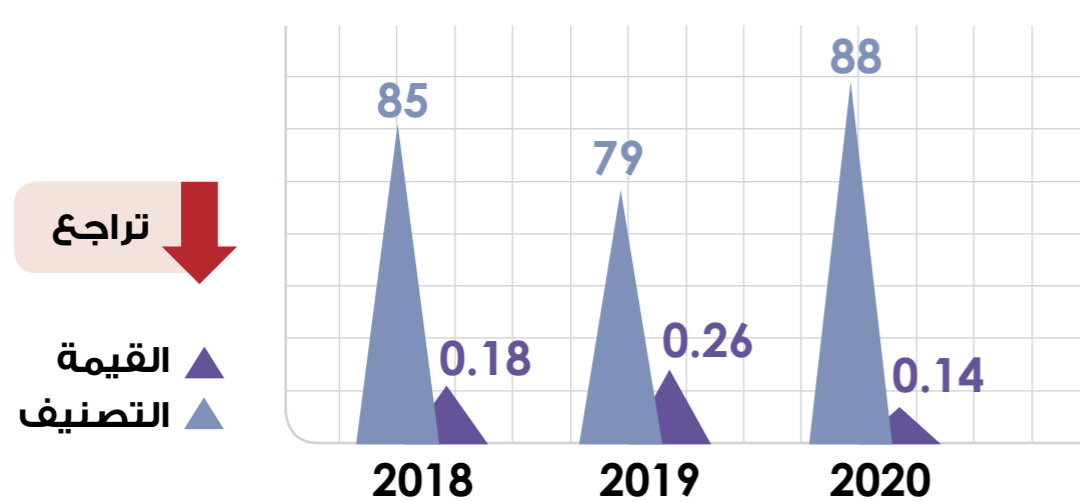
* التقرير لا يشمل كافة المستجدات المتعلقة بالمؤشرات، حيث أن صدور بعض المؤشرات يأتي في وقت لاحق من العام.

مؤشرات الحوكمة العالمية - الكفاءة الحكومية دولي

مؤشر استطلاعي يُعنى بتطوير ورفع مستوى كفاءة وفعالية الأداء الحكومي وقيس مدى جودة الخدمات العامة وجودة الخدمات المدنية ودرجة استقلالية عمل الحكومة عن الضغوط السياسية وجودة الأنظمة وتطبيقها ومصداقية التزام الحكومة بهذه الأنظمة.



تصنيف سلطنة عُمان/القيمة



* التقرير لا يشمل كافة المستجدات المتعلقة بالمؤشرات، حيث أن صدور بعض المؤشرات يأتي في وقت لاحق من العام.

المؤشرات

مؤشرات الحوكمة العالمية - سيادة القانون دولي

مؤشر استطلاعي يُعنى بقياس ثقة الناس في: تطبيق الحكومة للقوانين - جودة العقود وتطبيقها - حقوق التملك - منظومة الشرطة - منظومة القضاء وانطباعهم عن مستوى الجريمة والعنف في بلد ما.

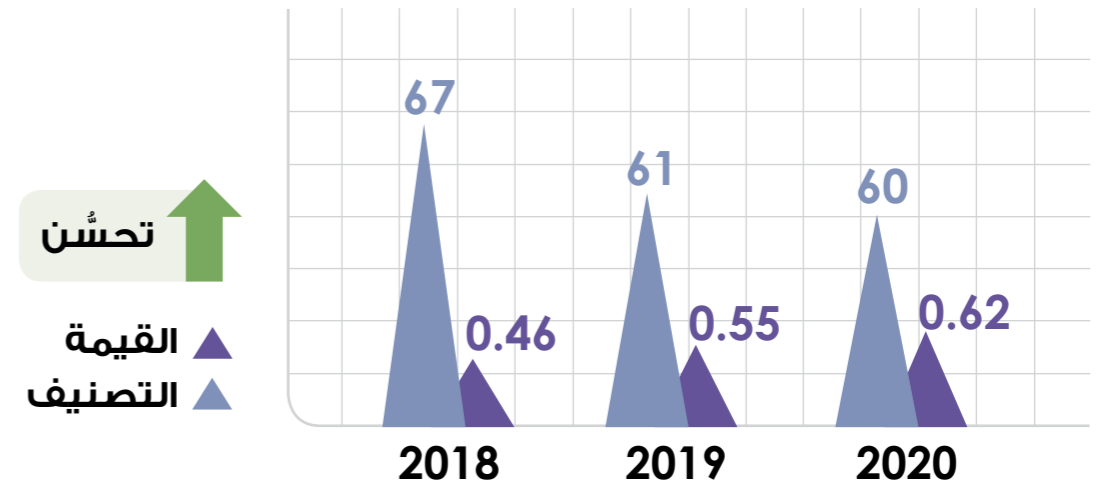
المستهدف 2040

القيمة < 1.8
أو من أفضل 10 دول

المستهدف 2030

القيمة < 1.2
أو من أفضل 30 دولة

تصنيف سلطنة عُمان/القيمة



* التقرير لا يشمل كافة المستجدات المتعلقة بالمؤشرات، حيث أن صدور بعض المؤشرات يأتي في وقت لاحق من العام.

التوجه الاستراتيجي: منظومة تشريعية تشاركية، ونظام قضائي مستقل ومتخصص وناجز، ورقابة فاعلة وشفافة

تستهدف هذه الأولوية بشكل رئيسي إيجاد منظومة تشريعية متكاملة ومواكبة لتغيرات المستقبل، ونظام رقابي فاعل قائم على المساءلة والمحاسبة، وتحقيق سيادة القانون، وحفظ الحقوق والأمن العام، من خلال منظومة قضائية تتسم بالنزاهة والاستقلالية.

المؤشرات

مؤشر مدركات الفساد

دولي

مؤشر يصنف البلدان «حسب المستويات المتصورة لفساد القطاع الحكومي، على النحو الذي تحدده تقيييمات الخبراء واستطلاعات الرأي»، يُعرّف عموماً بأنه «إساءة استخدام السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة».

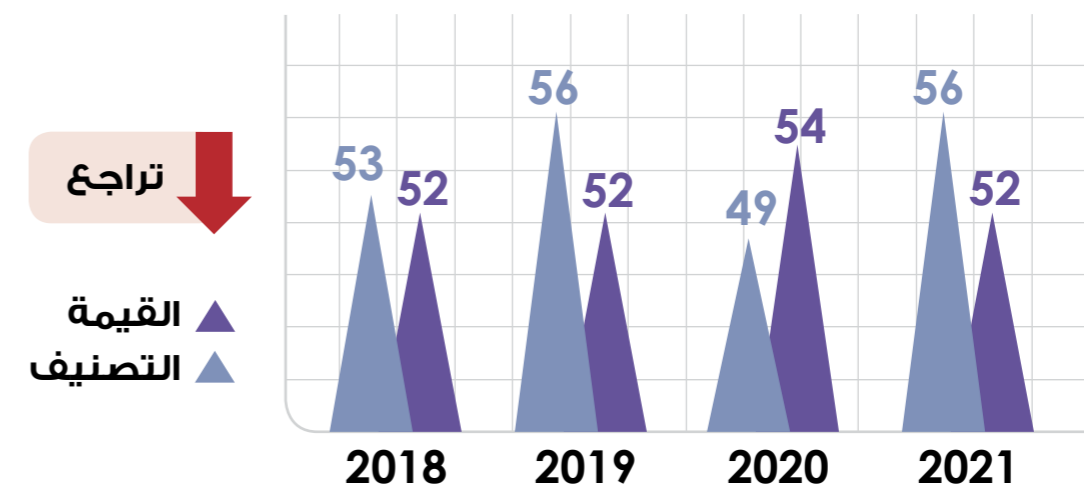
المستهدف 2040

القيمة < 73
أو من أفضل 20 دولة

المستهدف 2030

القيمة < 63
أو من أفضل 30 دولة

تصنيف سلطنة عُمان/القيمة



* التقرير لا يشمل كافة المستجدات المتعلقة بالمؤشرات، حيث أن صدور بعض المؤشرات يأتي في وقت لاحق من العام.

مؤشر التنافسية العالمية - ركيزة استقلال القضاء دولي

استقلال القضاء هو الدعامة الأساسية لإيجاد نظام قضائي يعمل بشكل صحيح. فهو يسمح للقضاة باتخاذ قرارات محايدة وفقاً للقانون والأدلة فقط، مما يحميهم من التأثير الخارجي غير المناسب، سواء من الفروع الأخرى للحكومة أو القطاع الخاص أو العامة.

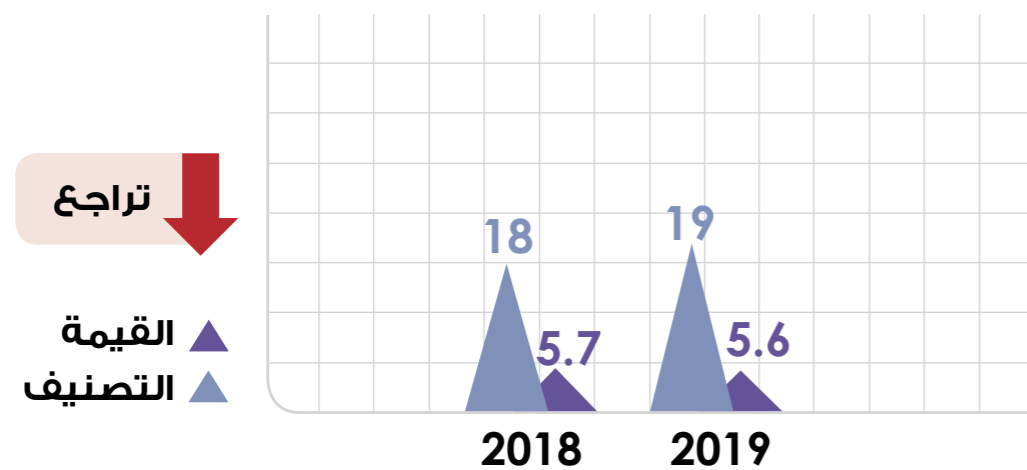
المستهدف 2040

القيمة < 6.446
أو من أفضل 5 دول

المستهدف 2030

القيمة < 6.446
أو من أفضل 5 دول

تصنيف سلطنة عُمان/القيمة



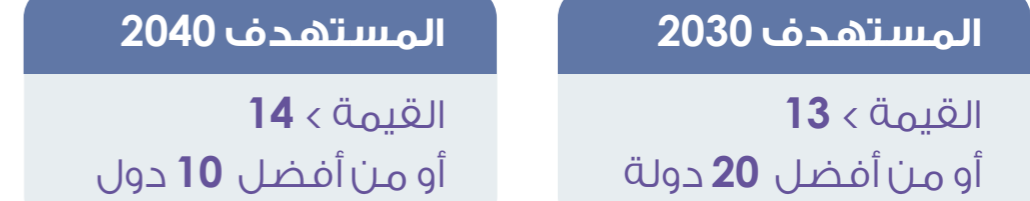
ملاحظة: لم يحتسب مؤشر التنافسية العالمية لسلطنة عُمان في 2020 و 2021 بسبب جائحة كوفيد 19.

* التقرير لا يشمل كافة المستجدات المتعلقة بالمؤشرات، حيث أن صدور بعض المؤشرات يأتي في وقت لاحق من العام.

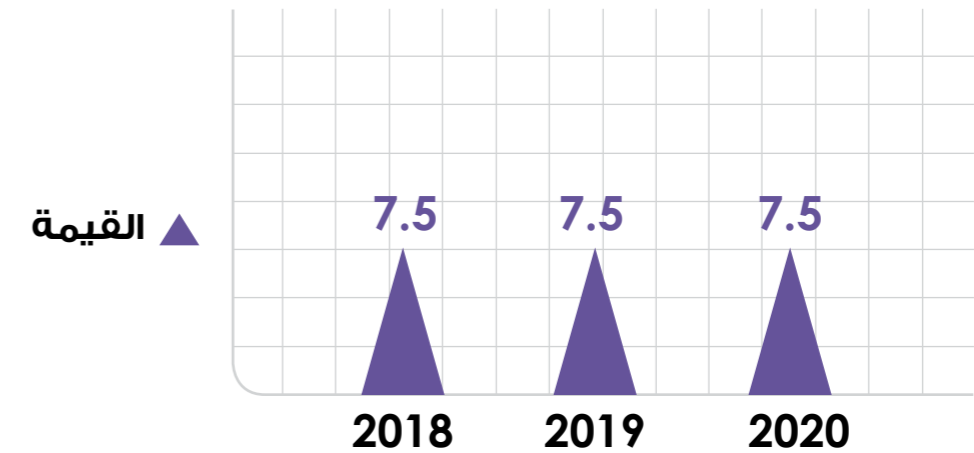
المؤشرات

مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال - جودة عملية التقاضي دولي

مؤشر يقيس جودة العمليات القضائية من خلال عدة ركائز: هيكل وإجراءات المحكمة، وإدارة القضايا، وأتمتة المحاكم، ومؤشرات التسوية البديلة للمنازعات. ويتراوح المؤشر من 0 إلى 18، وتشير القيم الأعلى إلى عمليات قضائية أفضل وأكثر كفاءة.



تصنيف سلطنة عُمان/القيمة



ملاحظة: تم إيقاف المؤشر في 2021 من قبل جهة الإصدار (البنك الدولي).

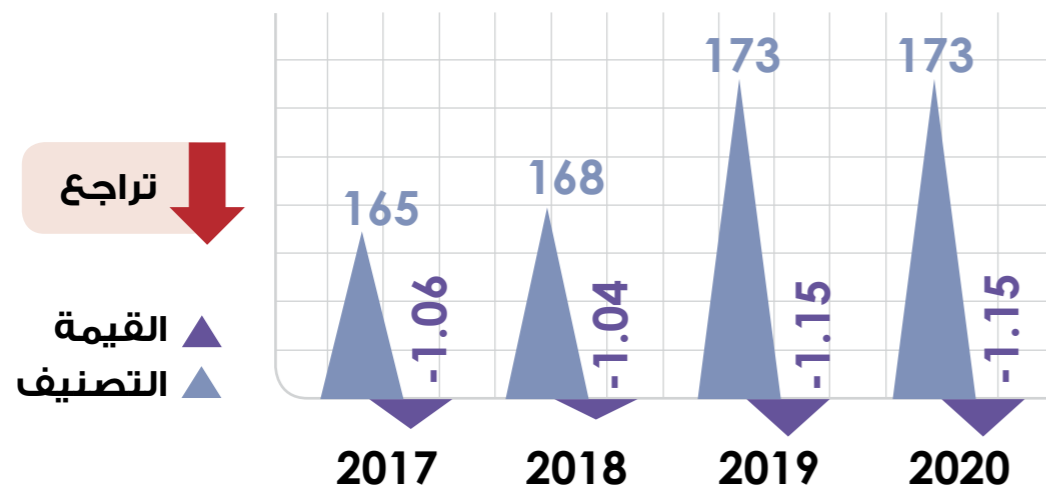
* التقرير لا يشمل كافة المستجدات المتعلقة بالمؤشرات، حيث أن صدور بعض المؤشرات يأتي في وقت لاحق من العام.

مؤشرات الحوكمة العالمية - التعبير والمساءلة دولي

مؤشر يقيس مدى قدرة مواطني الدولة على المشاركة في اختيار حكومتهم، وكذلك حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات، ووسائل الإعلام الحرة بحيث تكون الحكومة فعالة لتعزيز وتحقيق تحسينات في المجتمع.



تصنيف سلطنة عُمان/القيمة



* التقرير لا يشمل كافة المستجدات المتعلقة بالمؤشرات، حيث أن صدور بعض المؤشرات يأتي في وقت لاحق من العام.

المؤشرات

البرنامج العالمي للعدالة "مؤشر سيادة القانون: الحكومة المنفتحة" دولي

بعد دراسة المؤشر، تبين أن معظم مؤشرات الفرعية ذات الأهمية مضمنة في مؤشرات أخرى بالرؤية، لذلك يتم تحليله حالياً ضمن عملية المراجعة الشاملة لمؤشرات الرؤية.

تحليل مؤشرات محور الحوكمة والأداء المؤسسي

تراجع مؤشر مدركات الفساد نقطتين من 54 في 2020 إلى 52 في 2021، الأمر الذي يتطلب تكثيف الجهود الوطنية للتقدم فيه نظراً لأهميته في تعزيز تنافسية سلطنة عُمان وتحسين سمعتها. أما بالنسبة لمؤشر تطوير الحكومة الإلكتروني، فقد حقق تقدماً جيداً حيث ارتفع من المركز 63 في عام 2018 إلى المركز 50 في عام 2020.

وبالنظر إلى مؤشرات الحوكمة العالمية المدرجة تحت هذا المحور، فقد شهد مؤشر الكفاءة الحكومية تراجعاً في التصنيف من 79 في 2019 إلى 88 في 2020 (قبل إعادة هيكلة الجهاز الإداري، والتي من الممكن أن تساهم في تحسين المؤشر مستقبلاً). كما شهد مؤشر سيادة القانون تحسناً في التصنيف من 61 في 2019 إلى 60 في 2020. وشهد مؤشر التعبير والمساءلة ثباتاً في التصنيف عند 173، ولكن يعتبر مركزاً متأخراً بحاجة للمزيد من الجهود لتحسينه.

* التقرير لا يشمل كافة المستجدات المتعلقة بالمؤشرات، حيث أن صدور بعض المؤشرات يأتي في وقت لاحق من العام.

الأولوية: البيئة والموارد الطبيعية

التوجه الاستراتيجي: نظم إيكولوجية فعالة ومنتزعة ومرنة لحماية البيئة واستدامة مواردها الطبيعية دعماً للاقتصاد الوطني

تستهدف هذه الأولوية بشكل رئيسي إيجاد بيئة مستدامة خالية من التلوث، وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، وتنويع مصادر الطاقة المتجددة، وترشيد استهلاك الطاقة، وتحقيق الأمن الغذائي.

المؤشرات

مؤشر الأداء البيئي

دولي

مؤشر يحدد مدى التزام الدول بالسياسات البيئية العالمية وتوجهاتها نحو مستقبل بيئي مستدام. ويندرج تحته 32 مؤشر فرعي يقيس التنوع البيولوجي والموائع، وجودة الهواء، والمناخ والطاقة، والمياه والصرف الصحي، ومصائد الأسماك، وموارد المياه، والتعرض للمخاطر البيئية.

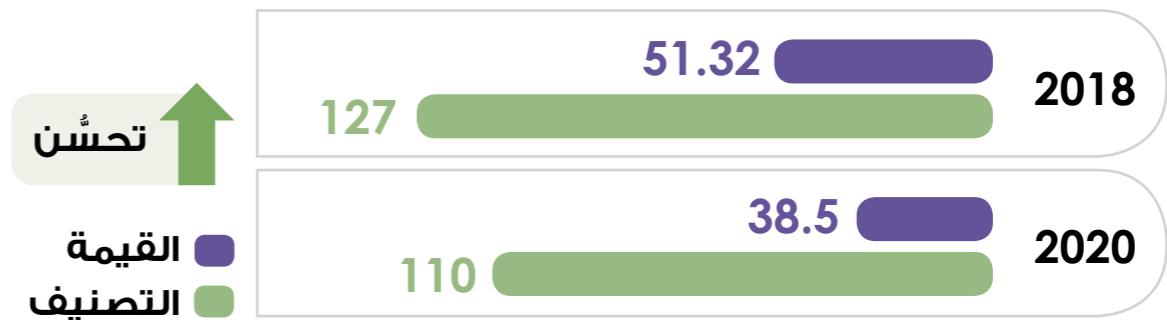
المستهدف 2040

القيمة < 74.69
أو من أفضل 20 دولة

المستهدف 2030

القيمة < 65.46
أو من أفضل 40 دولة

تصنيف سلطنة عُمان/القيمة



تحسُّن

القيمة
التصنيف

الناتج المحلي لكل وحدة من استخدام الطاقة دولي

مؤشر يقيس إجمالي الناتج المحلي لكل وحدة استخدام طاقة (تعادل القوة الشرائية بالدولار لكل كغم من مكافئ النفط).

المستهدف 2040

القيمة < 17.3
أو من أفضل 10 دول

المستهدف 2030

القيمة < 14.57
أو من أفضل 20 دولة

تصنيف سلطنة عُمان/القيمة



ملاحظة: لا توجد بيانات لسلطنة عُمان في هذا الشأن بالبنك الدولي منذ 2015.

* التقرير لا يشمل كافة المستجندات المتعلقة بالمؤشرات، حيث أن صدور بعض المؤشرات يأتي في وقت لاحق من العام.

* التقرير لا يشمل كافة المستجندات المتعلقة بالمؤشرات، حيث أن صدور بعض المؤشرات يأتي في وقت لاحق من العام.

المؤشرات

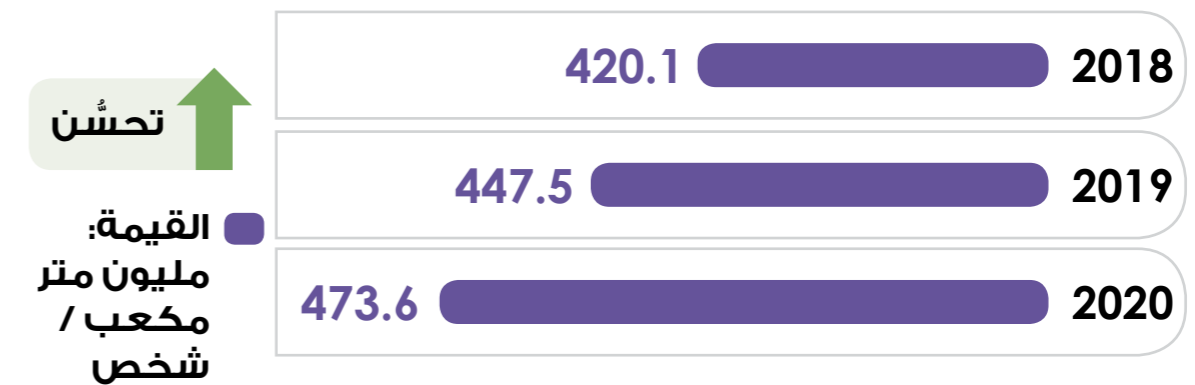
مؤشر عُمان للمياه

وطني

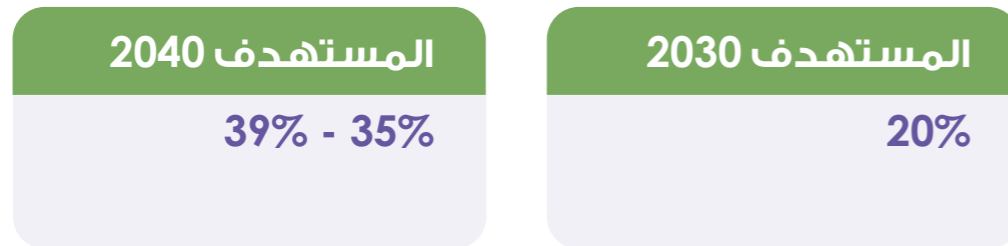
مؤشر يحسب كمية المياه المنتجة في سلطنة عُمان سنوياً، سواءً من محطات التحلية أو من الآبار.



القيمة التي حققتها سلطنة عُمان

نسبة استهلاك الطاقة المتجددة من إجمالي وطني
استهلاك الطاقة

مؤشر يقيس نسبة استهلاك الكهرباء المنتجة من طاقة متجددة (كطاقة الرياح والطاقة الشمسية) إلى إجمالي استهلاك الكهرباء سنوياً.



القيمة التي حققتها سلطنة عُمان

لا تزال نسبة استهلاك الكهرباء المنتجة من الطاقة المتجددة إلى إجمالي استهلاك الكهرباء قريبة من الصفر حتى نهاية عام 2020، ولكن ستبدأ في الارتفاع تدريجياً مع استخدام طاقة الرياح والطاقة الشمسية من المحطات الجديدة.

تحليل مؤشرات محور البيئة المستدامة

تُظهر أغلب مؤشرات محور البيئة المستدامة تحسناً بشكل عام، حيث تقدمت سلطنة عُمان 6 مراكز في مؤشر الأداء البيئي لعام 2020 وهو أبرز مؤشرات هذا المحور، حيث حصلت على المركز 110 عالمياً مقارنة بالمركز 116 في عام 2018.

* التقرير لا يشمل كافة المستجندات المتعلقة بالمؤشرات، حيث أن صدور بعض المؤشرات يأتي في وقت لاحق من العام.

* التقرير لا يشمل كافة المستجندات المتعلقة بالمؤشرات، حيث أن صدور بعض المؤشرات يأتي في وقت لاحق من العام.

المؤشرات قيد التطوير

احتوت وثيقة رؤية عُمان 2040 على مجموعة من المؤشرات الجديدة التي تتطلب تصميماً وصياغة متكاملة، وكانت الوحدة قد بدأت بدراستها بالتنسيق مع المركز الوطني للإحصاء والمعلومات والجهات ذات العلاقة، ولكن نظراً لتغير ظروف المرحلة وإخضاع جميع مؤشرات الرؤية للمراجعة الشاملة، يتم حالياً مراجعة هذه المؤشرات أيضاً للخروج بقائمة متكاملة للمؤشرات الجديدة للرؤية.



محور: الاقتصاد والتنمية

المؤشر قيد التطوير	الأولوية
مساهمة اقتصاد المعرفة في الناتج المحلي الإجمالي	التنوع الاقتصادي والاستدامة المالية
مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي	القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي
توفير بنية أساسية للشراكة بين القطاعين العام والخاص	

محور: الحوكمة والأداء المؤسسي

المؤشر قيد التطوير	الأولوية
عدد حلول الحكومة الذكية التي تم إنشاؤها أو تقديمها مع القطاع الخاص	حوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشاريع
عدد الخدمات الحكومية المخصصة مقسوماً على مجمل الخدمات الحكومية	

محور: البيئة المستدامة

المؤشر قيد التطوير	الأولوية
الاستهلاك المحلي للمواد (DMC)	البيئة والموارد الطبيعية
الاكتفاء الذاتي الغذائي (تغطية إجمالي الاستهلاك الغذائي من المقومات المحلية)	

محور: الإنسان والمجتمع

المؤشر قيد التطوير	الأولوية
عدد الخريجين من برامج أو معاهد الطلاب الموهوبين (في كافة مستويات التعليم) من إجمالي عدد الموهوبين المسجلين	التعليم والتعلم والبحث العلمي والقدرات الوطنية
الثقافة والقيم	المواطنة والهوية والتراث والثقافة الوطنية
مستوى المعيشة	الرفاه والحماية الاجتماعية
تمكين الفئات الأكثر احتياجاً	
مساهمة المجتمع المدني في الرفاه والحماية الاجتماعية	
عدد الرياضيين العمانيين أو الفرق الرياضية العمانية التي تتوج بميداليات أو كؤوس في المنافسات الرياضية الإقليمية والعالمية	

جهود تحقيق رؤية عُمان 2040

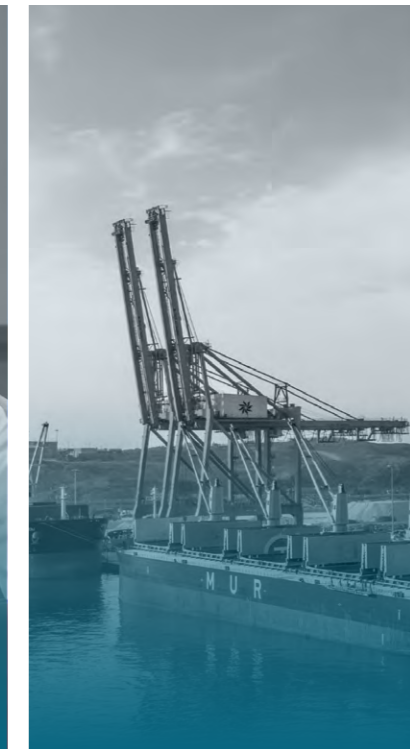
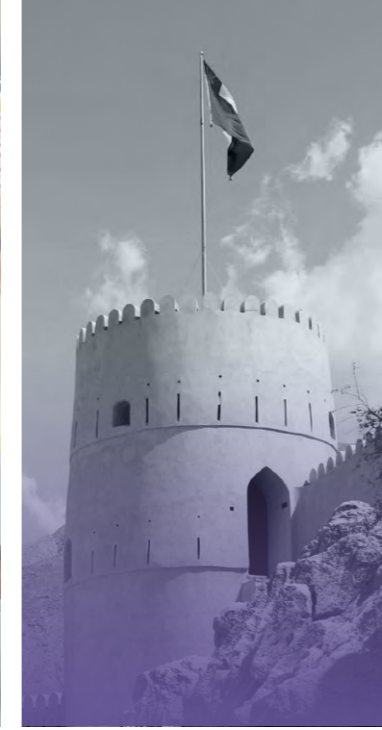
تنقسم الجهود الحكومية الرامية لتحقيق
رؤية عُمان 2040 عبر مسارين رئيسيين:

الأول:

المسار العام الذي يتضمن البرامج
والمبادرات والمشاريع في مختلف
الأولويات الوطنية.

الثاني:

مسار البرامج الوطنية وتعتبر برامج ذات
طبيعة مسرّعة، تم تصميمها وفقاً
لمنهجية المتابعة المكثفة لتحقيق
الأولويات الوطنية لرؤية عُمان 2040.





الأولوية: الصحة

- مبادرات لتشجيع الاستثمار في القطاع الصحي
- مشروع تعزيز القيمة المحلية المضافة في القطاع الصحي



الجهود القائمة في الأولويات الوطنية

هناك جهود حثيثة تبذل في مختلف الأولويات الوطنية لرؤية عُمان 2040، سواء كانت على شكل مراسيم سلطانية، أو أوامر وتوجيهات سامية، أو مبادرات ومشاريع، أو أنظمة وقوانين، نلخصها فيما يلي:

الأولوية: الرفاه والحماية الاجتماعية

- مبادرة منظومة الحماية الاجتماعية
- صدور نظام الأمان الوظيفي
- إنشاء صندوق وطني للحالات الطارئة
- تقديم الدعم المالي المناسب لجمعيات المرأة العمانية ومراكز تأهيل ذوي الإعاقة



الأولوية: التعليم والتعلم والبحث العلمي والقدرات الوطنية

- إنشاء جامعة التقنية والعلوم التطبيقية
- التوجيهات السامية بشأن تطبيق التعليم المهني والتقني في التعليم ما بعد الأساسي
- مبادرات لتشجيع الاستثمار في قطاع التعليم
- مبادرات الشراكة مع القطاع الخاص لبناء المدارس
- مبادرات تمكين وتنمية القدرات الوطنية بالمهارات المطلوبة في المجالات الاستثمارية والاقتصادية



الأولوية: المواطنة والهوية والتراث والثقافة الوطنية

- مبادرات لتشجيع الاستثمار في قطاعات الرياضة / الشباب / الفن





الأولوية: التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية

- تم تطوير العديد من المبادرات والمشاريع ضمن البرنامج الوطني للتوازن المالي
- تطوير برنامج لتمكين قطاعات التنويع الاقتصادي
- إيجاد منظومة متكاملة للمواصفات والمقاييس



الأولوية: القيادة والإدارة الاقتصادية

- من بين الأعمال التي تناقشها اللجنة المالية والاقتصادية المنبثقة عن مجلس الوزراء المواضيع المرتبطة بالبرامج والمبادرات المتعلقة بالأولويات الاقتصادية والمالية للرؤية



الأولوية: تنمية المحافظات والمدن المستدامة

- مبادرات تساهم في تطوير محافظة مسندم
- مشروع تطوير محافظة البريمي
- مبادرات تساهم في تعزيز الاستثمار في قطاعي التطوير العقاري والخدمات البلدية
- الأوامر السامية برفع المبالغ المخصصة لبرنامج تنمية المحافظات من 10 مليون ر.ع إلى 20 مليون ر.ع لكل محافظة



الأولوية: القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي

- إطلاق الحزمة الأولى من مشاريع ومبادرات البرنامج الوطني للاستثمار وتنمية الصادرات «نزدهر»
- تنفيذ عدد من المشاريع/ الخدمات الحكومية بالشراكة مع القطاع الخاص



الأولوية: أولوية سوق العمل والتشغيل

- المبادرات الجاري تطويرها بواسطة فريق البرنامج الوطني للتشغيل «تشغيل»
- الأوامر السامية بتمويل البرامج الخاصة بريادة الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة





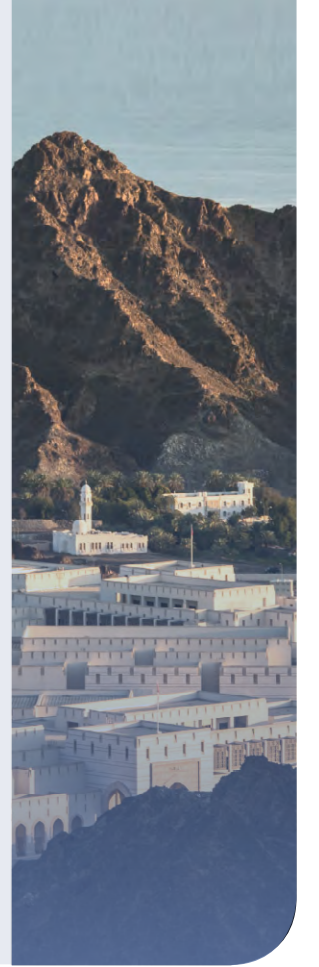
الأولوية: البيئة والموارد الطبيعية

- وضع السياسات والإجراءات اللازمة للتعامل مع معدلات انبعاثات الكربون
- مشاريع استغلال الموارد الطبيعية المتجددة لإنتاج الطاقة
- إدارة قطاع النفايات وتحويله لقطاع اقتصادي
- مبادرات لتعزيز الأمن الغذائي (مخرجات مختبر الأمن الغذائي)
- الأوامر السامية بإنشاء محمية خور خرفوت الأثري في محافظة ظفار
- مشاريع الهيدروجين الأخضر



الأولوية: حوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشاريع

- المراسيم السلطانية المتعلقة بإعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة
- الأوامر السامية بإنشاء وحدة لدعم واتخاذ القرار
- الأوامر السامية بإنشاء وحدة مستقلة تتبع جلالة السلطان لقياس أداء المؤسسات الحكومية
- مشروع منظومة الأداء الفردي والمؤسسي (إجادة)
- مبادرات لتبسيط الخدمات الحكومية ورقمنتها
- مشروع خصصة بعض الشركات الحكومية
- مبادرة تطوير مجلس المناقصات ليشتمل على (المحتوى المحلي/الشراء الاستراتيجي/ متابعة المشاريع الحكومية / المناقصات)
- برنامج الخطط السنوية للجهات ووضع مؤشرات أدائها
- إطلاق البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي



الأولوية: التشريع والقضاء والرقابة

- مبادرات تهدف لتحسين وتبسيط الإجراءات الحكومية المرتبطة بمنظومة التشريعات والقضاء



البرامج الوطنية

البرامج الوطنية هي برامج مكثفة قصيرة أو متوسطة المدى تُصاغ بناءً على متطلبات المرحلة وأهداف خطط التنمية الخمسية؛ لتحقيق المستهدفات الوطنية لرؤية عُمان 2040، بحوكمة واضحة تحقق التكامل بين الجهات المعنية. وتعتبر هذه البرامج محركاً رئيسياً للأولويات الوطنية لرؤية عُمان 2040. فكل برنامج وطني يتضمن عدة مبادرات ومشاريع تندرج تحت معظم محاور رؤية عُمان 2040 وتخدم عدة أولويات، وتشرف على تنفيذ البرامج الوطنية الجهات المعنية بالقطاعات.

وفي ضوء الأوضاع والتحديات التي فرضت نفسها منذ إطلاق الرؤية، مثل تضخم الدين العام، وتراجع مستويات التصنيفات الائتمانية لسلطنة عُمان، وانخفاض أسعار النفط وعدم استقرارها، فضلاً عن التأثيرات الناجمة عن جائحة كوفيد 19، ارتأت الوحدة أهمية أن تتركز جهود المرحلة الأولى من عمر تنفيذ الرؤية على الاستدامة المالية والاقتصادية وذلك بما يتسق مع مستهدفات الخطة الخمسية العاشرة (2021-2025). وبناءً عليه، رفعت الوحدة تصوراً إلى المقام السامي -حفظه الله ورعاه- بشأن إطلاق برنامجين وطنيين: البرنامج الوطني للاستدامة المالية والبرنامج الوطني للاستثمار وتنمية الصادرات. وتمت مباركة التصور المقترح من قبل المقام السامي -حفظه الله ورعاه-.

برنامج التحول
الرقمي الحكومي

البرنامج الوطني
للاستثمار وتنمية
الصادرات (نزدهر)

البرنامج الوطني
للتشغيل

البرنامج الوطني
للاستدامة المالية

البرنامج الوطني للاستدامة المالية



البرنامج الوطني للاستدامة المالية

تهدف رؤية عُمان 2040 إلى تحقيق الاستدامة المالية دون التأثير على قدرة الحكومة على تنفيذ أهداف الرؤية الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يتطلب الموازنة بين السياسات المالية ومتطلبات النمو الاقتصادي، وتم الاتفاق على استمرار عمل البرنامج الوطني لتحقيق التوازن المالي (توازن) -الذي أُطلق في عام 2019- حتى يحقق أهدافه، في الوقت الذي يتم فيه تطوير برنامج وطني أشمل يُعنى بتطوير القطاع المالي عبر استحداث مبادرات ومشاريع تهدف إلى تطوير وتعزيز دور القطاع المصرفي والحلول التمويلية، وكذلك تعزيز دور سوق المال في التمويل والاستثمار، لتحقيق التكامل بين السياسات المالية والنقدية والاقتصادية، حيث يعتبر القطاع المالي من أهم الممكنات التي يتطلبها النمو الاقتصادي، وهو مطلب رئيسي لنمو الاستثمارات والاقتصاد مما سيعزز استدامة المالية العامة ويضمن الاستمرارية في كافة البرامج التنموية.

البرنامج الوطني لتحقيق التوازن المالي

أدت الأوضاع الاقتصادية منذ منتصف عام 2014 إلى تدهور الوضع المالي لسلطنة عُمان، وبالرغم من محاولات الحكومة في الاستجابة للمتغيرات؛ إلا أن الواقع أوجد الحاجة إلى إنشاء برنامج وطني يهدف إلى تحقيق وضع مالي قادر على احتواء العجز المالي السنوي والدين العام ضمن المستويات الآمنة مقارنة بحجم الناتج المحلي الإجمالي.

وبحلول شهر سبتمبر 2019، باشر البرنامج الوطني لتحقيق التوازن المالي أعماله التحضيرية، وتمكن من تحقيق أهدافه المتمثلة في تنفيذ المبادرات والإجراءات المعتمدة في خطة التوازن المالي متوسطة المدى (2020- 2024) والتي حظيت بالمباركة السامية من لدن صاحب الجلالة -حفظه الله ورعاه-، ومن المؤمل أن تستمر فترة عمل البرنامج الوطني لتحقيق التوازن المالي حتى نهاية عام 2022.

لقد حقق البرنامج الوطني لتحقيق التوازن المالي -بفضل الله- نتائج إيجابية منذ انطلاقه بناء على مؤشرات الأداء المعتمدة، حيث تمكنت الحكومة من خلال تنفيذ خطة التوازن المالي متوسطة المدى من تقليص النفقات الحكومية من 13.2 مليار ريال عُماني في عام 2019 (قبل تنفيذ الخطة) إلى 12.4 مليار ريال عُماني في عام 2021- حسب بيانات الإقفال المبدئي للميزانية العامة للدولة- بانخفاض بلغ 800 مليون ريال عُماني ونسبة 6%، الجدير بالذكر أن خطة التوازن المالي تحمّلت أعباء مالية خارج إطارها كان أهمها صرف احتياجات ملحة في مكافحة جائحة كوفيد-19، وتقديم الدعم لبعض القطاعات الاقتصادية، فضلاً عن إعادة توجيه الدعم المقدم للكهرباء والمياه، إضافة إلى المستحقات الواجب سدادها لشركات القطاع الخاص.

وتكللت الجهود المبذولة - تزامناً مع ارتفاع أسعار النفط عالمياً- بتحقيق عدد من الإنجازات، حيث تم رفع التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان من قبل وكالة ستاندرد آند بورز إلى «BB-» مع نظرة مستقبلية مستقرة لأول مرة منذ عام 2015، كما تم تحسين النظرة المستقبلية لسلطنة عُمان من قبل وكالات التصنيف الائتماني الأخرى، فضلاً عن سداد بعض القروض بقيمة 2.85 مليار ريال عُماني لينخفض الدين العام إلى 19.46 مليار ريال عُماني بنهاية أبريل 2022، كما تم تحسين العائد من الاستثمارات الحكومية من خلال جهاز الاستثمار العُماني لرفد الإيرادات الحكومية، مما يعكس الأثر الإيجابي للبرنامج في ضبط مسار العجز المالي للدولة والدين العام، وإعادة الوضع المالي إلى المسار الصحيح.

* تخضع مستهدفات البرامج الوطنية وفترتها الزمنية ومبادراتها ومشاريعها للمراجعة والتقييم بشكل مستمر.

* تخضع مستهدفات البرامج الوطنية وفترتها الزمنية ومبادراتها ومشاريعها للمراجعة والتقييم بشكل مستمر.

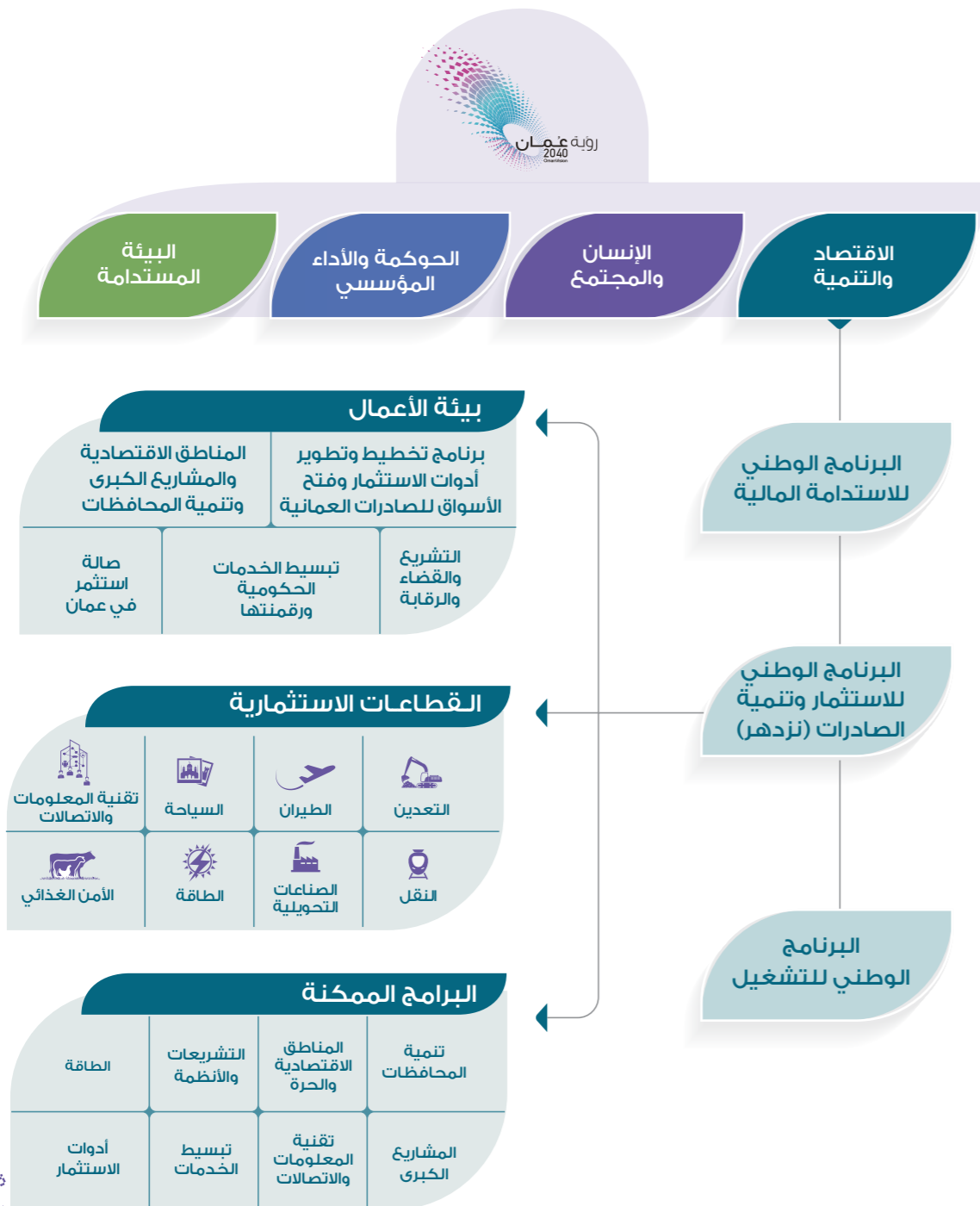
البرنامج الوطني للاستثمار وتنمية الصادرات (نزدهر)



المسار الثاني: القطاعات الاستثمارية

مسار يستهدف بناء محفظة استثمارية متنوعة للقطاعات الاقتصادية والإشراف على تنفيذ المشاريع الاستثمارية بالتعاون مع الجهات المعنية، وتعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية في بناء اقتصاد مستدام.

برنامج نزهدر



* تخضع مستهدفات البرامج الوطنية وفترتها الزمنية ومبادراتها ومشاريعها للمراجعة والتقييم بشكل مستمر.

البرنامج الوطني للاستثمار وتنمية الصادرات (نزهدر)

يعد البرنامج الوطني للاستثمار وتنمية الصادرات أحد مسرعات المرحلة الأولى للخطة التنفيذية لمحور الاقتصاد والتنمية لرؤية عُمان 2040 وأكبر البرامج الوطنية من حيث عدد المشاريع والتي تصل إلى 135 مشروع مدرج في لوحات التحكم.

تم إطلاق البرنامج في مارس 2021 ليركز على تعزيز وتمكين دور القطاع الخاص في قيادة التنمية الاقتصادية عبر تهيئة البيئة الاستثمارية الجاذبة، الذي يعتبر التوجه الاستراتيجي لأولوية القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي. وفي نوفمبر 2021، تم تفعيل مكتب إدارة البرنامج من أجل تمكين البرنامج بغرف استثمارية متخصصة في قيادة منظومة الاستثمار عبر تطوير التوجهات الاستثمارية للقطاعات الاقتصادية، وتحسين بيئة الأعمال ومعالجة التحديات التي تواجهها، واستحداث الآليات المناسبة لتحسينها.

يضم البرنامج القطاعات الاستثمارية المختلفة في سلطنة عُمان والتي تشمل:

الطاقة، والتعدين، والصناعات التحويلية، والنقل، والطيران، والسياحة، وتقنية المعلومات والاتصالات، والأمن الغذائي، وتضم قائمة من المبادرات والمشاريع الاستثمارية التي تضطلع الجهات المعنية بتنفيذها، ويهدف البرنامج إلى ضمان تحقيقها وفق الخطة الزمنية المعتمدة له.

كما يعمل البرنامج على تطوير فرص استثمارية لعام 2022 بالتشارك مع الجهات المعنية في قطاعات أخرى مثل: التعليم والصحة والرياضة والثقافة والشباب، ضمن الحزم المستقبلية للبرنامج، وذلك من أجل تمكينها من استقطاب الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية. ولضمان تحقيق البرنامج لمستهدفاته، تم تصميم مجموعة من البرامج الممكنة تشمل تخطيط وتطوير أدوات الاستثمار وتنمية الصادرات، وتبسيط الخدمات الحكومية المرتبطة بالاستثمار ورقمنتها، إلى جانب تطوير التشريعات والقوانين والأنظمة القضائية المتعلقة ببيئة الاستثمار وجاذبيتها.

وتنقسم مبادرات ومشاريع البرنامج الوطني للاستثمار وتنمية الصادرات (نزهدر) إلى مسارين رئيسيين:

المسار الأول: بيئة الأعمال

يُعد هذا المسار بالتخطيط الاستثماري ودراسة التحديات التي تواجهها المنظومة الاستثمارية في سلطنة عُمان، والتي تحول دون اكتمال الجهود المبذولة لاستقطاب الاستثمارات، بما في ذلك وضع الخطط اللازمة لجلب الاستثمارات ومواءمتها مع المنظومة التشريعية. ويتضمن المسار مبادرات تركز على جاهزية المنظومة الاستثمارية والتحقق من مواءمة كافة التشريعات والنظم والإجراءات والعمليات لتحفيز استقطاب الاستثمارات.

* تخضع مستهدفات البرامج الوطنية وفترتها الزمنية ومبادراتها ومشاريعها للمراجعة والتقييم بشكل مستمر.

مبادرات بيئة الأعمال:

بيئة الأعمال

- 1- المسار السريع
- 2- الإقامة الدائمة للمستثمرين
- 3- الفرص الاستثمارية
- 4- دليل الحوافز الاستثمارية
- 5- فريق التفاوض الوطني
- 6- الاستراتيجية الوطنية للاستثمار
- 7- تعزيز الصادرات العمانية
- 8- الخارطة الاستثمارية
- 9- إعداد خطة الترويج الوطنية الموحدة
- 10- صالة استثمار في عُمان



القضاء

- 1- تعزيز النزاهة القضائية
- 2- الكاتب بالعدل المتنقل
- 3- الدوائر العمالية المتنقلة
- 4- إنشاء دوائر قضائية استثمارية متخصصة
- 5- رقمنة خدمات الكاتب بالعدل
- 6- تأهيل الكفاءات الوطنية القضائية
- 7- تطوير ومواءمة التشريعات والقوانين القضائية
- 8- التحول الالكتروني
- 9- هندسة البنية الشبكية وأمن المعلومات
- 10- مركز خدمات تنفيذ الأحكام الالكتروني
- 11- مركز عُمان للتحكيم التجاري



مبادرات القطاعات الاستثمارية:

الطاقة

- 1- مشروع الربط الكهربائي بين الشمال والجنوب (المرحلة الأولى):
 - إنشاء خطوط الجهد العالي 400 كيلو فولت من محطة سويحات إلى محطة باريك ومن محطة باريك إلى محطة نهيدة
 - إنشاء محطة الدقم جهد 400/132/33 كيلو فولت ومحطة محوت جهد 400/33 كيلو فولت
 - إنشاء محطتي كهرباء باريك جهد 132/400 كيلو فولت وسويحات جهد 132/400 كيلو فولت
 - إنشاء خطوط الجهد العالي 400 كيلو فولت من محطة سويحات إلى محطة الدقم ومن محطة الدقم إلى محطة محوت
- 2- إعداد معايير الأجهزة الكهربائية (السخانات والثلاجات والغسالات والإنارة)
- 3- مشروع إنتاج الطاقة بالرياح
- 4- محطة منح للطاقة الشمسية
- 5- السياسة البيئية الوطنية لقطاع الطاقة
- 6- مبادرة تنفيذ استراتيجية إدارة المناخ



التشريع

- 1- قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- 2- قانون المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة
- 3- القانون المالي
- 4- قانون تحصيل الضرائب والرسوم
- 5- قانون الدين العام
- 6- قانون السجل التجاري
- 7- المحطة الواحدة
- 8- قانون تشجيع الصناعة
- 9- قانون التجارة



* تخضع مستهدفات البرامج الوطنية وفترتها الزمنية ومبادراتها ومشاريعها للمراجعة والتقييم بشكل مستمر.

* تخضع مستهدفات البرامج الوطنية وفترتها الزمنية ومبادراتها ومشاريعها للمراجعة والتقييم بشكل مستمر.

الصناعات التحويلية

- 1- تطبيق نتائج المرحلة الأولى من دراسة المحتوى المحلي لقطاعي الصحة وخدمات الكهرباء والمياه وإدارة النفايات المتعلقة بهما
- 2- تطوير إصدار شهادات المنشأ إلكترونياً
- 3- تنفيذ المسح الصناعي لبيانات عام 2020
- 4- تطوير منظومة المطابقة
- 5- حصر الاستثمارات في القطاع الصناعي
- 6- إنشاء مدينة ثمرت الصناعية على مساحة 4 مليون متر مربع تقريباً
- 7- إنشاء المبنى السادس بواحة المعرفة مسقط
- 8- إنشاء مركز تجاري متكامل لخدمة المستثمرين بمدينة سمائل الصناعية
- 9- تشييد أعمال البنية الأساسية لمدينة عبري الصناعية
- 10- مشروع البنية الأساسية للمربعات 5أ-5د-المربع التجاري بمدينة صور الصناعية
- 11- تطوير مشاريع البنية الأساسية لمدينة نزوى الصناعية للمرحلتين الثالثة والرابعة
- 12- توظيف بعض المهن في الشركات بالمدن الصناعية
- 13- إعداد استراتيجية التحول الرقمي
- 14- مجمع مدائن للمركبات - موتكار
- 15- استكمال تطوير المرحلة الرابعة بمدينة ريسوت الصناعية
- 16- تطوير مشاريع البنية الأساسية لمدينة البريمي الصناعية للمرحلتين الأولى والثانية
- 17- توفير خدمات حلول الطاقة البديلة بالمدن التابعة للمؤسسة العامة للمناطق الصناعية - مشروع مدينة صحار الصناعية



التعدين

- 1- مشروع الغيزين: منجم النحاس
- 2- تعدين وتكثيف خام النحاس - منجم الواشحي (المجازة)
- 3- تطوير خام الملح للأغراض الصناعية
- 4- الابتكار في التعدين
- 5- منطقة شليم التعدينية
- 6- دولومايت - شركة كنوز
- 7- التنقيب والتعدين لخام النحاس والذهب لمربع 10 بولاية ينقل
- 8- إعداد نموذج اتفاقية الامتياز للمناطق التعدينية
- 9- الرقابة الذكية باستخدام التقنيات الحديثة - اعتماد تصور آلية تطبيق الرقابة الذكية
- 10- إصدار قائمة بالضوابط والمعايير لإعادة تأهيل المواقع التعدينية مع تحديد التوجه العام لتعديل الضمان المالي المرتبط بالموقع التعديني
- 11- طرح المواقع العامة الجاهزة للمزايدة مع الترسية (الحزمة الأولى)
- 12- تجهيز مواقع عامة لخام الرخام ومواد البناء جاهزة للطرح والمزايدة (الحزمة الثانية)
- 13- تجهيز مناطق الامتياز الخاصة بالمعادن الغلزية واللافلزية (المرحلة الثانية)



النقل

- 1- نظام إدارة أصول الطرق RAMS
- 2- حزمة التسهيلات لقطاع البريد: تحسين بيئة الأعمال المرتبطة بقطاع البريد السريع
- 3- ازدواجية وإنارة طريق (ثمريت - المزبونة)
- 4- تراخيص المسارات لنشاط التاكسي المائي في محافظة مسندم
- 5- إنشاء طرق لأغراض سياحية واجتماعية واقتصادية
- 6- إنشاء طريق يربط محافظة جنوب الباطنة بالجبل الأخضر
- 7- إنشاء طريق الشاحنات (المعبيلة - ثميد)
- 8- إنشاء رصيف لشركة قطر لتصدير الصخور والمواد الأولية
- 9- إنشاء ميناء متعدد الأغراض بولاية سدح
- 10- إدارة وتشغيل وتطوير ميناء خصب
- 11- إدارة وتشغيل وتطوير ميناء شئاص
- 12- تقديم الخدمات البحرية في الموانئ العمانية
- 13- إقامة مناطق صناعية بحرية صغيرة ومتوسطة
- 14- نظام رصد الأوزان على الطريق
- 15- التسجيل الدولي للسفن (مشروع النعمان)
- 16- التوظيف في العمل البحري



118

الطيران

- 1- الالتزام التام بالمتطلبات الدولية لأمن وتسهيلات الطيران المدني
- 2- برنامج الهيثم لبناء قدرات متنسبي قطاع الطيران، وبرنامجاً ممكنان له:
 - منصة رقمية تعمل كمحرك بحث وتنسيق بين جميع مزودي خدمة التدريب والتأهيل لمنتسبي قطاع الطيران
 - الارتباط الاستراتيجي بين مزودي خدمات التدريب لقطاع الطيران في عمان
- 3- تشغيل مبنى صيانة الطائرات في مطار مسقط الدولي



* تخضع مستهدفات البرامج الوطنية وفترتها الزمنية ومبادراتها ومشاريعها للمراجعة والتقييم بشكل مستمر.



- 4- إنشاء وتشغيل الطيران البرمائي
- 5- تطوير نماذج التنبؤات العددية ومحطات الرصد الجوي والبحري (منظومة الإنذار المبكر)
- 6- إعادة هيكلة المجال الجوي
- 7- تركيب ألواح الطاقة الشمسية في مطارات عمان
- 8- تعزيز السلامة الجوية في سلطنة عمان
- 9- تطوير وترخيص مطار خصب
- 10- التحول إلى نظام إدارة معلومات الطيران

السياحة

- 1- مشروع ديار رأس الحد - المرحلة الأولى (منتجع)
- 2- مخطط التنمية السياحية لمحافظة الداخلية (المشاريع ذات الأولوية)
- 3- مخطط التنمية السياحية لمحافظة جنوب الشرقية (المشاريع ذات الأولوية)
- 4- مخطط التنمية السياحية لمحافظة ظفار (المشاريع ذات الأولوية)
- 5- استثمار حصن المصنعة
- 6- استثمار قلعة بهلا
- 7- استثمار حصن دبا
- 8- استثمار قلعة مطرح والبيت الكبير
- 9- تطوير الخدمات السياحية بالشواطئ
- 10- فلل زنبيرة بمشروع الموج مسقط
- 11- مساكن شاطئ الجولف بمشروع الموج مسقط
- 12- فلل غدير بمشروع الموج مسقط
- 13- مروج لينز بمشروع الموج مسقط
- 14- جمان 2 بمشروع الموج مسقط
- 15- حديقة الموج جولف للأعمال بمشروع الموج مسقط
- 16- بوابة خصب (المرحلة الأولى: السلك الانزلاقي)
- 17- مخيم السيف الطويلة
- 18- منتجع خنزور الجبلي
- 19- منتجع غب علي
- 20- منتجع شاطئ بيدي



* تخضع مستهدفات البرامج الوطنية وفترتها الزمنية ومبادراتها ومشاريعها للمراجعة والتقييم بشكل مستمر.



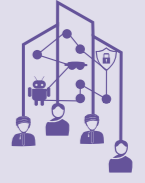
الثروة الزراعية والحيوانية

- 1- الشركة الوطنية للقاحات البيطرية ش.م.م نافكو
- 2- تصنيع وبيع الأدوية البيطرية
- 3- إدارة وتشغيل وصيانة المختبرات والعيادات والمحاجر التابعة لوزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه
- 4- إنتاج أعلاف الدواجن
- 5- تصنيع منتجات الدواجن
- 6- دجاج مسندم الطازج
- 7- مشروع متكامل لتربية الدواجن بولاية أدم (ريما للدواجن)
- 8- السوق المركزي للمواشي بولاية السويق
- 9- إكثار وتسمين الماعز العماني لإنتاج اللحوم الحمراء
- 10- تربية الماشية وزراعة الأعلاف بولاية محضة (أنعام للمواشي)
- 11- المزرعة المتكاملة لإنتاج ألبان الإبل



تقنية المعلومات والاتصالات

- 1- سلطنة عُمان وجهة استثمارية في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات
- 2- البيئة التشريعية للاستثمار التقني وتحفيز الشركات الناشئة
- 3- المناطق التقنية
- 4- حزمة حوافز جلب الاستثمارات التقنية



الأمن الغذائي

القطاع السمكي

- 1- مشروع تسمين أسماك التونة بالأقفاص العائمة (المشروع التجريبي)
- 2- مشروع المحجر الوطني للروبيان
- 3- مشروع خويمة لاستزراع الروبيان
- 4- مشروع قرون لاستزراع الروبيان
- 5- مزرعة الجازر لاستزراع الروبيان (المرحلة الأولى)
- 6- المشروع التجريبي لتطوير الصيد التقليدي من خلال القوارب المتطورة
- 7- مشروع استزراع أسماك السلمون AquaSite
- 8- مشروع صيد أسماك السطح الكبيرة
- 9- مشروع صيد أسماك السطح الصغيرة
- 10- الشركة الدولية للمنتجات البحرية: مشروع تعليب المنتجات البحرية المتكامل في الدقم
- 11- مشروع مركز تجميع الأسماك بمنطقة هيتام



موارد المياه

- 1- مشروع تربة - استغلال الطمي بالسدود
- 2- تطوير سد وادي ضيقة سياحياً
- 3- إعداد الاستراتيجية الوطنية للمياه في سلطنة عُمان
- 4- استخدام المياه المعالجة في مزارع قرية الشخايط في ولاية بركاء





البرنامج الوطني للتشغيل (تشغيل)

البرنامج الوطني للتشغيل (تشغيل)

البرنامج الوطني للتشغيل هو برنامج وطني تنفيذي مستقل، يُعنى بإدارة ملف الباحثين عن عمل بهدف إيجاد حلول تشغيل مستدامة وفرص وظيفية للعمانيين. يتضمن البرنامج مبادرات تدريب وتأهيل الكوادر العمانية من الباحثين عن عمل والطلاب المقبلين على التخرج، وذلك لضمان جاهزيتهم للانضمام الفوري للعمل، وبما يتواءم مع متطلبات مختلف قطاعات سوق العمل، والتركيز على تحديد فرص العمل الموجودة في سلاسل التوريد بمختلف القطاعات الاقتصادية.

انطلق البرنامج في يوليو 2021 كأحد أهم البرامج الوطنية المنبثقة عن رؤية عُمان 2040، وعكفت الإدارة التنفيذية للبرنامج خلال الأشهر الأولى على بناء قدراتها الداخلية وتطوير منهجيات عملها، من أجل الوصول إلى تشخيص دقيق لمختلف مكونات منظومة التشغيل.

وجاء البرنامج ليكمل الجهود التي تبذلها الحكومة (وزارة العمل والجهات الحكومية الأخرى) فيما يتعلق بمنظومة التشغيل، حيث أوجد فريق البرنامج آليات عمل تركز على تشخيص هذه الجهود وتعزيزها وتقديم الدعم المباشر لها، وفي ذات الوقت، يعمل على تحديد كل مكون من مكونات منظومة التشغيل وتحليل مكامن الخلل التي تتطلب حلاً مركزاً للتغلب عليها، سواء فيما يتعلق بمسيرة الباحث عن عمل منذ مقاعد الدراسة إلى ما قبل دخوله سوق العمل وبشكل متواز مع مسيرة رائد العمل، أو فيما يتعلق بمسار إيجاد الفرصة الوظيفية والمراحل التي تمر بها، وكذلك تشخيص آليات الربط بين الجانبين (الباحث عن العمل والوظيفة)، وذلك من أجل الوصول إلى حلول مستدامة.

ومن مجمل التشخيص، تبين أن منظومة التشغيل، بشقيها العرض والطلب، تفتقر للرؤية الموحدة المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية والاستثمارية، وقد خلصت جلسات العصف الذهني التي جمعت مجموعة من أصحاب الخبرة والاختصاص - إلى جملة من التحديات والفجوات وانعكاساتها على واقع سوق العمل، واقتُرحت بعض الحلول لسدّها. وعكف فريق البرنامج على دراسة هذه الحلول وبلورتها في مبادرات وفق خطط تنفيذية بمؤشرات أداء محددة.

وقد خلص التشخيص إلى أهمية معالجة هذه التحديات بشقيها العرض والطلب، لذلك، تم استحداث مسارين يعمل كل منهما بشكل متواز مع الآخر بحيث يتم تعزيز سوق العمل وإيجاد فرص وظيفية مستدامة (المسار الاقتصادي) للباحثين عن عمل وتأهيلهم للتنافس في سوق العمل (مسار بناء القدرات).

المسار الأول: المسار الاقتصادي

تنشأ فرص العمل في المؤسسات تبعاً لوضع المؤسسة في السوق وطبيعة عملها؛ فالمؤسسة إما أن تكون مطوّر قطاع أو مقدّم خدمة «مؤسسة إلى مؤسسة» أو مقدّم خدمة «مؤسسة إلى مستهلك» حسب الآتي:

- **مطوّر قطاع:** حين تبرز المؤسسة كمطوّر قطاع، فإنها تتبع سياسات وقوانين الجهة الحكومية المشرفة على ذلك القطاع. ويتضح من خلال تشخيص المراحل المرتبطة بهذا المكوّن وجود درجة كفاءة نسبية في إجراءات إيجاد الفرص والاستقرار الوظيفي. وفي هذا الجانب، عمل البرنامج على تطوير مبادرات آتية تعمل على إيجاد فرص عمل عن طريق مطوّري القطاعات.
- **مقدّم خدمة «مؤسسة إلى مؤسسة»:** يمكن أن يعمل صاحب العمل على تهيئة مؤسسته لتصبح مؤسسة خدمية للمؤسسات الأخرى، والتي يمكن أن تندرج ضمنها، ويشمل ذلك المناقصات أو العمل باختصاصات مقدّم الخدمة حسب ما يتم التوافق عليه. وغالباً ما تكون الفرص الوظيفية هنا مرتبطة بالعقود ومدى استدامتها.
- **مقدّم خدمة «مؤسسة إلى مستهلك»:** تشكل هذه الفئة نسبة كبيرة من المؤسسات في سلطنة عُمان، وهي المؤسسات التي تُعنى بتقديم الخدمات وبيع المنتجات للمستهلكين. ويظهر من تشخيص هذه الفئة أن الوظيفة مرتبطة بحجم السوق ومستوى الطلب على المنتج أو الخدمة.

المسار الثاني: مسار بناء القدرات

يركز هذا المسار على مواءمة التعليم والتدريب لتوفير فرص العمل المناسبة للعمانيين في القطاعين الحكومي والخاص، وذلك من خلال:

- منظومة تعليم حديثة ترفد سوق العمل بكوادر وطنية مؤهلة
- برامج تدريب نوعية تكفل التأهيل لسوق العمل لا سيما في القطاعات المهنية والتخصصية، إلى جانب التدرج الوظيفي الأمثل لضمان التوافق بين التخصصات ومتطلبات سوق العمل
- سياسات وقوانين ولوائح مرنة وديناميكية تراعي تركيبة سوق العمل
- تعزيز ثقافة التنافسية والإنتاج وقيم العمل
- نظام إلكتروني مركزي (منصة) لإدارة جميع بيانات العرض والطلب الحالية والمتوقعة

* تخضع مستهدفات البرامج الوطنية وفترتها الزمنية ومبادراتها ومشاريعها للمراجعة والتقييم بشكل مستمر.

* تخضع مستهدفات البرامج الوطنية وفترتها الزمنية ومبادراتها ومشاريعها للمراجعة والتقييم بشكل مستمر.

مبادرات البرنامج

1- إنشاء منصة تكاملية تربط العرض والطلب في منظومة التشغيل

تهدف هذه المبادرة إلى إنشاء منصة تكاملية تربط العرض والطلب في منظومة التشغيل، مبنية بالمرحلة الأولى على البيانات المتوفرة لدى المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، ومصادر البيانات الأخرى المتعلقة بإعداد الكوادر وتشغيلها، مثل منظومة القبول الموحد وغيرها من المنظومات الحكومية، ليتسنى للفريق إجراء تحليلات شاملة وتلقائية تساعد صناع القرار على تقييم القرارات المرتبطة بالتشغيل أولاً بأول.



في حين تندرج باقي المبادرات ضمن أحد المسارين كما يلي:

مسار بناء القدرات

2- تسريع مشروع المسار المهني

تهدف هذه المبادرة إلى تسريع العمل على مشروع المسار المهني القائمة به وزارة التربية والتعليم، وهو مشروع يهدف إلى استحداث مسار مهني في منظومة التعليم، وضمان تفعيله في عام 2022 ابتداءً من الصف العاشر.



3- تبني برنامج «إعداد» وإدراجه في المنظومة التعليمية لجميع الجامعات الحكومية والخاصة

برنامج «إعداد» هو برنامج تدريبي يستمر لمدة عام أكاديمي كامل، يستهدف طلبة السنة قبل الأخيرة في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة، ويهدف إلى تزويد الطالب بالمهارات الأساسية لدخول سوق العمل من خلال انخراطه المباشر في بيئة العمل.

وقد أثبت البرنامج كفاءته وحظي باهتمام عدد من الشركات والجامعات والطلبة، لذلك، يقترح فريق البرنامج الوطني للتشغيل أن يتم إدراج برنامج «إعداد» بصورة رسمية في منظومة التعليم العالي والعمل به على وجه السرعة، بحيث يكون جزءاً من المنهج الدراسي الجامعي.



4- تطوير منصة وطنية إلكترونية متكاملة للإرشاد والتوجيه المهني

تهدف المبادرة إلى تطوير منصة وطنية إلكترونية متكاملة للإرشاد والتوجيه المهني تشمل مراحل التعليم المختلفة من رياض الأطفال إلى التعليم الجامعي، لتأهيل مخرجات منظومة التعليم لسوق العمل.



المسار الاقتصادي

5- تفعيل إدارة التوريد والقيمة المحلية المضافة

تهدف هذه المبادرة إلى تفعيل إدارة التوريد والقيمة المحلية المضافة في سلطنة عُمان، تحت مظلة الأمانة العامة لمجلس المناقصات.

يكمُن الهدف الأساسي للمبادرة في تعزيز القيمة المحلية المضافة في العقود، ابتداءً بوضع الاستراتيجية المناسبة ثم تحديد آلية التقييم، وصولاً إلى مرحلة التنفيذ والمراقبة. حيث أن تفعيل دور القيمة المحلية المضافة يساهم بصفة مباشرة وغير مباشرة في إيجاد فرص عمل للعمانيين. كما تستهدف المبادرة بناء قاعدة بيانات وطنية للمنتجات العمانية، لدعم رواد الأعمال العمانيين وتسويق منتجاتهم.



6- سد ثغرات استثمارية في سلاسل التوريد (السياحة)

يركّز البرنامج الوطني للتشغيل حالياً على تحليل سلاسل التوريد والخدمات في مختلف القطاعات، بهدف تحديد الفرص الاستثمارية التي ستولد فرص عمل للعمانيين.

وضمن نتائج التحليل المبدئي لسلسلة التوريد في قطاع السياحة، لوحظ وجود ثغرات واضحة لأنشطة خدمية يحتاج إليها هذا القطاع ليكون أكثر جاذبية، ويمكن استغلالها كفرص استثمارية مثل: السياحة الترفيهية، ورياضة المغامرات، والإرشاد السياحي وغيرها. لذلك، تركز هذه المبادرة على إيجاد فرص استثمارية لرواد الأعمال وفرص وظيفية للباحثين عن عمل.



* تخضع مستهدفات البرامج الوطنية وفترتها الزمنية ومبادراتها ومشاريعها للمراجعة والتقييم بشكل مستمر.

* تخضع مستهدفات البرامج الوطنية وفترتها الزمنية ومبادراتها ومشاريعها للمراجعة والتقييم بشكل مستمر.

11- برنامج «توريد» بالشراكة الاستراتيجية مع أكاديمية الابتكار الصناعي

يعد برنامج «توريد» أحد البرامج التي يتم العمل بها بالشراكة بين البرنامج الوطني للتشغيل وأكاديمية الابتكار الصناعي، ويركز على تطوير الفرص المتاحة بصورة مباشرة بمختلف سلاسل التوريد لمعظم القطاعات الاقتصادية، مع توفير إمكانات تساهم في تحقيق مستهدفات البرنامج.

ويهدف البرنامج إلى احتضان عشر مؤسسات سنوياً من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمانية ضمن القطاعات المستهدفة للمرحلة التجريبية من البرنامج. وتم تحديد ثلاثة قطاعات رئيسية كمرحلة تجريبية: السياحة، والاتصالات، والطاقة، بغرض توطين هذه الخدمات مستقبلاً، ويركز البرنامج على الفرص غير المستغلة أو التي لا تتم الاستفادة منها في كافة مراحل سلاسل التوريد بمختلف القطاعات، بالإضافة إلى الفرص السريعة والمجزية، والتي يتم تطويرها بهذا البرنامج لتصبح ذات قيمة مضافة يمكن توطينها محلياً أو إسنادها بشكل مباشر إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمانية.

ويتزامن مع ذلك تدريب وتأهيل الكفاءات الوطنية للاستفادة من سلاسل التوريد والفرص الاستثمارية الناتجة من المحتوى المحلي، وفق ما يتطلبه سوق العمل والفرص الاستثمارية المتاحة بالقطاع.

وتم إنشاء دليل الإجراءات العملية لتنفيذ برنامج «توريد» والذي يوضح سلسلة الإجراءات المتبعة في تفعيل وتنفيذ برنامج توريد بهدف وضع إطار شامل ومنهجية تفصيلية لآلية تحليل سلاسل التوريد للقطاعات التي تم تحديدها بالمرحلة التجريبية لبرنامج «توريد»، واستخراج الفرص المتاحة المرتبطة بهذه القطاعات من خلال نموذج تم تطويره ضمن فريق عمل البرنامج، إضافة إلى ذلك تم تطوير وثيقة أخرى تعمل على تحليل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمانية العاملة بالقطاع والإمكانات المتاحة لديها للاستفادة من هذه الفرص.



7- إيجاد فرص وظيفية في خدمات التقييم والتفتيش

تهدف هذه المبادرة إلى إيجاد فرص وظيفية في خدمات التقييم والتفتيش، عن طريق تأسيس مراكز خدمية يتم تشغيلها من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما تهدف إلى تعزيز منظومة التفتيش في سلطنة عُمان.



8- رفع نسبة توظيف العمانيين في المناطق الصناعية

تهدف هذه المبادرة إلى رفع نسبة توظيف العمانيين في الشركات والمصانع العاملة ضمن المدن الصناعية والتي تشرف عليها المؤسسة العامة للمناطق الصناعية (مدائن)، وذلك من خلال إيجاد نظام إحلال وتوأمة توافقي يستهدف مستويات وظيفية متوسطة وعليا.



9- إعداد سياسات معززة لريادة الأعمال

تهدف هذه المبادرة إلى إعداد حزمة من السياسات والتعديلات الإجرائية والتنفيذية في 3 مسارات رئيسية:

- 1- بيئة الأعمال ومنظومة الإجراءات
- 2- فرص الأعمال والتمويل
- 3- التوجيه وتوفير المعلومات



10- حزمة دعم وتحفيز أصحاب المهن ورواد الأعمال

تستهدف المبادرة إيجاد منظومة متكاملة للدعم والحماية الاجتماعية تستهدف أصحاب الحرف والمهن ورواد الأعمال لتضمن لهم حياة مستقرة وكريمة واستدامة لمشاريعهم، وذلك عن طريق توفير تسجيل تجاري خاص بهم يمكنهم من الحصول على حلول ومزايا متعددة تضمن جعل ريادة الأعمال خياراً وظيفياً مرغوباً به ينافس الوظائف التقليدية من حيث المزايا والاستقرار.





برنامج التحول
الرقمي الحكومي

برنامج التحول الرقمي الحكومي

التحول الرقمي هو التوظيف الشامل لتقنية المعلومات والاتصالات داخل المؤسسات بهدف تطوير الأداء المؤسسي والخدمات وتحسين الكفاءة التشغيلية وزيادة الفاعلية والإنتاجية، مما يخدم سير العمل داخل المؤسسة في كافة أقسامها، وفي تعاملها مع العملاء لتحسين الخدمات وتسهيل الحصول عليها، مما يضمن توفير الوقت والجهد في آن واحد.

وسعيًا لتحقيق مستهدفات رؤية عُمان 2040 والتوجّه الاستراتيجي نحو إيجاد جهاز حكومي مرّن ومبتكر وصانع للمستقبل ضمن أولوية حوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشاريع، جاء تطوير برنامج التحول الرقمي الحكومي الذي يضم في خطته التنفيذية أكثر من 50 مؤسسة حكومية تمثل في اختصاصاتها كافة القطاعات الرئيسية والداعمة للقطاع الحكومي.

يعمل البرنامج على تعزيز كفاءة المؤسسات الحكومية وإيجاد حلول ابتكارية تتميز بالسلاسة والشغافية والإبداع، كما يساهم في تحسين بيئة العمل من خلال تبسيط نماذج الأعمال وإيجاد قنوات وأدوات تحقق الاستفادة المثلى من المتغيرات التقنية المتسارعة.

ولضمان مواءمة العمل بين مختلف الجهات ذات العلاقة بالبرنامج ورسم خارطة طريق موحّدة للتحول الرقمي الحكومي، أعدت وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات نماذجاً موحّدة لتمكين المؤسسات الحكومية من وضع خطة التحول الرقمي على مستوى كل مؤسسة، وذلك بمشاركة فرق العمل بالمؤسسات المستهدفة.

واستكمالاً لعملية إعداد برنامج متكامل للتحول الرقمي الحكومي 2021-2025، راجع الفريق المعني بالوزارة خطط التحول الرقمي للمؤسسات، والتي عمل على إعدادها أكثر من 260 موظفاً مشاركاً من جميع المؤسسات الحكومية المستهدفة. وعمل الفريق التنفيذي بوزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات على مواءمة جميع الخطط من خلال تنفيذ أكثر من 200 حلقة عمل واجتماع لمناقشة المؤسسات. كما عمل الفريق على مواءمة البرنامج مع أولويات رؤية عُمان 2040 وخطة التنمية الخمسية العاشرة، ودراسة المشاريع والمبادرات المقترحة من المؤسسات شاملة لموازناتها التقديرية، لضمان تكامل العمل في تطوير المشاريع الرقمية وتغادي الازدواجية، حيث تم توفير ما قيمته 159 مليون ريال عماني بعد مواءمة جميع الخطط. وتم إعداد خارطة الطريق والخطة التنفيذية لبرنامج التحول الرقمي الحكومي ورفعها لمجلس الوزراء الموقر، الذي تفضل باعتمادها في يوليو 2021.

تم تحديد أربعة مسارات عملية تساعد في تحقيق رؤية البرنامج وتوجيهاته الوطنية، وذلك من خلال تحديد الأهداف الاستراتيجية والمبادرات المناسبة لكل مسار.

المسار الأول: التميز في الخدمات الرقمية

يهدف هذا المسار إلى تطوير الخدمات الرقمية المقدّمة للمستفيدين من المواطنين ورجال الأعمال، وتوظيف منهجية «رحلة المستخدم»، وتسهيل آليات الوصول للبيانات والخدمات عبر القنوات الرقمية. كما يركز على تعزيز القنوات الذكية والنقالة، وتحسين تقييم سلطنة عُمان في مؤشر نزوح الخدمات الحكومية الالكترونية والنقالة. إضافة إلى ذلك، يساهم المسار في زيادة الشغافية وتقديم خدمات تستجيب لاحتياجات وتطلعات المستفيدين.

المسار الثاني: الكفاءة في البنية الأساسية والحلول الرقمية

يركز هذا المسار على تعزيز الكفاءة الداخلية للأنظمة الإدارية وتحسين الأداء في الجهاز الإداري عبر إيجاد حلول ابتكارية، وتوفير البنى الأساسية الرقمية المتقدمة، وتوظيف التقنيات الحديثة لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد.

كما يتضمن هذا المسار تطوير الأنظمة الأساسية وتحقيق التكامل والمركزية بين الأنظمة المشتركة، إلى جانب بناء وتطوير الأنظمة ذات الطبيعة التخصصية لتمكين المؤسسات من مواكبة التغيرات التقنية، وتمكين العمل عن بُعد، وتطوير الخدمات المتعلقة بالموظف وتحسين تجربته كونه شريكاً رئيسياً في تقديم الخدمات.

المسار الثالث: تمكين القدرات الوطنية وإدارة التغيير

يركز هذا المسار على تمكين قيادة المؤسسة لإدارة التغيير وتحقيق التحول المؤسسي بهدف مواكبة التغيرات التقنية ودعم توظيف التقنيات الرقمية الحديثة، كما يُعنى ببناء وتعزيز القدرات البشرية بالمهارات المستقبلية اللازمة للإبداع والابتكار في القطاع الحكومي، بالإضافة إلى إيجاد البيئة الداعمة للاستفادة من المهارات الوطنية المتخصصة لتمكين التنفيذ والمساهمة في تحقيق رحلة التحول الرقمي.

المسار الرابع: المشاركة المجتمعية وتعزيز الوعي بالخدمات الالكترونية

يهدف هذا المسار إلى تعزيز المشاركة الالكترونية وتحسين التواصل والتعاون بين الحكومة والمواطن/المستفيد من أجل توفير خدمات الكترونية محورها المواطن، وتحقيق المساهمة المجتمعية في تصميم الخدمات، وتبسيط الإجراءات، ورسم السياسات، وصنع القرارات ذات العلاقة بالحكومة الالكترونية.

وسيعمل المسار على تحسين نتائج مؤشر تطوير الخدمات والمشاركة الالكترونية لسلطنة عُمان، كما سيساهم في تصميم أدوات رقمية تساعد الحكومة على سد الفجوة الرقمية وتعزيز المشاركة الالكترونية في مختلف القطاعات.

مشاريع ومبادرات برنامج التحول الرقمي الحكومي

1. رقمنة الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين وقطاع الأعمال

تهدف هذه المبادرة إلى تمكين العمل المؤسسي المشترك وتحسين بيئة الأعمال، والتعاون لأتمتة الخدمات الأساسية، وتمكين إتاحتها إلكترونياً بحيث تلبي حاجات المستفيدين وتوقعاتهم.



التقدم المُحرز

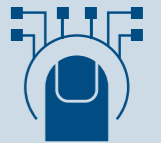
- تم إطلاق 80 خدمة إلكترونية في القطاع الحكومي ضمن هذه المبادرة.
- تم طرح مناقصة تطوير نظام التحقق المرئي للادعاء العام.
- تم تطوير المنظومة الرقمية الموحدة لقياس الأداء الفردي والإجادة المؤسسية لوزارة العمل.
- تم طرح مناقصة تطوير المنظومة الرقمية لإدارة العملاء والمحطة الواحدة لإدارة الاستثمار في المناطق التابعة للهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة.
- تم الانتهاء من المرحلة التجريبية للمنظومة المركزية للمراسلات وإدارة المستندات الإلكترونية (وصول).
- تم الانتهاء من دراسة متطلبات فصل البنية الأساسية لتقنية المعلومات والاتصالات وتعزيزها لمكتب وزير الدولة ومحافظ مسندم.

ومن أهم المشاريع المنضوية تحت هذه المبادرة:

• تدشين منظومة الخدمات الرقمية لبلدية ظفار

في إطار الجهود التي تبذلها بلدية ظفار لتحقيق التحول الرقمي في خدمات العمل البلدي، تم إنشاء منظومة لإصدار تراخيص البناء والرقابة على البناء رقمياً لتسهيل وتبسيط الإجراءات، ولتحقيق أهداف البلدية الاستراتيجية، وتسهم المنظومة في تسريع إنجاز المعاملات وتسهيل حصول المستفيدين على الخدمة بكل يسر ومرونة دون الحاجة إلى حضورهم إلى مقر البلدية.

تعمل المنظومة على إصدار التراخيص لإباحتات البناء الكبرى والصغرى رقمياً، وإصدار التراخيص الخاصة بقسم رقابة البناء كتوصيل الكهرباء والمياه للمباني الجديدة. ويشمل الإصدار الرقمي الجديد إصدار شهادات إتمام البناء لمختلف المنشآت ورفع التقارير الفنية لحالات المباني المختلفة، إضافة إلى تراخيص التسوير والترميم والهدم والتعديل والعلامات المساحية.



التقدم المُحرز

- تم تدشين المنظومة في سبتمبر 2021.
- وصل عدد معاملات الترخيص البلدي التي تم تخليصها إلى 13000 معاملة خلال 330 يوم.
- وصل عدد معاملات عقود الإيجار التي تم تخليصها إلى 20740 معاملة خلال 330 يوم.
- وصل عدد طلبات إباحتها التي تم تخليصها إلى 2446 طلب خلال 100 يوم من إطلاق المنظومة.

2. تصنيف وتطوير المنظومة الرقمية المركزية لفهرسة وإدارة الخدمات الحكومية

تُعنى هذه المبادرة بتطوير نظام رقمي يعمل على توثيق تفاصيل الخدمات الحكومية ومتطلبات إنجازها، كما تهدف إلى توفير أدلة إرشادية للخدمات الحكومية ومستواها الرقمي.



التقدم المُحرز

- تم تصنيف الخدمات الحكومية بنسبة 90%.
- تم تحقيق ما نسبته 66% من توثيق الخدمات الحكومية.
- تم الإعداد لإصدار الدليل الموحد للخدمات الحكومية في أبريل 2022.

3. مبادرة الشراكة لتمكين التحول الرقمي

تُعنى هذه المبادرة بتمكين تنفيذ برنامج التحول الرقمي الحكومي من خلال عقد مجموعة من الشراكات الحكومية أو الاستراتيجية أو الاستثمارية لدعم تنفيذ المسارات العملية للبرنامج.



التقدم المُحرز

- تم الانتهاء من تحديد آلية العمل ونماذج الدراسة لتنفيذ مشاريع التحول الرقمي عبر الشراكة مع القطاع الخاص.
- تم توقيع اتفاقية مع وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040 لدعم المؤسسات الحكومية في تبسيط إجراءات الخدمات الحكومية.
- تم توقيع اتفاقية الشراكة الاستراتيجية والاستثمارية مع جهاز الاستثمار العماني ممثلاً بالمجموعة العمانية للاتصالات وتقنية المعلومات.
- الشراكة مع مكتب إدارة الخدمات الرقمية البريطاني لتطوير الإطار الوطني الموحد لإدارة الصرف في مشاريع ومبادرات التحول الرقمي.

* يعتبر برنامج التحول الرقمي الحكومي أحد البرامج التنفيذية للبرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي

* يعتبر برنامج التحول الرقمي الحكومي أحد البرامج التنفيذية للبرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي

- تم إعداد إطار عمل لتنفيذ مشاريع التحول الرقمي الحكومي بمنهجية الشراكة مع القطاع الخاص (ICT PPP) بالتعاون مع وزارة المالية.
- تم إعداد ضوابط تبادل البيانات المرتبطة بتقديم الخدمات الحكومية بالتنسيق مع شرطة عُمان السلطانية والمركز الوطني للإحصاء والمعلومات.
- تم تدريب مجموعة من مدراء مشاريع التحول الرقمي في المؤسسات الحكومية لاستخدام الأدوات وتطبيق نماذج إدارة مشاريع التحول الرقمي.

مبادرة تبسيط الخدمات الحكومية ورقمنتها

أطلقت وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040 مبادرة تبسيط الخدمات الحكومية ورقمنتها بهدف التركيز على المسار الأول لبرنامج التحول الرقمي الحكومي وهو التميز في الخدمات الرقمية. حيث تم تشكيل فريق مختص لهذه المبادرة في الوحدة يعمل جنباً إلى جنب مع فريق البرنامج من وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات.



وتنقسم أعمال المبادرة إلى ثلاثة مسارات رئيسية:



وتستهدف المبادرة إنجاز 80% من المعاملات الحكومية الأساسية عبر الإنترنت بحلول عام 2025. حيث تم خلال عام 2021 تفعيل 88% من التراخيص الاستثمارية لتكون تراخيصاً تلقائية، وتبسيط تصنيفات الأنشطة التجارية، وتوحيد وتبسيط رسوم الأنشطة التجارية المتعلقة بقطاع البلديات، وتبسيط 80 خدمة حكومية، وعقد جلسات نقل المعرفة لأكثر من 15 جهة حكومية حول منهجية «لين» لتبسيط الإجراءات، كما أنجزت ثلاث جهات حكومية مرحلة التبسيط لجميع خدماتها المقدمة للجمهور.

* يعتبر برنامج التحول الرقمي الحكومي أحد البرامج التنفيذية للبرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي

4. البوابة الوطنية الموحدة للخدمات الالكترونية

يهدف هذا المشروع إلى تطوير البوابة الوطنية الموحدة للخدمات الالكترونية وتحسين تجربة المستخدم الرقمية.



التقدم المُحرز

- تم الانتهاء من دراسة الوضع الراهن وتحديد الفجوات ورسم خارطة طريق للتنفيذ.
- تمت دراسة أفضل الممارسات العالمية والاطلاع على تجربة الحكومة البريطانية، وتحديد التوجه الاستراتيجي والمستقبلي للبوابة.
- تم اعتماد خطة تنظيم مختبر للبوابة الوطنية الموحدة للخدمات الالكترونية لاستعراض التوجهات وأخذ الآراء والملاحظات.

5. تعزيز العلاقات الحكومية والمشاركة المجتمعية

يركز هذا المشروع على تحسين الاتصال والتنسيق والتعاون بين المؤسسات الحكومية في مجال التحول الرقمي، كما يركز على المشاركة الالكترونية وتعزيز الشراكة بين الحكومة والمواطن/المستفيد، وتحقيق المساهمة المجتمعية في تصميم الخدمات، وصنع القرارات ذات العلاقة بالتحول الرقمي.



التقدم المُحرز

- تم اعتماد الاستراتيجية المركزية للاتصال والتوعية ببرنامج التحول الرقمي الحكومي.
- تم عقد 10 لقاءات مع رؤساء الوحدات الحكومية وفرق عمل التحول الرقمي والقطاع الخاص وبعض المختصين والخبراء والأفراد.
- تم تنظيم 4 حلقات عمل تخصصية للمؤسسات الحكومية بالتعاون مع مكتب إدارة الخدمات الرقمية البريطاني في مجال توحيد معايير تصميم الخدمات وتحسين تجربة المستخدم.
- تم تنظيم 9 حلقات عمل تعريفية بمنهجية تصنيف الخدمات الحكومية لـ 200 مشارك من أكثر من 50 مؤسسة حكومية.
- تم استكمال متطلبات تقرير الأمم المتحدة لتنمية الحكومة الالكترونية في البوابة الرسمية للخدمات الالكترونية للعام 2022.

* يعتبر برنامج التحول الرقمي الحكومي أحد البرامج التنفيذية للبرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي

الخاتمة

تم إعداد التقرير السنوي 2021 انطلاقاً من حرص وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040 على مشاركة المجتمع أبرز المستجدات المتعلقة بمؤشرات الرؤية الدولية والوطنية، والجهود المبذولة في مختلف الأولويات والبرامج الوطنية، بالإضافة إلى منهجيات عمل الوحدة ومنظومة المتابعة التي تتبناها؛ تأكيداً على استمرارية النهج التشاركي الذي كان حاضراً منذ مشاركة المجتمع بكافة أطرافه في صياغة رؤية عُمان 2040، وأصبح يستشعر دوره ومسؤوليته في جعل هذه الرؤية واقعاً ملموساً في مختلف قطاعات الدولة.

فيما يتعلق بمؤشرات الرؤية، يجري العمل حالياً على مراجعة كافة المؤشرات والتحقق من مدى فاعليتها في قياس وتقييم مسار تحقيق الرؤية، والخروج بمستهدفات واضحة لكل خمس سنوات (2025، 2030، 2035، 2040)، بالإضافة إلى تحديد مستهدفات المؤسسات الحكومية ذات الصلة بأولويات ومؤشرات الرؤية.

أما بالنسبة للبرامج الوطنية، وإضافة إلى التطوير المستمر للبرامج الوطنية القائمة بإدراج مسارات وقطاعات جديدة، يجري حالياً تطوير البرنامج الوطني للاستدامة المالية والذي يركز على ضمان استدامة مكتسبات برنامج توازن وتعزيز دور القطاع المصرفي وسوق المال في إيجاد حلول تمويلية مرنة. كما يجري تطوير برنامج التنويع الاقتصادي استمراراً لجهود البرنامج الوطني لتعزيز التنويع الاقتصادي (تنفيذ) مع التركيز على تعميق تشابك القطاعات الاقتصادية وتحسين آليات التخطيط الاقتصادي.

الجدير بالذكر أنه تم إطلاق النسخة المطورة من لوحة متابعة برامج ومبادرات الرؤية مؤخراً والتي تتعلق بمتابعة مستوى الإنجاز للجهود المبذولة في سبيل تحقيق أولويات الرؤية، كما يجري العمل على استكمال تصور لوحة مؤشرات الرؤية، لإيجاد آلية ديناميكية في متابعة النتائج الرئيسية والأثر المتحقق على مستوى أولويات الرؤية.

وستستمر الوحدة في متابعة الجهود والبرامج والمبادرات المتعلقة برؤية عُمان 2040 والمؤشرات التي من شأنها إيضاح الأثر المنشود من التركيز على المحاور الأربعة للرؤية والأولويات الوطنية. كما ستواصل إصدار التقارير السنوية ونشر المستجدات في مختلف المنصات الخاصة بها.





@2040_om